



تقرير التقدم المحرز في مجال رصد مؤشرات
أهداف التنمية المستدامة -2030
في مجلس التعاون لدول الخليج العربية
التقرير الثالث
2020م

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية
المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:

www.Gccstat.org/SDGs 2020

©شوال 1441هـ، يونيو 2020م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT ، 2019م، تقرير التقدم المحرز في مجال تحقيق
أهداف التنمية المستدامة -2030 في مجلس التعاون لدول الخليج العربية - التقرير الثالث. 2020م، مسقط – سلطنة
عمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان

هاتف: + 968 24346499

فاكس: + 968 24343228

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يصدر التقرير الثالث في مجال رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك حتى سبتمبر 2019م. فيما قام المركز قبل إعداد هذا التقرير بإعداد ثلاثة تقارير حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون؛ التقرير الأول تحت عنوان "تقرير الوضع الراهن حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للفترة من 2010 – 2015م"، والتقريرين الثاني والثالث تحت عنوان "تقرير التقدم المحرز في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة – 2030م في مجلس التعاون لدول الخليج العربية".

للاستفادة من الدروس المستفادة من إعداد التقارير السابقة ولتخفيف العبء على الدول اقترحت بعض الدول الأعضاء اقتصار المؤشرات التي يتم رصدها سنويا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المؤشرات المصنفة ضمن الطبقة الأولى (Tier I) من أصل 241 مؤشراً الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. علماً أن البيانات المتوفرة ما زالت محدودة، وبعضها غير متوفرة بالصيغة التي تنص عليها المؤشرات، إلا أنه تم عرض جميع البيانات والمعلومات التي توفرت للاستمرار ببناء قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لدول المجلس.

تم في هذا التقرير مقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتوفرة مع بيانات دول ومناطق وأقاليم أخرى في العالم متنوعة، منها مناطق متقدمة وأخرى نامية وأخرى من الدول الأقل نمواً (كملاحقات لجداول البيانات الوطنية)؛ وذلك لتسهيل مقارنة موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الخارطة الدولية.

تم في هذا التقرير تحديث بيانات التقرير الثاني بما توفر من أحدث البيانات لدى الدول الأعضاء منذ إعداد التقرير الثاني، حيث تم الإبقاء على البيانات التي توفرت في التقرير الثاني حيثما لا يوجد تحديث، وذلك للاستمرار بالبناء على ما يتوفر من بيانات لإنشاء سلسلة زمنية يمكننا من استقراء الاتجاهات العامة للسير نحو تحقيق الأهداف والغايات. وسيستمر المركز بتحديث البيانات في قاعدة البيانات المركزية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونظام المعلومات الجغرافية الذي تم إنشاؤه مؤخراً لعرض البيانات الخليجية بوسائل متنوعة تتماشى مع أحدث تكنولوجيات النشر.

يحتوي التقرير على بيانات ومعلومات متنوعة حول جميع الأهداف السبعة عشر، مع وجود تباين ملحوظ بين هدف وآخر سواء من حيث عدد المؤشرات المصنفة ضمن قائمة مؤشرات الطبقة الأولى (Tier I) أو عدد الدول التي وفرت بيانات حول نفس المؤشر. وسيستمر المركز في بذل جهوده بالتعاون مع الدول الأعضاء أثناء إعداد التقارير الدورية لتوفير بيانات أكثر شمولية لإعداد تحليل معمق وتنبؤات للمستقبل حول اتجاهات المؤشرات، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لمساعدة متخذي القرار وراسي السياسات على مستوى مجلس التعاون من وضع الخطط المبنية على الحقائق لما فيه مصلحة جميع مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرفاه والنماء والتقدم.

شكر وتقدير

يتقدم المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بخالص الشكر والتقدير للأجهزة الإحصائية في الدول الأعضاء على تعاونها في توفير البيانات اللازمة لإعداد التقرير الإحصائي الثالث حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وكذلك يتوجه المركز بالشكر للجهات التي زودت المراكز الإحصائية الوطنية للبيانات الخاصة بعمل كل منها، الأمر الذي كان له كبير الأثر في تمكين المركز من إعداد التقرير.

المنهجية

تم الاعتماد في إعداد هذا التقرير على البيانات الوطنية ، إضافة لبيانات مناطق أخرى تم استخراجها من المواقع الإلكترونية لمنظمات الأمم المتحدة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والتي يتم الحصول عليها بالأساس من خلال الأجهزة الإحصائية الوطنية، فقد تم إرسال نماذج جمع البيانات إلى الأجهزة الإحصائية لتزويد المركز بالبيانات المتوفرة لديهم والتنسيق مع الجهات الأخرى في الدولة التي يتوقع أن يكون لديها بيانات حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتم إعطاء الدولة المهلة الزمنية الكافية لتزويد المركز بالبيانات المطلوبة (امتدت الفترة من فبراير 2019م – سبتمبر 2019م): لذلك تعتبر البيانات التي يعرضها التقرير بأنها آخر بيانات وطنية متوفرة لدى الدول حتى سبتمبر 2019 م.

تمثل بيانات الدول والمناطق والأقاليم الأخرى في العالم حالات مختلفة من مستويات الواقع التنموي (تنمية متقدمة، دول/مناطق نامية، دول ومناطق أقل نموا)، وذلك لمساعدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مقارنة واقعها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمناطق وتكتلات أخرى في العالم. وقد تم اختيار الدول في الجداول حسب طبيعة المؤشر وقابليته للمقارنة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فهناك مؤشرات تم اختيار دول مجاورة وأخرى دول متقدمة وفي بعض المؤشرات تم اختيار دول نامية وبعضها دول قليلة النمو. واختيار دولة بعينها تم حسب توفر البيانات أو بالاختيار العشوائي.

وبإعداد هذا التقرير فقد زادت إمكانية مقارنة التقدم المحرز في كل مؤشر يتوفر حوله سلسلة زمنية من البيانات، ومع مرور الوقت سيساعد توفر سلسلة كافية من البيانات في الوصف الدقيق لطبيعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، حيث حتى الآن يمكن تقديم وصف موجز لقراءة البيانات المتوفرة.

ملاحظات للمستخدمين

- عُرضت بعض الجداول بدون رقم جدول؛ وذلك لأن البيانات تمثل دولة واحدة فقط.
- عُرض ما هو متوفر من بيانات من الدول حتى شهر ديسمبر 2019م.
- الدول التي لم تظهر أسماؤها في عرض البيانات يعني أن الدولة لم يتوفر لديها بيانات حول المؤشر حتى تاريخ تسلم البيانات من الدول.
- على الرغم من أن هذا التقرير هو الثالث حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلا أنه ينبغي التنويه إلى أن قراءة الاستنتاجات حول الاتجاهات العامة نحو تحقيق الأهداف تعتبر أولية؛ نظرا لقصر الفترة الزمنية بين القراءات وعدم توفر سلسلة زمنية طويلة لتحديد الاتجاه المستقر نحو تحقيق الهدف.
- مصادر البيانات لكل رقم ورد في التقرير موثقة لدى المركز، حيث تم استخدام المصادر الوطنية لبيانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقواعد بيانات منظمات الأمم المتحدة الخاصة بالدول والمناطق الأخرى.
- البيانات المتوفرة لم تمكن من حساب مؤشرات تجميعية لجميع المؤشرات على مستوى دول مجلس التعاون بوصفها تكتلا جغرافيا إقليميا.
- منهجية حساب المؤشرات تعتمد على المصدر الذي قام بتوفيرها، لذلك لم يتم توفير المنهجيات في هذا التقرير، ومن يرغب بالاطلاع على المنهجيات يمكنه الرجوع إلى المصادر المشار إليها في نهاية التقرير.
- هناك بعض البيانات نشرت في التقرير الثاني وتم استخدامها في هذا التقرير كون البيانات تعتبر الأحدث لدى الدولة.
- البيانات تمثل تقريرًا سنويًا وليس تراكميًا وهي البيانات الأحدث لدى الدول.
- في بعض الحالات قامت الدول بتحديث بيانات نفس السنة في التقرير الثالث، لذلك قد تكون نفس السنة في التقرير الثاني والثالث ولكن البيانات مختلفة بسبب التحديث.

الاختصارات والرموز

... : البيانات غير متوفرة

na : لا ينطبق

قائمة المحتويات

الصفحة

الموضوع

مقدمة

شكر وتقدير

المنهجية

- الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف 3 - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
- الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
- الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وأثاره
- الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لاهتمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
المؤشر 1.3.1: نسبة السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية - البحرين 2018م (%)	جدول 1.1
المؤشر 1.4.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (%)	جدول 2.1
المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص، 2017م	جدول 3.1
المؤشر 2.5.1: الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%)	جدول 4.1
المؤشر 1.أ.1: نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية) (%)	جدول 5.1
المؤشر 2.أ.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي (%)	جدول 6.1
المؤشر 1.1.2: معدل انتشار نقص التغذية (%)	جدول 1.2
المؤشر 1.2.2: معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)	جدول 2.2
المؤشر 2.2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن) عام 2017م (%)	جدول 3.2
المؤشر 1.5.2: عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى	جدول 4.2
المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها	جدول 2.5.أ
المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها - قطر 2017م	جدول 2.5.ب
المؤشر 1.أ.2: مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية (%)	جدول 6.2
المؤشر 1.1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)	جدول 1.3
المؤشر 2.1.3: نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة (%)	جدول 2.3
المؤشر 1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)	جدول 3.3
المؤشر 2.2.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)	جدول 4.3
المؤشر 1.3.3: عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ألف شخص غير مصاب، بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس والفئات الرئيسة من السكان	جدول 5.3
المؤشر 2.3.3: معدل انتشار داء السل لكل 100,000 شخص	جدول 6.3
المؤشر 3.3.3: معدل انتشار داء الملاريا لكل ألف شخص	جدول 7.3
المؤشر 4.3.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص	جدول 8.3
المؤشر 1.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة لكل 100,000 شخص	جدول 9.3
المؤشر 2.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار لكل 100,000 نسمة	جدول 10.3
المؤشر 1.6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة	جدول 11.3

المؤشر: 1.7.3: نسبة النساء في سن الإنجاب (الفئة العمرية 15-49 سنة) اللاتي تبييت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة (%)	جدول 12.3
المؤشر 2.7.3: معدل الولادات لدى المراهقات (الفئة العمرية 10-14 و15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية	جدول 13.3
المؤشر 1.9.3: معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء في الأسرة المعيشية وفي المحيط (%)	جدول 14.3
المؤشر 2.9.3: معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) لكل 100,000 من السكان	جدول 15.3
المؤشر 3.9.3: معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود لكل 100,000 من السكان	جدول 16.3
المؤشر 1.3.أ: معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر (%)	جدول 17.3
المؤشر 3.ب.1: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة (%)	جدول 18.3
المؤشر 3.ب.2: مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية (بالدولار الأمريكي)	جدول 19.3
المؤشر 3.ج.1: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل ألف من السكان)	جدول 20.3
جدول المؤشر 1.1.4 نسبة الأطفال / الشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (أ) القراءة، (ب) والرياضيات، بحسب نوع الجنس وذلك في الصفين الرابع والثامن – عمان	جدول 1.4
المؤشر 1.2.4: نسبة الأطفال دون سن الخامسة حسب الجنس في سلطنة عمان الذين يسبغون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب نوع الجنس ومكان الإقامة عام 2018م (%)	جدول 2.4
المؤشر 2.2.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس (%)	جدول 3.4
المؤشر 1.3.4: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية، بحسب نوع الجنس (%) – السعودية 2017م	جدول 4.4
المؤشر 1.5.4: بيانات المساواة (أنثى/ذكر، ريفي/حضري، الخمس الأدنى للثروة / الخمس الأعلى للثروة، وغيرها مثل حالة الإعاقة والسكان الأصليين والمتضررين من النزاعات متى ما أصبحت البيانات متوافرة)	جدول 5.4
المؤشر 1.4.أ: نسبة المدارس التي تحصل على: (1) الطاقة الكهربائية، (2) شبكة الانترنت لأغراض التعليم، (3) أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم، (4) بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب المعاقين، (5) مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (6) مرافق أساسية لغسل الأيدي (بحسب تعريفات مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع: WASH) (%)	جدول 6.4
المؤشر 4.ج.1: نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب عام 2017م (%)	جدول 7.4
المؤشر 1.3.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 و 18 عاماً	جدول 1.5
المؤشر 1.4.5: نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مصنفة بحسب نوع الجنس عام 2017م (%)	جدول 2.5

المؤشر 1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية (%)	جدول 3.5
المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)	جدول 4.5
المؤشر 2.أ.5: البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها	جدول 5.5
المؤشر 5.ب.1: نسبة الأفراد البالغين الحائزين على هاتف نقال، بحسب نوع الجنس (%)	جدول 6.5
المؤشر 1.1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (%)	جدول 1.6
المؤشر 1.2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون (%)	جدول 2.6
المؤشر 1.3.6: نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (%)	جدول 3.6
المؤشر 2.4.6: معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة إلى مصادر المياه النقية المتوفرة	جدول 4.6
نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (%)	جدول 1.7
المؤشر 2.1.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (%)	جدول 2.7
جدول 3.7: المؤشر 1.2.7: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (%)	جدول 3.7
المؤشر 1.1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) (%)	جدول 1.8
المؤشر 1.2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) (%)	جدول 2.8
المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية (%)	جدول 3.8
المؤشر 1.6.8: نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) خارج التعليم والعمالة والتدريب (%)	جدول 4.8
المؤشر 1.10.8: عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين عام 2017 - 2018م	جدول 5.8
المؤشر 1.1.9: نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول (%)	جدول 1.9
المؤشر 2.1.9: عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل	جدول 2.9
المؤشر 1.2.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، و نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة، 2017م (%)	جدول 3.9
المؤشر 2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة (%)	جدول 4.9
المؤشر 1.5.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	جدول 5.9
المؤشر 2.5.9: العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة	جدول 6.9
المؤشر 9.ج.1: نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول (%)	جدول 7.9
المؤشر 1.4.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية (%)	جدول 1.10
المؤشر 1.5.10: مؤشرات السلامة المالية	جدول 2.10
المؤشر 10.ب.1: مجموع التدفقات المخصصة للتنمية، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها) – مليون دولار أمريكي	جدول 3.10
المؤشر 1.1.11: نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة، 2017م (%)	جدول 1.11
المؤشر 1.2.11: نسبة السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، 2017م (%)	جدول 2.11

المؤشر 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص عام 2017م	جدول 3.11
المؤشر 2.5.11: الخسائر المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بما يشمل كوارث تدمير البنية التحتية وانقطاع الخدمات الأساسية (%)	جدول 4.11
جلمؤشر 1.6.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفرغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة (%)	جدول 5.11
المؤشر 2.6.11: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة (مثل PM 10 و PM 2.5) في المدن (مرجح حسب السكان) - المملكة العربية السعودية	جدول 6.11
المؤشر 1.7.11: متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة	جدول 7.11
المؤشر 1.1.11: نسبة السكان الذين يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة، عام 2017م (%)	جدول 8.11
المؤشر 2.11.ب: الدول التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي و المحلي عام 2017م	جدول 9.11
المؤشر 2.4.12: نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة، نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة	جدول 1.12
المؤشر 1.5.12: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد التي تمت إعادة تدويرها (%)	جدول 2.12
المؤشر 1.8.12: إلى أي مدى (i) تعليم المواطنة العالمية و (ii) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) تم إدراجهما في: (أ) السياسات الوطنية للتعليم (ب) المناهج (ج) إعداد المعلمين و (د) تقييم الطلبة	جدول 3.12
المؤشر 1.3.13: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالى مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به، عام 2017م	جدول 1.13
المؤشر 1.3.14: متوسط الحموضة البحرية مقاسة في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات	جدول 1.14
المؤشر 1.4.14: نسبة الأرصدة السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً (%)	جدول 2.14
المؤشر 1.5.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية (%)	جدول 3.14
المؤشر 1.7.14: مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً والبلدان وجميع البلدان (%)	جدول 4.14
المؤشر 1.1.15: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (%)	جدول 1.15
المؤشر 2.1.15: نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي (%)	جدول 2.15
المؤشر 1.3.15: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (%)	جدول 3.15
المؤشر 1.7.15: نسبة الحياة البرية التي تمت المتاجرة بها سواء عن طريق التبييض أو من خلال الاتجار غير المشروع (%)	جدول 4.15
المؤشر 1.8.15: البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها، 2017	جدول 5.15
المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة	جدول 1.16
المؤشر 2.3.16: المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء (%)	جدول 2.16

المؤشر 1.6.16: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الموازنة الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الموازنة أو نحوها) (%)	جدول 3.16
المؤشر 1.9.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، بحسب السن، 2017م (%)	جدول 4.16
المؤشر 1.1.17: مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر (%)	جدول 5.16
المؤشر 2.3.17: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	جدول 1.17
المؤشر 2.6.17: عدد الاشتراكات في الانترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، بحسب السرعة	جدول 2.17
المؤشر 1.8.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت (%)	جدول 3.17
المؤشر 2.18.17: عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، 2017م	جدول 4.17
المؤشر 3.18.17: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل، 2017م	جدول 5.17
المؤشر 2.19.17: نسبة البلدان التي (أ) أجرت على الأقل تعداداً عاماً للسكان والمسكن في السنوات العشر الماضية، (ب) وحققت تسجيل 100 بالمائة من المواليد وتسجيل 80 بالمائة من الوفيات (%)	جدول 6.17
	جدول 7.17

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة

الشكل]

- شكل 1.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية
- شكل 2.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي
- شكل 1.3: معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي
- شكل 2.3: نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة
- شكل 3.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)
- شكل 4.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوماً) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)
- شكل 5.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص
- شكل 6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة
- شكل 7.3: معدل الولادات لدى المراهقات في الفئة العمرية 15-19 سنة لكل ألف امرأة في هذه الفئة العمرية
- شكل 8.3: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل ألف من السكان)
- شكل 1.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)
- شكل 2.4: نسبة المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين حسب النوع الاجتماعي
- شكل 1.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و 18 عاماً
- شكل 2.5: نسبة الأفراد الحائزين على هاتف نقال، بحسب نوع الجنس
- شكل 1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

شكل 2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون

شكل 1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء

شكل 2.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف

شكل 1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار)

شكل 2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار)

شكل 3.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس

شكل 4.8: عدد أجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة (15 سنة فأكثر) عام 2016م

شكل 1.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2017م

شكل 2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

شكل 3.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

شكل 4.9: العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة

شكل 1.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

شكل 1.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة

شكل 1.17: مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

شكل 2.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت

الهدف الأول - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

البيانات المتوفرة تشير إلى انعدام الفقر في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوفر الخدمات الأساسية لجميع السكان، وارتفاع في نسب الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي

تشير البيانات في جدول 1.1 أن عدد المنتفعين من الحماية الاجتماعية في مملكة البحرين بلغ 27,858 فرداً عام 2018م (1.85% من إجمالي السكان) يشملون أطفالاً ومسنين ومن ذوي الإعاقة وغيرهم، وفي سلطنة عمان بلغ عدد المنتفعين 76.377 حالة في عام 2018م (1.7% من إجمالي السكان)، وشملت تلك الحالات (العجز، الأيتام، النساء الأرامل، الشيوخوخة، المطلقات، وحالات أخرى غير محددة)، بينما تشير بيانات دولة قطر إلى أن عدد الذين تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية عام 2017م قد بلغ 17,844 حالة تراوحت بين أفراد وأسر، وشملت حالات المنتفعين أرامل، ومطلقات، وأسرًا محتاجة، وذوي الإعاقة، والأيتام، والعجز عن العمل، والمسنين، وأسر سجناء، والزوجة المهجورة، وأسر مفقودة، وبدل خادم، ومجهولي الأبوين. وفي دولة الكويت بلغت نسبة المستفيدين من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية 1.3% من مجمل السكان عام 2017م يشمل كبار السن (الشيوخوخة)، وأسر الطلبة، وعاجزين عن العمل، وأيتام، وأرامل (إناث)، ومطلقات (إناث)، ومرضى، ومن يعانون عجزاً مادياً، وإناثاً غير متزوجات، وأسر المسجونين، وتائبين، ومحتضنين، وطلبة بالخارج، ومتزوجات من غير محددى الجنسية، وربات بيوت، وحالات أخرى.

وبما أن البيانات المتوفرة حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تختلف في طبيعتها عما هو محدد في صيغة الهدف الأول فلا نستطيع مقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمناطق الأخرى في العالم.

جدول 1.1: المؤشر 1.3.1: نسبة (عدد) السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا من النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية عام 2018م (%)

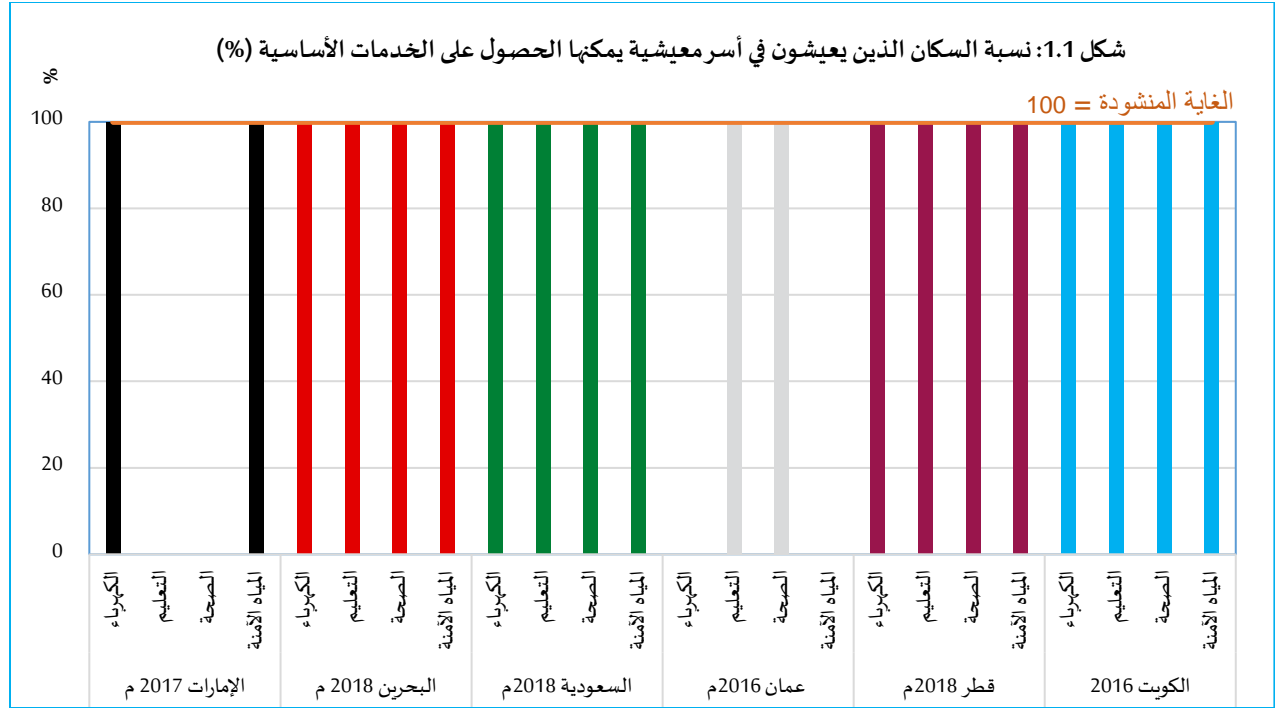
الحالة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
إعانة للأطفال	...	316
العاجزون عن العمل	22,299	3,761	...
المطلقات	11,030	1,294	...
كبار السن	...	5,597	...	32,895	2,182	...
الأرامل	4,686	405	...
الأيتام	2,370	1,790	...
الزوجة المهجورة	3	...
الإعاقة	...	11,499	1,344	...
أسر السجناء	77	...
الأسر المحتاجة	912	...

...	الولد الذي بحاجة إلى مساعدة
...	5,995	بدل خادم
...	81	مجهول الأبوين
...	...	3,097	...	10,446	...	أخرى
...	17,844	76,377	...	27,858	...	المجموع
%1.3	%0.70	%1.7	...	%1.9	...	النسبة %

تشير المعطيات في جدول 2.1 أن جميع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017 م يمكنهم الحصول على خدمات المياه الآمنة والكهرباء. وأن جميع السكان في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على المياه الآمنة والكهرباء والتعليم والصحة والاتصالات وطرق المواصلات ووسائل المواصلات والخدمات البنكية، وأن جميع السكان في المملكة العربية السعودية يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الكهرباء والتعليم والصحة والاتصالات والصرف الصحي وخدمة جمع النفايات المنزلية، و 99.8% من الأسر تستطيع الحصول على المياه الآمنة، بينما تشير بيانات سلطنة عمان لعام 2016 م إلى أن 100% من السكان يسكنون في أسر معيشية يمكنها الحصول على التعليم والصحة وطرق المواصلات.

جدول 2.1: المؤشر 1.4.1: نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (%)

الخدمة	الإمارات م 2017	البحرين م 2018	السعودية م 2018	عمان م 2016	قطر م 2018	الكويت م 2017
المياه الآمنة	100	100	99.8	...	100	100
الكهرباء	100	100	100	...	100	100
التعليم	...	100	100	100	100	100
الصحة	...	100	100	100	100	100
الاتصالات	...	100	100	...	100	100
طرق المواصلات	...	100	...	100	100	100
المواصلات	...	100	100	100
خدمات بنكية	...	100	100	100
الصرف الصحي	100
جمع النفايات المنزلية	100



تشير البيانات في جدول 3.1 أن عدد الوفيات نتيجة للكوارث لكل مائة ألف من السكان في المملكة العربية السعودية بلغت 0.046 و وفاة لكل مائة ألف من السكان في عام 2017م، وبلغ عدد الإصابات 0.052 إصابة لكل مائة ألف من السكان في عام 2017م. وتم توثيق حالات إغاثة في سلطنة عمان فقط خلال الفترة 2015-2018م، ولم يتم تسجيل خسائر في الحياة، وبلغ عدد حالات الإغاثة عام 2015م نحو 2,215 حالة منها 196 حالة فردية و 2,019 حالة جماعية، وفي عام 2016م بلغ عدد حالات الإغاثة 261 حالة منها 157 حالة فردية و 104 حالات جماعية. أما في عام 2017م فبلغ عدد الحالات 185 حالة منها 115 حالة فردية و 70 حالة جماعية. وفي عام 2018م بلغ إجمالي عدد الحالات 148 حالة منها 110 حالات فردية و 38 حالة جماعية. في حين أفادت دولة قطر أنه لم تسجل أي حالة خسائر (وفيات أو إصابات أو مفقودين) خلال عام 2017م، بينما أفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة الكويت بأنه لم يحدث كوارث خلال العام 2017م.

وعند مراجعة قاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تبين أنها تحتوي على بيانات على شكل سلسلة زمنية توثق الخسائر البشرية (وفيات، إصابات، فقدان) التي تعرضت لها العديد من الدول منذ عام 2000م وحتى 2017م. يعرض ملحق الجدول 3.1 أمثلة لبعض الدول التي حصلت فيها وفيات نتيجة الكوارث خلال السنوات الماضية، فمثلا في أستراليا توفي شخص واحد نتيجة الكوارث عام 2018م و 230 شخص في النرويج و 296 شخصا في سويسرا نتيجة الكوارث عام 2017م،

جدول 3.1: المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص، 2017م

نوع الخسارة	الإمارات	البحرين 2018م	السعودية	قطر 2018م	الكويت
وفيات	0	na	0.046	0	na
مفقودون	0	na	...	0	na
مصابون	0	na	0.052	0	na

جدول 3.1 (تابع): المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص

عمان* (عدد حالات الإغاثة)				
نوع الإغاثة	2015م	2016م	2017م	2018م
فردية	196	157	115	110
جماعية	2,019	104	70	38
الإجمالي	2,215	261	185	148

*: يقصد بحالات الإغاثة، المعونة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية لأسر المتضررين من الكوارث الطبيعية (فردية او جماعية)

ملحق جدول 3.1 المؤشر 1.5.1: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص

أستراليا 2018م	النرويج 2017م	سويسرا 2017م
1	230	296

لم تسجل دول مجلس التعاون الخليجي خسائر مادية نتيجة للكوارث عام 2017م أو 2018م كما يشير جدول 4.1، باستثناء سلطنة عمان التي لم تتوفر بيانات عنها حول الخسائر الاقتصادية المباشرة الناتجة عن الكوارث. وكانت نسبة الخسائر في بعض الدول الأخرى منخفضة جدا في عامي 2017 و 2018م كما هو مبين في ملحق جدول 4.1.

جدول 4.1: المؤشر 2.5.1: الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%)

الإمارات 2018م	البحرين 2018م	السعودية 2017م*	عمان 2018م	قطر 2018م	الكويت 2017م
0.0	na	0.00	...	0.0	0.0

*: كانت هناك خسائر فعلية نتيجة الكوارث في المملكة العربية السعودية فقط

ملحق جدول 4.1: الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (%)

أستراليا 2018م	النرويج 2017م	سويسرا 2017م
0.0016	0.00034	0.0016

تشير بيانات جدول 5.1 أن دولة الإمارات العربية المتحدة خصصت ما نسبته 4.4% من ميزانيتها عام 2017م لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية)، بينما بلغت نسبة المخصصات التي حددتها دولة قطر 0.7% لنفس العام عام 2017م ولم تتوفر بيانات حول باقي الدول.

جدول 5.1: المؤشر 1.1.1: نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (برامج الحماية الاجتماعية) عام 2017م (%)

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
----------	---------	----------	------	-----	--------

...	0.7	4.4
-----	-----	-----	-----	-----	-----

وحول وجود استراتيجيات وطنية للحد من الكوارث تماشياً مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (المؤشر 3.5.1) فقد أفادت دولة الكويت بوجود استراتيجيات على المستويين الوطني والمحلي.

يبين جدول 6.1 بيانات حول نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغت النسبة في دولة الإمارات العربية المتحدة 18.5% من إجمالي الإنفاق الحكومي عام 2017م بواقع 5.7% على التعليم، و8.4% على الصحة، و4.4% على الحماية الاجتماعية. وفي مملكة البحرين بلغت النسبة 31.0% عام 2018م بواقع 11.0% على التعليم، و9.0% على الصحة، و11.0% على الحماية الاجتماعية. وفي المملكة العربية السعودية عام 2017م بلغت نسبة الإنفاق 37.0% بواقع 23% على التعليم، و14% على الصحة والحماية الاجتماعية، وفي سلطنة عمان عام 2018م بلغت النسبة 21.7% بواقع 13.1% على التعليم، و5.1% على الصحة، و3.5% على الحماية الاجتماعية. وبلغت في دولة قطر عام 2017م 21.8% بواقع 10.5% على التعليم و10.8% على الصحة و0.47% على الحماية الاجتماعية، وبلغت في دولة الكويت 42.2% عام 2017م بواقع 23.7% على التعليم و15.6% على الصحة و2.9% على الحماية الاجتماعية.

ولأغراض مقارنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى في العالم، فقد شملت قاعدة بيانات الأمم المتحدة بيانات تتعلق بالتعليم فقط، حيث بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في أستراليا 13.77% عام 2016م، و15.97% في النرويج في نفس العام و15.51% في سويسرا عام 2016م.

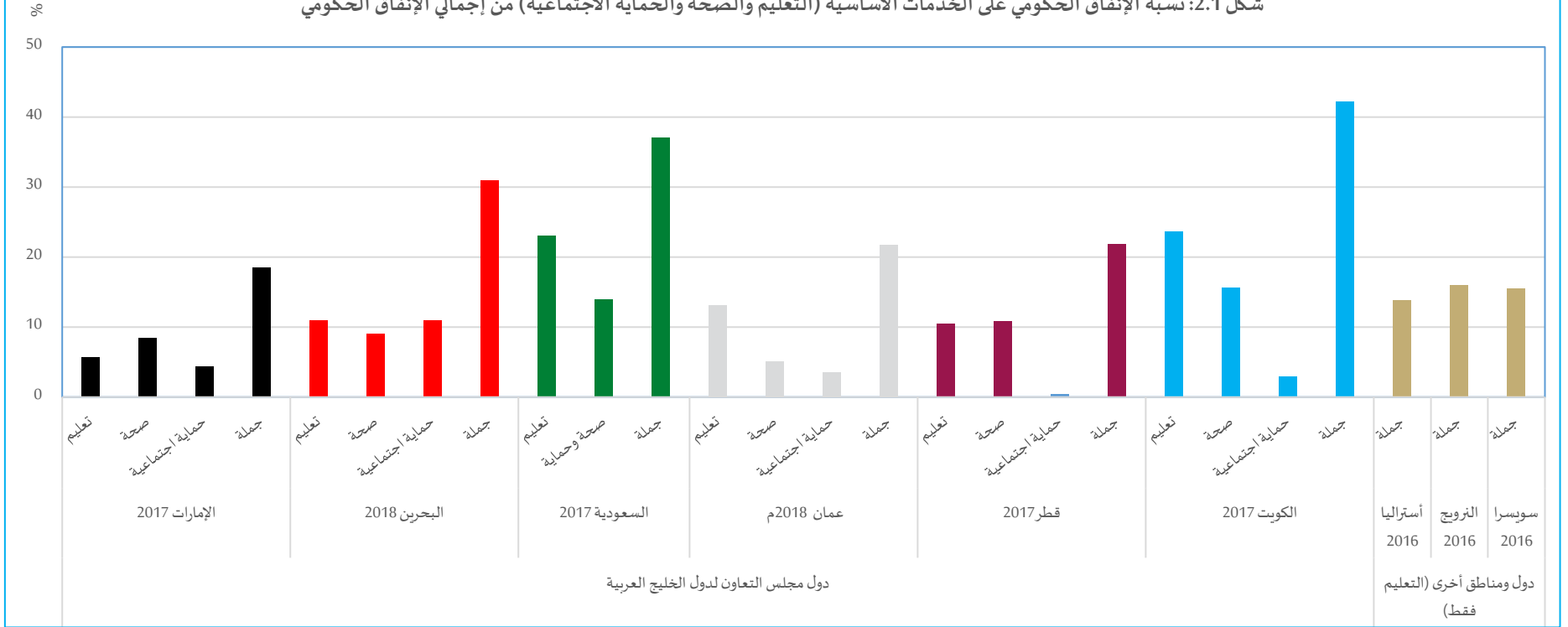
جدول 6.1: المؤشر 2.أ.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي (%)

الكويت م2017	قطر م2017	عمان (م2018)	السعودية م2017	البحرين م2018	الإمارات م2017	مجال الإنفاق
23.7	10.5	13.1	23.0	11.0	5.7	التعليم
15.6	10.8	5.1	14.0	9.0	8.4	الصحة
2.9	0.47	3.5		11.0	4.4	الحماية الاجتماعية
42.2	21.8	21.7	37.0	31.0	18.5	الجملة

ملحق جدول 6.1: المؤشر 2.أ.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي (التعليم) (%)

سويسرا 2016م	النرويج 2016م	أستراليا 2016م
15.51	15.97	13.77

شكل 2.1: نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي



الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

1. معدلات مقاييس الجوع وانعدام الأمن الغذائي مثل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) أقل من نصف المعدل العالمي، وهذا يعني أن الهدف متحقق منذ بداية مرحلة أهداف التنمية المستدامة.
2. تتوفر معلومات إحصائية محدودة حول الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض في المنطقة، وكذلك حول العينات المحفوظة في بيئة آمنة للحفاظ على الجينات الوراثية النباتية والحيوانية.

تشير البيانات في جدول 1.2 أن نسبة الأطفال في مملكة البحرين الذين عانوا من نقص التغذية بلغت 1.37% عام 2018م، وأن 5.9% من الأطفال في المملكة العربية السعودية عانوا من نقص التغذية عام 2017م بواقع 6.2% بين الذكور و 5.5% بين الإناث، وفي سلطنة عمان بلغت نسبة الأطفال الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي 1.4% عام 2018م، وفي دولة قطر بلغت النسبة 3.5% عام 2018م بواقع 3.9% بين الذكور و 3.1% بين الإناث. ولم تتوفر بيانات حول دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

جدول 1.2: المؤشر 1.1.2: معدل انتشار نقص التغذية (%)

النوع	الإمارات	البحرين 2018م*	السعودية 2017م	عمان 2018م	قطر 2018م	الكويت
ذكور	6.2	...	3.9	...
إناث	5.5	...	3.1	...
جملة	...	1.37	5.9	1.4	3.50	...

*: معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي

تشير البيانات في جدول 2.2 إلى أن 1.4% من الأطفال دون السنة الخامسة من العمر في مملكة البحرين عام 2017م يعانون من توقف النمو (التقزم) بواقع 1.6% بين الأطفال الذكور و 1.2% بين الأطفال الإناث، في حين بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر ممن يعانون من توقف النمو في المملكة العربية السعودية عام 2017م 11.1% بواقع 11.9% بين الذكور و 10.2% بين الإناث. وبلغت النسبة 11.4% في سلطنة عمان عام 2017م، وفي دولة قطر بلغت النسبة عام 2016م 2.8% بواقع 3.1% بين الذكور و 2.5% بين الإناث.

وعند مقارنة نسبة توقف النمو في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي توفرت حولها بيانات مع بعض دول العالم نرى من ملحق جدول 1.2 أن النسبة على مستوى العالم عام 2017م بلغت 20.5%، وعلى مستوى شمال أفريقيا بلغت 25.5% وفي شرق آسيا بلغت 5.8%.

جدول 2.2: المؤشر 1.2.2 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة

العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)

النوع الاجتماعي	الإمارات م2017	البحرين م2017*	السعودية م2017	عمان م2017	قطر م2016	الكويت م2016
ذكور	...	1.6	11.9	...	3.1	...
إناث	...	1.2	10.2	...	2.5	...
الإجمالي	...	1.4	11.1	11.4	2.8	...

*: التقزم الشديد

ملحق جدول 2.2: المؤشر 1.2.2 معدل انتشار توقف النمو (الطول بالنسبة للعمر دون انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة

الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة (%)

العالم م2017	شمال أفريقيا م2017	شرق آسيا م2017
20.5	25.5	5.8

وحول مؤشر الهزال يلاحظ من جدول 3.2 أن البيانات المتوفرة حول ثلاث دول من دول مجلس التعاون الخليجي أن نسبة الأطفال دون الخامسة في مملكة البحرين عام 2017 م الذين يعانون من الهزال بلغت 2.6% بواقع 2.9% بين الذكور و 3.3% بين الإناث، وبلغت نسبة الذين يعانون من زيادة الوزن بلغت 4.9% بين الأطفال دون الخامسة بواقع 5.1% بين الذكور و 4.7% بين الإناث. في حين بلغت نسبة الأطفال الذكور دون الخامسة من العمر في المملكة العربية السعودية عام 2017 م الذين يعانون من الهزال 4.8% و في المقابل بلغت النسبة بين الإناث في نفس الفئة العمرية 3.3%. وبلغت نسبة الأطفال الذكور دون الخامسة من العمر الذين يعانون من زيادة الوزن عام 2017 م 8.5% ونسبة الإناث 8.7%. وفي سلطنة عمان بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة عام 2017 م الذين يعانون من الهزال 9.3% والذين يعانون من زيادة الوزن 3.1%.

وعند مقارنة البيانات المتوفرة حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق أخرى في العالم نجد أن نسبة انتشار سوء التغذية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قريبة من المتوسط العالمي وأقل من أمريكا اللاتينية وأعلى من الهند. فبلغ معدل انتشار سوء التغذية على مستوى العالم في عام 2010 م 5.9%، وفي الهند عام 2015 م بلغت 2.1% وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي بلغت 8.0% عام 2017 م.

جدول 3.2: المؤشر 2.2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معياريين أو أكثر من انحرافين معياريين من وسيط معايير نمو

الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن) عام 2017 م (%)

النوع الاجتماعي	الإمارات		البحرين		السعودية		عمان		قطر		الكويت	
	زيادة الوزن	هزال	زيادة الوزن	هزال	زيادة الوزن	هزال	زيادة الوزن	هزال	زيادة الوزن	هزال	زيادة الوزن	هزال
ذكر	5.1	2.9	8.5	4.8
أنثى	4.7	3.3	8.7	3.3

...	3.1	9.3	4.9	2.6	كلا الجنسين
-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-------------

ملحق الجدول 3.2: المؤشر 2.2.2: انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول دون انحرافين معيارين أو أكثر من انحرافين معيارين من وسيط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، حسب النوعية (الهزال وزيادة الوزن) عام 2017م (%)

العالم 2010م	الهند 2015م	أمريكا اللاتينية والكاريبي 2017م
5.9	2.1	8.0

تتوفر بيانات محدودة حول أعداد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى، فتشير البيانات في جدول 4.2 أنه في عام 2017م بلغ عدد العينات الوراثية الحيوانية المحفوظة في مرافق آمنة في مملكة البحرين 9 عينات، وعدد العينات النباتية 517 عينة. وفي المملكة العربية السعودية بلغت العينات الحيوانية المحفوظة في مرافق آمنة 20 عينة، بينما في دولة قطر بلغت العينات المحفوظة بمرافق آمنة عام 2017م 89 عينة وراثية نباتية و 167 عينة وراثية جينية و 1002 عينة وراثية معشبية.

لا توجد بيانات متوفرة حول هذا المؤشر في قاعدة بيانات الأمم المتحدة للمقارنة معها.

جدول 4.2: المؤشر 1.5.2: عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى عام 2017م

نوع الموارد الوراثية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت
حيوانية	na	9	20
نباتية	na	517

جدول 4.2 (تابع): المؤشر 1.5.2: عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية التي تعتبر مصادر للأغذية والزراعة ومحفوظة في مرافق المحافظة متوسطة أو طويلة المدى عدد الموارد الوراثية المحفوظة في بنك الجينات القطري - قطر

الموارد الوراثية	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	2017م
عدد الموارد الوراثية النباتية المحفوظة	87	70	36	25	105	89
عدد الموارد الوراثية الجينية (DNA)	96	78	64	83	143	167
عدد الموارد الوراثية المعشبية	960	468	384	498	858	1,002

المصدر: وزارة البلدية والبيئة، دولة قطر

تشير بيانات عام 2016م في جدول 5.2 إلى أن 13.2% من السلالات المحلية في دولة الكويت معرضة لخطر الانقراض. بينما تشير البيانات المتوفرة من دولة قطر لعام 2017م أن 0.2% من النباتات والكائنات البرية منقرضة و 0.8% مهددة بالانقراض و 14.8% قابلة للتهديد، وفي المقابل فإن 0.7% من النباتات والكائنات البحرية معرضة لخطر الانقراض و 2.5% قابلة للتهديد بالانقراض و 0.8% من النباتات والكائنات البحرية قريبة من التهديد بالانقراض.

ولمقارنة الواقع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق أخرى من العالم في عام 2018م، نلاحظ من ملحق جدول 4.2 أن 26.68% من السلالات المحلية مهددة بخطر الانقراض في العالم، وأن 0.68% من السلالات المحلية في شرق أفريقيا مهددة بخطر الانقراض

و 1.98% في جنوب شرق آسيا مهددة بخطر الانقراض. حيث تشير المعطيات إلى أن الوضع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفضل من مناطق أخرى من العالم، فمثلا في أستراليا تعتبر جميع السلالات البرية مهددة بالانقراض و 87.0% في النرويج و 72.0% في سويسرا عام 2018م

جدول 5.2. أ: المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف

لخطر انقراضها لعام 2017م

مستوى خطر الانقراض	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	الكويت* (%)
معرضة لخطر الانقراض	13.2
غير معرضة لخطر الانقراض	86.8
غير معروف	0.0
جملة	100

*: البيان لعام 2016م وتشير البيانات إلى السلالات المحلية الخاصة بالثروة السمكية فقط

جدول 5.2. ب: المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير معروف

لخطر انقراضها - قطر 2017م

الحالة	النباتات والكائنات البرية (عدد)	النباتات والكائنات البحرية (عدد)	النباتات والكائنات البرية (%)	النباتات والكائنات البحرية (%)
منقرض	2	0	0.2	0.0
منقرض برياً	0	0	0.0	0.0
مهدد بشكل حرج	0	0	0.0	0.0
المهددة بالانقراض	14	6	0.8	0.7
قابل للتهديد	171	22	14.8	2.5
قريب من التهديد	0	7	0.0	0.8
غير معتبر	965	853	84.2	96.1
جملة	1152	888	100	100

جدول 5.2 (تابع): المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف عند مستوى غير

معروف لخطر انقراضها - الكويت 2016م

مستوى خطر الانقراض (الثروة السمكية فقط)	العدد	النسبة (%)
معرضة لخطر الانقراض	7	13.2
غير معرضة لخطر الانقراض	46	86.8
غير معروف	0	0.0
جملة	53	100.0

ملحق جدول 5.2: المؤشر 2.5.2: عدد ونسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر أو غير معرضة للخطر أو تقف

عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها لعام 2018م (%)

أستراليا 2019م	النرويج 2018م	سويسرا 2019م
100.0	89.0	72.0

تشير بيانات جدول 6.2 أن مؤشرات نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة من الإنفاق العام في دول مجلس التعاون، حيث بقيت متقاربة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2012 – 2015م حيث تراوحت بين 0.04% - 0.07%، وارتفعت النسبة في مملكة البحرين من 1.3% عام 2013م إلى 1.9% عام 2017م. وبلغت النسبة في المملكة العربية السعودية عام 2016م 0.28%، وفي سلطنة عمان تراوحت النسبة بين 0.89% عام 2016م و 1.02% عام 2010م ولكن بدون استقرار محدد في الاتجاه العام حيث كانت تتراوح بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى خلال الفترة. وفي دولة الكويت بلغت النسبة 0.52% في السنة المالية 2017/2016م و 0.48% للسنة المالية 2018/2017م.

جدول 6.2: المؤشر 1.أ.2: مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية*	عمان	قطر	الكويت
2010م	1.02
2011م	1.09
2012م	0.04	1.2
2013م	0.07	1.30	...	1.09
2014م	0.05	1.30	...	1.13
2015م	0.05	1.60	...	0.92
2016م	...	1.70	0.28	0.89	...	0.52
2018م	...	1.90	0.48

*: نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي

تشير البيانات المتوفرة حول أسعار المستهلك لمجموعة الأغذية في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2018م (سنة الأساس = 2007م) قد شهدت نوعاً من الاستقرار في التغير من سنة إلى أخرى في جميع الدول خلال الفترة 2014م إلى 2018م. حيث بلغ الرقم القياسي لمجموعة الأغذية في دولة الإمارات العربية المتحدة 153.3 وفي مملكة البحرين 151.3 وفي المملكة العربية السعودية 149.4 وفي سلطنة عمان 135.3 وفي دولة قطر 133.3 وفي دولة الكويت 152.7.

تراوحت قيمة المساعدات الإنمائية للقطاع الزراعي في دولة الكويت بين 0.0% و 9.8% من إجمالي المساعدات خلال الفترة 2012م – 2018م. (المؤشر 2.أ.2)

الهدف الثالث - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

1. جميع الولادات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة وهو ما يؤدي إلى انخفاض في معدل وفيات الأمهات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتضاهي الدول المتقدمة.
2. وفيات الأطفال حديثي الولادة والأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي منخفضة جدا (و أقل من ثلث المعدل على مستوى العالم) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودون المعدلات العالمية والإقليمية بكثير وهذا الهدف متحقق قبل بدء متابعة أهداف التنمية المستدامة عام 2016م.
3. معدلات الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر مرتفعة مقارنة مع دول المنطقة ومناطق أخرى في العالم.
4. معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفضة جدا و أقل بكثير من مثيلاتها في الدول المتقدمة.
5. بيانات الكوادر الصحية (الصيدلة والأطباء البشريون وأطباء الأسنان والممرضون) في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشابهة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

تشير البيانات في جدول 1.3 أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت تقدما على صعيد تخفيض معدلات وفيات الأمهات مقارنة مع منطقة غرب آسيا والأردن على سبيل المثال كما يلاحظ في ملحق جدول 1.3، وتعتبر أقرب في مستوى تقدمها إلى الدول المتقدمة مثل أستراليا ونيوزيلاندا على سبيل المثال كما يتضح من ملحق جدول 3.1. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المؤشر حساس جدا لأعداد حالات وفيات الأمهات القليلة (بمعنى أنه يرتفع وينخفض بصورة سريعة مع أي تغير طفيف في عدد حالات وفيات الأمهات). وتعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محققة للغاية المنشودة حيث إن الغاية المنشودة هي 70 وفاة لكل مائة ألف مولود حي بينما يبلغ المعدل في دول المجلس أقل بكثير من 70.

تشير البيانات في الجدول 1.3 إلى أن معدلات وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي في دولة الإمارات العربية المتحدة كانت منخفضة جدا عامي 2015م و 2017م حيث بلغت 2.05 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2015م و 2.01 حالة عام 2017م. وفي مملكة البحرين تراوح المعدل بين 11.0 عام 2010م و 36.6 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2012م، وبقي المعدل يتراوح بين هذين الرقمين خلال الفترة 2010 – 2017م، وبلغ المعدل في المملكة العربية السعودية عام 2015م 12.0 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي، وفي سلطنة عمان تراوح المعدل خلال الفترة 2010 – 2018م بين 11.3 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2013 و 24.4 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2010م، حيث بقي المعدل يتراوح بين هذين المعدلين طيلة الفترة. وتراوح المعدل في دولة قطر خلال الفترة 2010 – 2016م بين 0.0 حالة في عامي 2013م و 2016م و 11.3 حالة لكل مائة ألف مولود حي عام 2015م. وفي دولة الكويت تراوح المعدل خلال الفترة 2012 – 2018م بين 1.7 حالة عام 2012م و 11.4 حالة عام 2015م، ووصل إلى 5.8 حالة عام 2018م.

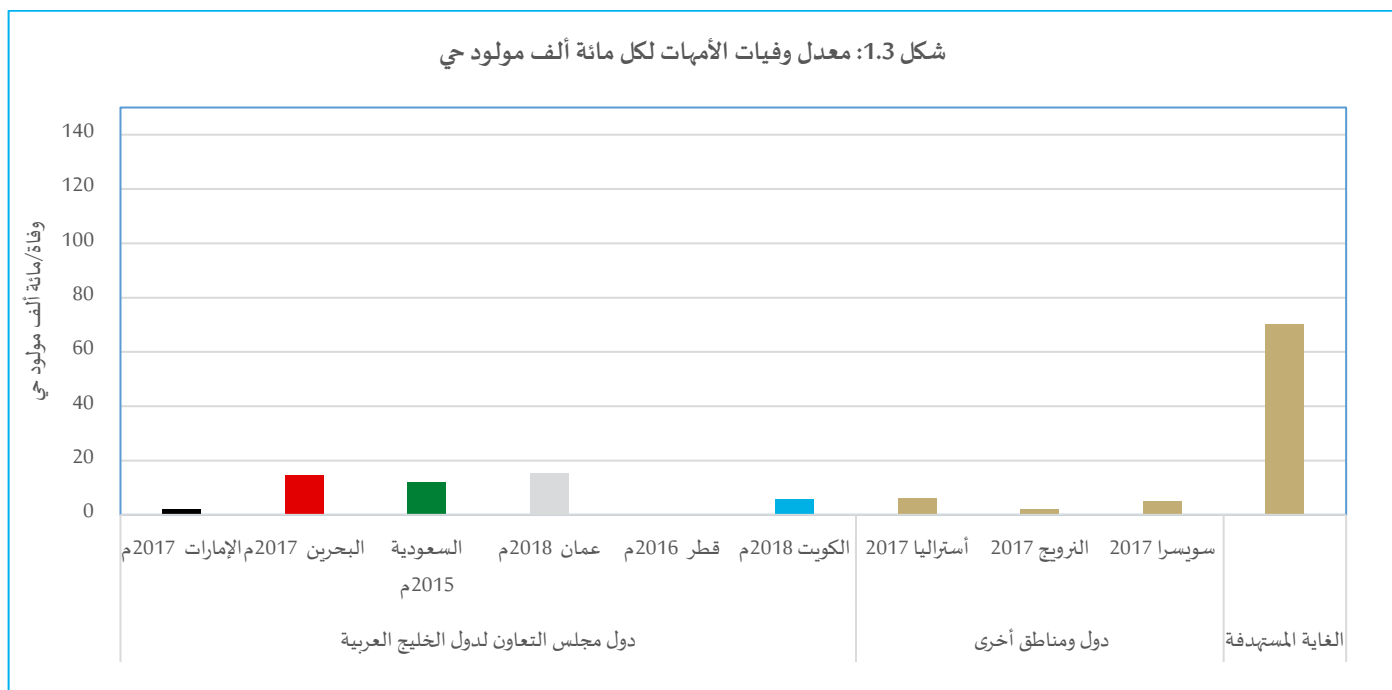
جدول 1.3: المؤشر 1.1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010م	...	11.00	...	24.40	10.30	...
2011م	...	22.80	...	16.20	4.90	...
2012م	...	36.60	...	16.50	4.70	1.70
2013م	...	25.0	...	11.30	0.00	6.70
2014م	...	14.30	...	19.30	3.60	11.40
2015م	2.05	28.60	12.00	18.50	11.30	8.40
2016م	...	29.00	...	12.50	0.00	3.40
2017م	2.01	14.6	...	21.00	...	5.10
2018م	15.10	...	5.80

ملحق جدول 1.3: المؤشر 1.1.3: معدل وفيات الأمهات (لكل مائة ألف مولود حي) لعام 2015م

أستراليا 2017م	النرويج 2017م	سويسرا 2017م
6.0	2.0	5.0

شكل 1.3: معدل وفيات الأمهات لكل مائة ألف مولود حي



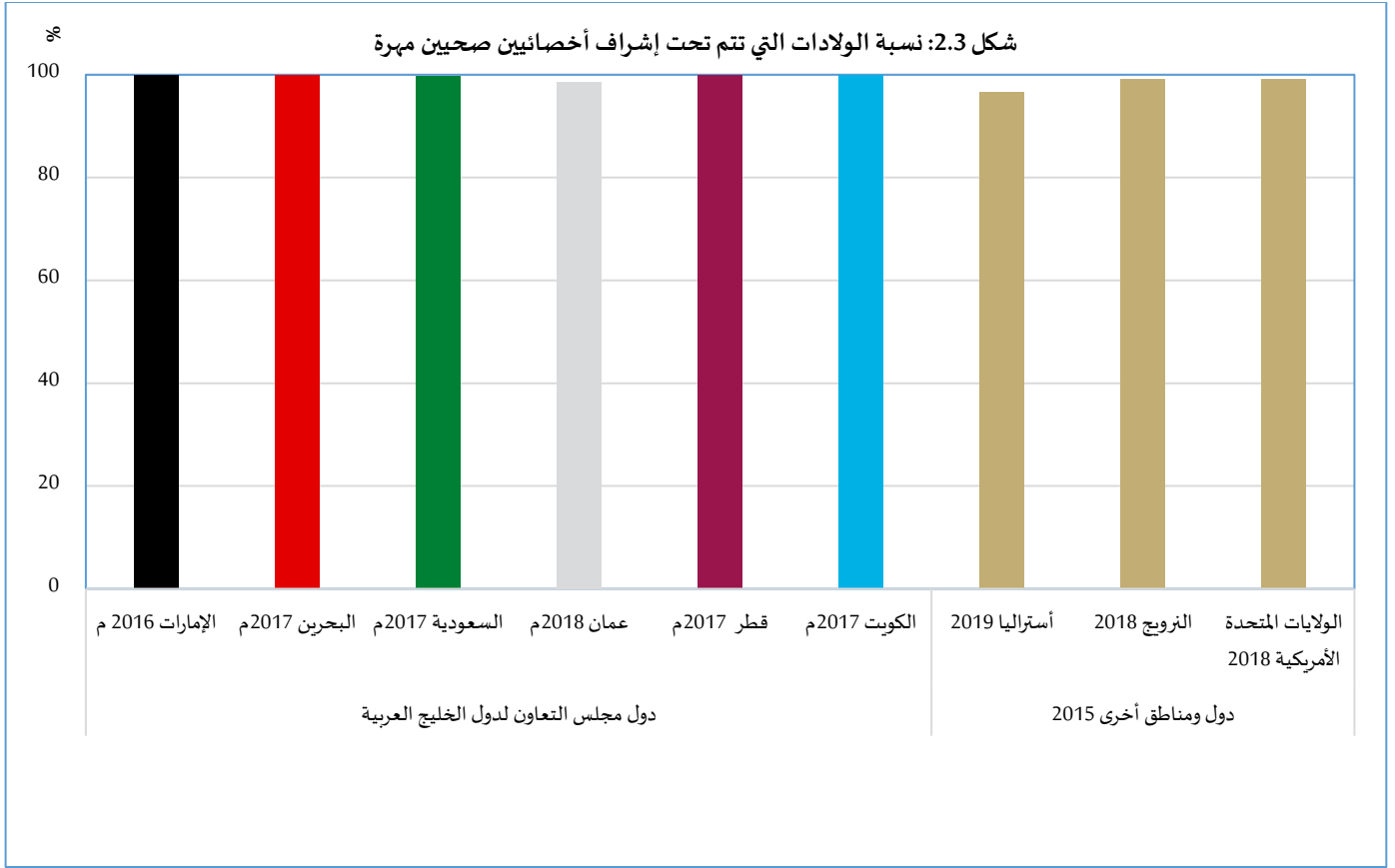
تشير البيانات في جدول 2.3 بأن جميع حالات الولادة خلال الفترة 2010 – 2018م في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة، وتقترب النسبة من 100% في المملكة العربية السعودية، وتقترب من 99.0% في سلطنة عمان. وتعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفضل من الدول المتقدمة، حيث يتضح من ملحق جدول 2.3 بأن النسبة في أستراليا بلغت 99.7% عام 2019م، وفي النرويج 99.2%، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 99.1% عام 2018م.

جدول 2.3: المؤشر 2.1.3: نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010م	...	99.63	...	98.60	100	100
2011م	...	99.70	...	98.60	100	100
2012م	...	99.80	...	98.60	100	100
2013م	...	99.80	...	98.60	100	100
2014م	...	99.80	...	99.70	100	100
2015م	100	99.89	...	99.70	100	100
2016م	100	99.70	...	98.70	100	100
2017م	...	99.90	99.70	98.70	100	100
2018م	98.60	...	100

ملحق جدول 2.3: المؤشر 2.1.3: نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين صحيين مهرة (%)

أستراليا 2019م	النرويج 2018م	الولايات المتحدة الأمريكية 2018م
96.7	99.2	99.1



وحول معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة، تشير البيانات في جدول 3.3 بأنها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل بكثير من مثيلاتها في المناطق الأخرى في العالم، حيث بلغ المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة 7.60 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2017 م، وفي مملكة البحرين بلغ المعدل 7.9 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2017 م، وفي المملكة العربية السعودية 8.9 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2017 م، وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 11.4 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2017 م، بينما بلغ المعدل في دولة قطر 7.1 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2016 م، وفي دولة الكويت بلغ المعدل 9.3 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2016 م وانخفض إلى 8.8 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي عام 2018 م. وبشكل عام فقد كانت المعدلات متقاربة خلال الفترة من عام 2010 م حتى عام 2017 م لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي كما يتضح من جدول 3.3. والمعدلات في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتجه نحو تحقيق الغاية المنشودة وهي الوصول إلى 0 حالة وفاة لكل ألف مولود حي حتى عام 2030 م.

وللمقارنة مع دول ومناطق أخرى، فكما في ملحق جدول 3.3 تشير البيانات بأن معدل وفيات الأطفال لكل مائة ألف مولود حي بلغ 6.50 حالة وفاة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2018 م، و3.70 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي في كل من أستراليا وألمانيا على التوالي عام 2018 م.

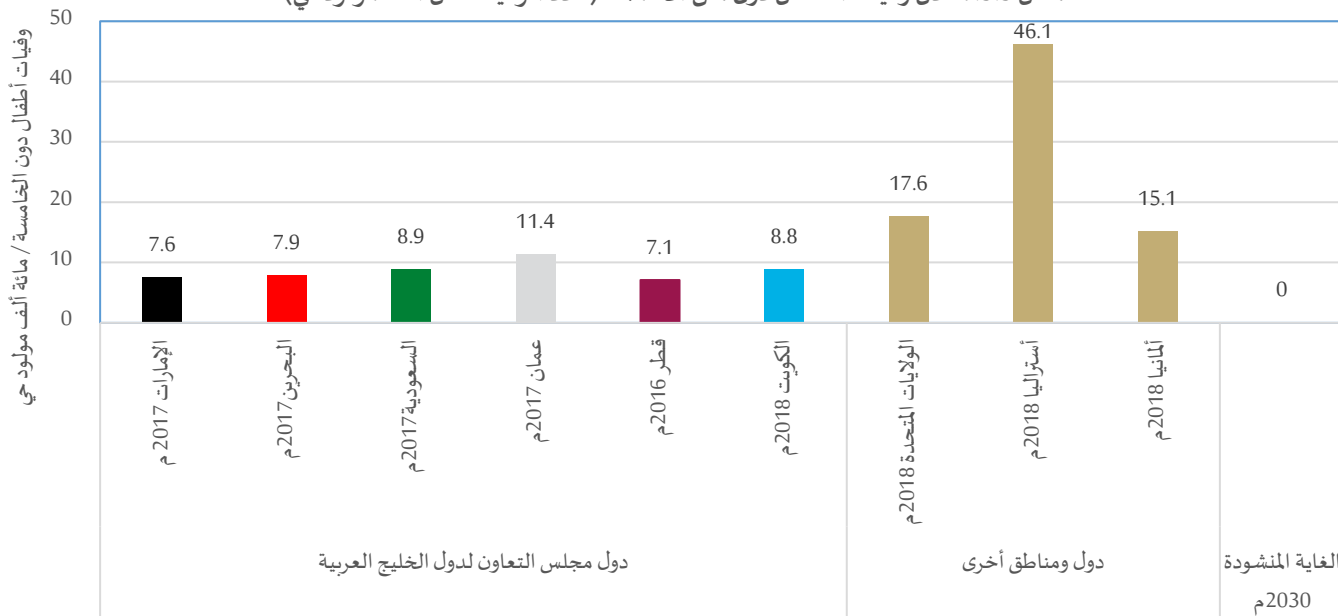
جدول 3.3: المؤشر 1.2.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010م	...	9.40	...	10.70	8.50	...
2011م	...	9.80	...	11.80	9.00	...
2012م	...	9.00	...	11.40	8.80	9.00
2013م	...	9.10	...	11.80	7.80	9.20
2014م	...	12.00	...	9.50	8.10	8.80
2015م	8.23	9.30	...	11.50	9.00	9.00
2016م	7.73	6.60	...	11.70	7.10	9.30
2017م	7.60	7.90	8.90	11.40	...	8.20
2018	8.80

1.2.3 ملحق جدول 3.3: المؤشر: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) لعام 2018م

الولايات المتحدة الأمريكية 2018م	أستراليا 2018م	ألمانيا 2018
6.50	3.70	3.70

شكل 3.3: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)



تعتبر معدلات وفيات المواليد حديثي الولادة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفضة جدا مقارنة مع مناطق أخرى من العالم، ولكنها أعلى بقليل من مثيلاتها في أمريكا الشمالية. فتشير البيانات في جدول 4.3 بأن معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة (بعمر 0 – 28 يوما) بلغت في دولة الإمارات العربية المتحدة 4.0 حالة وفاة لكل ألف مولود حي عام 2017م، و 3.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في مملكة البحرين عام 2017م، و 5.00 حالات وفاة لكل ألف مولود حي في المملكة العربية السعودية عام 2017 م، و 5.50 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في سلطنة عمان عام 2018م و 3.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في دولة قطر عام 2017م، و 4.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في دولة الكويت عام 2018م. وكانت المعدلات منخفضة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2010 – 2017م كما هو وارد في الجدول 4.3.

وعند مقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول ومناطق أخرى لعام 2018م نجد أن المعدل بلغ 2.3 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي في أستراليا و 1.5 حالة وفاة في النرويج و 2.9 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي في سويسرا.

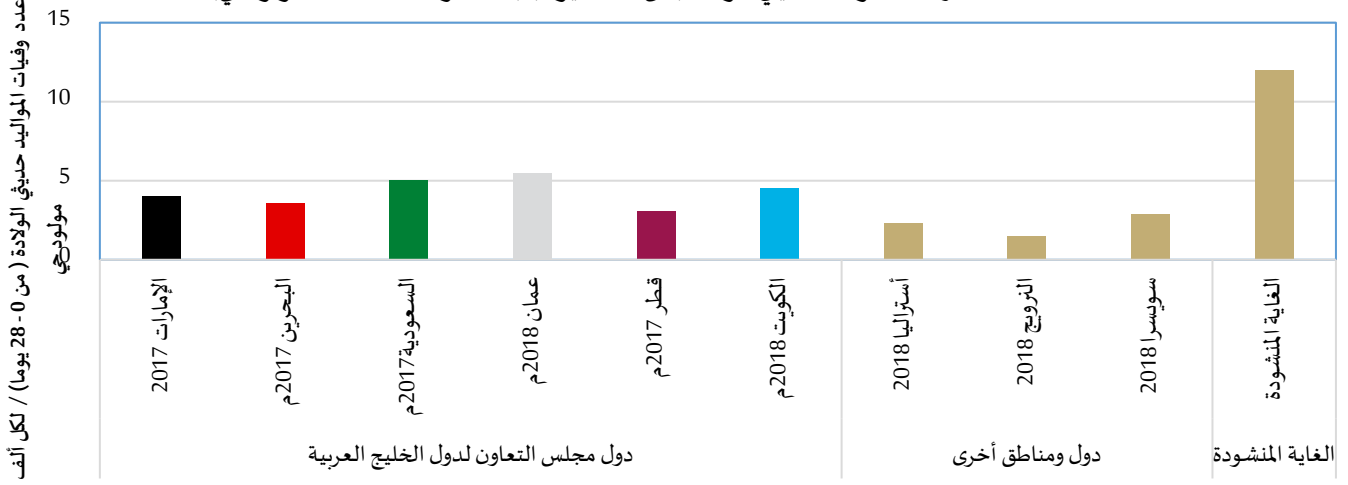
جدول 4.3: المؤشر 2.2.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2010م	...	4.20	...	7.40	4.60	...
2011م	...	4.00	...	6.70	4.40	...
2012م	...	4.18	...	6.50	4.30	5.90
2013م	...	3.95	...	7.50	4.10	4.80
2014م	...	6.45	...	5.90	3.70	5.10
2015م	6.57	4.53	...	7.80	4.60	4.80
2016م	6.07	2.50	...	6.30	3.10	4.60
2017م	4.00	3.60	5.00	6.30	3.10	4.70
2018م	5.50	...	4.50

ملحق جدول 4.3: المؤشر 2.2.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوما) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي) لعام 2016م

أستراليا 2018م	النرويج 2018 م	سويسرا 2018
2.3	1.5	2.9

شكل 4.3: معدل وفيات المواليد حديثي الولادة (من 0 - 28 يوماً) (عدد الوفيات لكل ألف مولود حي)



توفرت بيانات من خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي حول مؤشر عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وهي مملكة البحرين و المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت. فكما يتضح من الجدول 5.3 فقد بلغ عدد حالات الإصابة الجديدة بالفيروس بين الذكور في مملكة البحرين 0.08 حالة لكل ألف من السكان الذكور عام 2018م و0.09 حالة بين الإناث لكل ألف من السكان الإناث، وبلغ المعدل 0.01 حالة إصابة جديدة بين السكان في المملكة العربية السعودية عام 2017م، وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 0.06. حالة إصابة جديدة بين الذكور عام 2018م، ولم توفر بيانات حول الإصابات الجديدة بين الإناث. وفي دولة قطر بلغ المعدل 0.01 حالة إصابة جديدة بين كل ألف من الذكور و0.0 حالة بين الإناث وذلك عام 2017م، وفي دولة الكويت بلغ المعدل 0.036 حالة لكل ألف شخص غير مصاب عام 2018م (بين الكويتيين فقط). ولم تتوفر بيانات حول دولة الإمارات العربية المتحدة.

جدول 5.3: المؤشر 1.3.3: معدل الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ألف شخص غير مصاب، بحسب الفئة العمرية ونوع الجنس

والفئات الرئيسة من السكان

المتغير	البيان	الإمارات	البحرين 2018م	السعودية* 2017م	عمان 2018م	قطر 2017م	الكويت 2018م
نوع الجنس	ذكور	...	0.08	...	0.06	0.01	...
	إناث	...	0.09	0.00	...
	الإجمالي	0.01	...	0.01	0.04
الجنسية	مواطن	0.08	0.01	...
	غير مواطن	0.03	0.00	...
العمر	أقل من 15 سنة	...	0.00	...	0.00	0.00	...
	15-24 سنة	...	0.14	...	0.06	0.01	...
	25 سنة فأكثر	...	0.26	...	0.10	0.01	...

*: معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة

يعرض جدول 6.3 البيانات المتوفرة حول معدل انتشار داء السل لكل مائة ألف شخص، حيث تشير البيانات إلى أن المعدل بلغ في دولة الإمارات العربية المتحدة 0.73 حالة لكل مائة ألف شخص عام 2016م، و 0.1 حالة إصابة لكل مائة ألف شخص في مملكة البحرين عام 2018م، و 6.0 حالة لكل مائة ألف شخص في المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 5.3 حالة إصابة لكل مائة ألف شخص في سلطنة عمان عام 2018م، و 27.2 حالة إصابة لكل مائة ألف شخص في دولة قطر عام 2018م. وكانت المعدلات متشابهة في نفس الدولة خلال الفترة 2010 – 2017م في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر. وهذه المعطيات تشير إلى أن منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما زالت تسجل فيها حالات إصابة بمرض السل مع وجود تفاوت بين دولة وأخرى، وهذا يدل أنه ما زال مطلوباً من الدول العمل للوصول إلى الغاية المنشودة.

جدول 6.3: المؤشر 2.3.3: معدل انتشار داء السل لكل 100,000 شخص

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2012م	...	0.19	...	10.40	27.9	...
2013م	...	0.17	...	8.40	23.5	...
2014م	...	0.17	...	8.80	21.0	...
2015م	...	0.15	...	7.70	22.0	...
2016م	0.73	0.11	7.00	7.80	19.3	...
2017م	...	0.10	6.00	5.90	23.3	...
2018م	...	0.10	...	5.30	27.2	...

يعرض جدول 7.3 معدلات انتشار الملاريا لكل ألف شخص في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تشير البيانات في الجدول أنه لم تسجل حالات إصابة بالملاريا في دولة الإمارات العربية المتحدة عامي 2015م و 2017م، وانخفض المعدل من 0.19 حالة إصابة لكل ألف شخص عام 2010م إلى 0.09 حالة إصابة لكل ألف شخص عام 2017م. وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل 0.01 حالة إصابة لكل ألف شخص عامي 2016 و 2017م. وفي سلطنة عمان تراوح المعدل بين 0.001 و 0.007 حالة إصابة لكل ألف شخص خلال الفترة 2012 – 2018م. وفي دولة قطر انخفض المعدل من 0.4 حالة إصابة لكل ألف شخص عام 2012م إلى 0.2 حالة إصابة لكل ألف شخص عام 2018م، وفي دولة الكويت لم تسجل أية حالة خلال الفترة 2012 – 2018م.

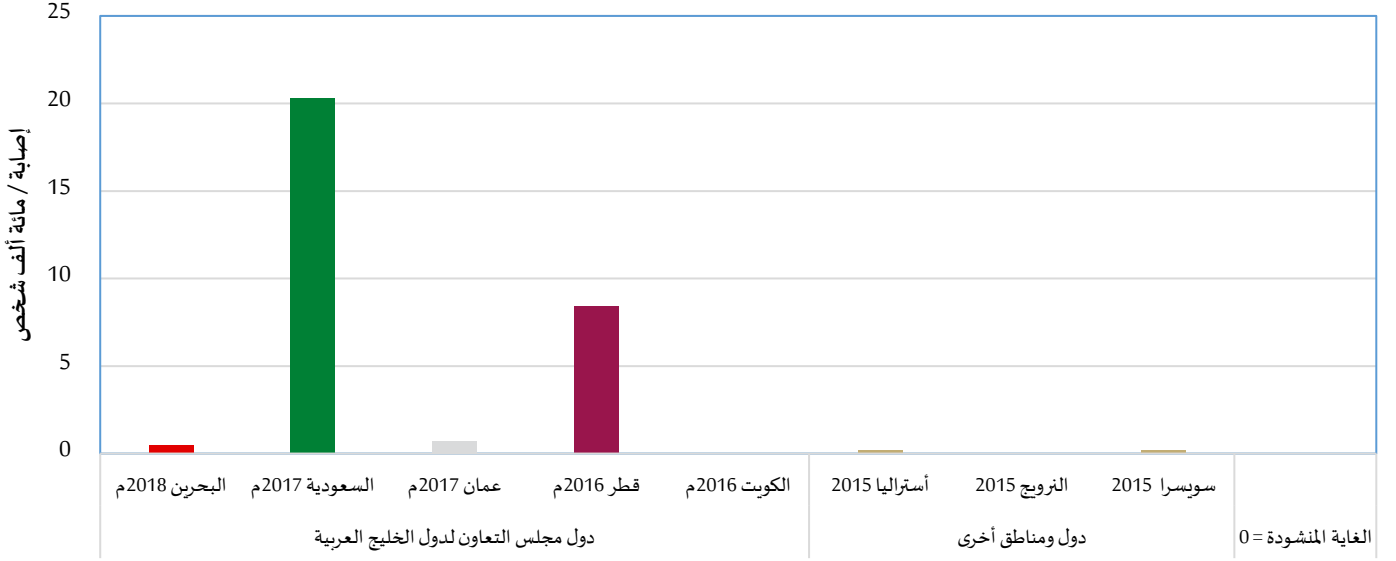
جدول 7.3: المؤشر 3.3.3: معدل انتشار داء الملاريا لكل 1000 من السكان

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2012م	...	0.19	...	0.006	0.40	0.00
2013م	...	0.15	...	0.003	0.40	0.00
2014م	...	0.08	...	0.004	0.30	0.00
2015م	0.00	0.06	...	0.001	0.20	0.00
2016م	0.00	0.07	0.01	0.001	0.20	0.00
2017م	...	0.09	0.01	0.004	0.20	0.00
2018م	0.007	0.20	0.00

ملحق جدول 8.3: المؤشر 4.3.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص

أستراليا 2015م	النرويج 2015م	سويسرا 2015م
0.2	0.0	0.2

شكل 5.3: معدل الإصابة بداء التهاب الكبد (ب) لكل مائة ألف شخص



تشير البيانات في جدول 9.3 إلى أن معدلات الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية لكل مائة ألف شخص في مملكة البحرين بلغت 85.07 حالة وفاة عام 2017م و29.38 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص بسبب مرض السرطان و 3.66 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص بسبب مرض السكري و5.37 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص بسبب الأمراض التنفسية المزمنة.

وبلغت معدلات الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية ومرض السرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة 17.2% من إجمالي الوفيات في المملكة العربية السعودية عام 2017م. وبلغ معدل الوفيات بسبب الأمراض المذكورة مجتمعة في سلطنة عمان 100.1 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في عام 2018م. وبلغت النسبة المئوية للوفيات بسبب هذه الأمراض مجتمعة من إجمالي الوفيات في دولة قطر 7.1% عام 2016م. وفي دولة الكويت بلغت معدلات الوفيات بسبب أمراض القلب والأوعية الدموية لكل مائة ألف شخص 61.4 حالة وفاة عام 2018م و 19.8 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص بسبب مرض السرطان و 12.0 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص بسبب داء السكري و 0.8 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص بسبب الأمراض التنفسية المزمنة.

وبشكل عام لا يوجد اتجاه عام ثابت لمعدلات الإصابة بهذه الأمراض، فهي تتراوح بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى في الدول التي تتوفر حولها بيانات لسلسلة زمنية.

جدول 9.3: المؤشر 1.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة لكل 100,000 شخص

سبب الوفاة	الإمارات	البحرين (لكل 100,000 شخص)				السعودية (%)	عمان (لكل 100,000 شخص)			قطر* (%)	الكويت (لكل 100,000 شخص)
		2017م	2014م	2015م	2016م		2017م	2016م	2017م		
أمراض القلب والأوعية الدموية	...	69.91	76.48	84.87	85.07	61.40	
مرض السرطان	...	29.90	28.61	30.34	29.38	19.80	
مرض السكري	...	7.45	5.25	3.37	3.66	12.00	
الأمراض التنفسية المزمنة	...	7.53	8.61	8.67	5.73	0.80	
الإجمالي	17.20	142.90	138.70	100.1	94.00	

* احتمالات الوفاة محولة إلى % بين العمر 30 والعمر 70 سنة للقطريين

ملحق جدول 9.3: المؤشر 1.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة لكل 100,000 شخص

أستراليا 2016م	النرويج 2016م	سويسرا 2016م
9.1	9.2	8.6

تشير البيانات في جدول 10.3 أن معدلات الوفيات الناتجة عن الانتحار منخفضة جدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث بلغ المعدل في مملكة البحرين 2.4 حالة انتحار لكل مائة ألف شخص عام 2017م بواقع 3.3 حالة بين الذكور و0.9 حالة بين الإناث. وبلغ 1.6 حالة لكل مائة ألف نسمة في المملكة العربية السعودية عام 2017م، وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 0.29 حالة وفاة بسبب الانتحار عام 2017م لكل مائة ألف شخص. وبلغ المعدل 1.8 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في دولة قطر عام 2018م بواقع 2.3 حالة بين الذكور و0.1 بين الإناث. وبلغ معدل الوفيات بسبب الانتحار لكل مائة ألف شخص في دولة الكويت 1.9 حالة عام 2018م.

وللمقارنة فقد بلغت معدلات الوفيات عام 2016م بسبب الانتحار في أستراليا 13.2 حالة لكل مائة ألف من السكان و12.2 حالة وفاة لكل مائة ألف من السكان في النرويج و17.2 حالة وفاة لكل مائة ألف من السكان في سويسرا.

جدول 10.3: المؤشر 2.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار لكل 100,000 نسمة

النوع الاجتماعي	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2018م	الكويت 2018
ذكور	...	3.30	2.30	...
إناث	...	0.90	0.10	...
كلا الجنسين	...	2.40	1.60	0.29	1.80	01.9

ملحق جدول 10.3: المؤشر 2.4.3: معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار لكل 100,000 نسمة لعام 2016م

أستراليا	النرويج	سويسرا
13.2	12.2	17.2

تعتبر معدلات الوفيات بسبب إصابات المرور على الطرق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متشابهة مع المناطق النامية في العالم وأعلى منها في الدول المتقدمة. فكما تشير البيانات في جدول 11.3 فإن معدلات الوفيات الناتجة عن إصابات المرور بلغت 6.1 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2016م، و4.9 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في مملكة البحرين عام 2017م، وبلغ المعدل في المملكة العربية السعودية 22.2 حالة وفاة لكل مائة ألف نسمة عام 2017م. وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 13.8 حالة وفاة لكل مائة ألف نسمة عام 2018م. وبلغ المعدل في دولة قطر 7.7 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص عام 2017م. وفي دولة الكويت بلغ المعدل 10.0 حالات وفاة لكل مائة ألف من السكان عام 2018م.

ويمكن الاستقراء من البيانات المتوفرة حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن معدلات الوفيات الناجمة عن إصابات المرور تتجه نحو الانخفاض بشكل عام كما يتضح من الجدول 11.3، ولكن لتأكيد هذا الاستقراء فهناك حاجة لسلسلة أطول من البيانات.

ولمقارنة معدلات الوفيات بسبب إصابات المرور على الطرق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول ومناطق أخرى فتشير البيانات في ملحق جدول 11.3 أن معدل الوفيات الناجمة عن إصابات المرور على الطرق عام 2016م بلغت 5.6 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص في أستراليا و 3.1 حالة وفاة لكل مائة ألف من السكان في المملكة المتحدة و 12.4 حالة وفاة لكل مائة ألف من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية.

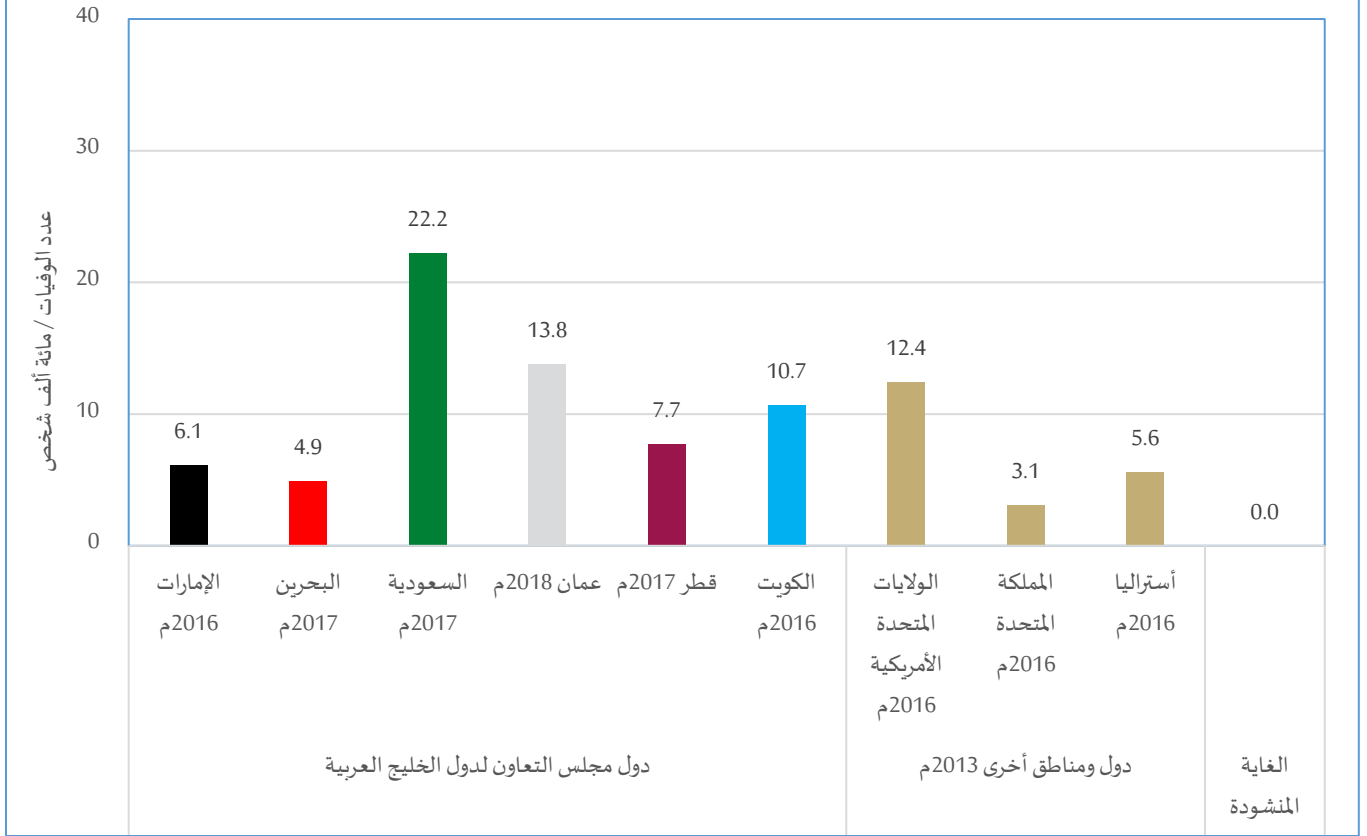
جدول 11.3: المؤشر 1.6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015 م	6.5	8.3	...	15.8	9.6	21.9
2016 م	6.1	3.4	28.5	15.6	8.5	10.7
2017 م	...	4.9	22.2	14.0	7.7	10.4
2018 م	13.8	...	10.0

ملحق جدول 11.3: المؤشر 1.6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة عام 2016م

أستراليا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية
5.6	3.1	12.4

شكل 6.3: معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق لكل 100,000 نسمة



يتضح من البيانات هو في جدول 12.3 بأنه ما زالت هناك حاجة لزيادة تلبية احتياجات النساء في سن الإنجاب من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة، حيث بلغت نسبة النساء في سن الإنجاب (الفئة العمرية 15-49 سنة) اللاتي لبيبت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة في المملكة العربية السعودية 30.9% عام 2017م، و 39.6% في سلطنة عمان عام 2014م، و 38.0% في دولة قطر عام 2012م.

جدول 12.3 المؤشر: 1.7.3: نسبة النساء في سن الإنجاب (الفئة العمرية 15-49 سنة) اللاتي لبيبت حاجتهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2012م	38.0	...
2014م	39.6
2015م
2016م
2017م	30.9

تشير البيانات في جدول 13.3 حول معدلات الولادة بين المراهقات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن معدل ولادات المراهقات في الفئة العمرية 10 – 14 سنة منخفضة جدا ، فبلغت في مملكة البحرين 0.02 حالة ولادة لكل ألف فتاة في هذه الفئة العمرية عام 2017م و 0.08 حالة ولادة لكل ألف فتاة في هذه الفئة العمرية في سلطنة عمان عام 2016م و 0.00 حالة ولادة لكل ألف فتاة في هذه الفئة العمرية في دولة قطر عام 2017م، و 0.02 حالة ولادة بين المراهقات في هذه الفئة العمرية في دولة الكويت عام 2016م.

أما معدلات الولادات بين الفتيات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة فتعتبر مرتفعة مقارنة مع الغاية المستهدفة (حالة 0.0 ولادة بين المراهقات حتى عام 2030) ، حيث وصلت إلى 6.4 حالة ولادة لكل ألف فتاة في هذه الفئة العمرية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م، وبلغت 13.4 حالة ولادة لكل ألف فتاة في مملكة البحرين عام 2017م. وبلغت 9.8 حالة ولادة بين الفتيات في المملكة العربية السعودية عام 2017م. و 12.5 حالة ولادة بين الفتيات في هذه الفئة العمرية في سلطنة عمان عام 2017م، و 9.8 حالة ولادة بين الفتيات في نفس الفئة العمرية في دولة قطر عام 2017م ، وبلغ المعدل 4.6 حالة ولادة لكل ألف فتاة في الفئة العمرية 15 – 20 سنة في دولة الكويت عام 2018م.

تشير البيانات في ملحق جدول 13.3 بأن معدلات الولادة بين المراهقات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في مناطق أخرى من العالم أعلى منها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد بلغ المعدل في أستراليا 11.9 حالة ولادة لكل ألف فتاة في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في البرازيل عام 2015م و 2.9 حالة ولادة بين المراهقات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في سويسرا عام 2016م، و 18.8 حالة ولادة بين الفتيات في الفئة العمرية 15 – 19 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016م.

جدول 13.3: المؤشر 2.7.3: معدل الولادات لدى المراهقات (الفئة العمرية 10-14 و15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية

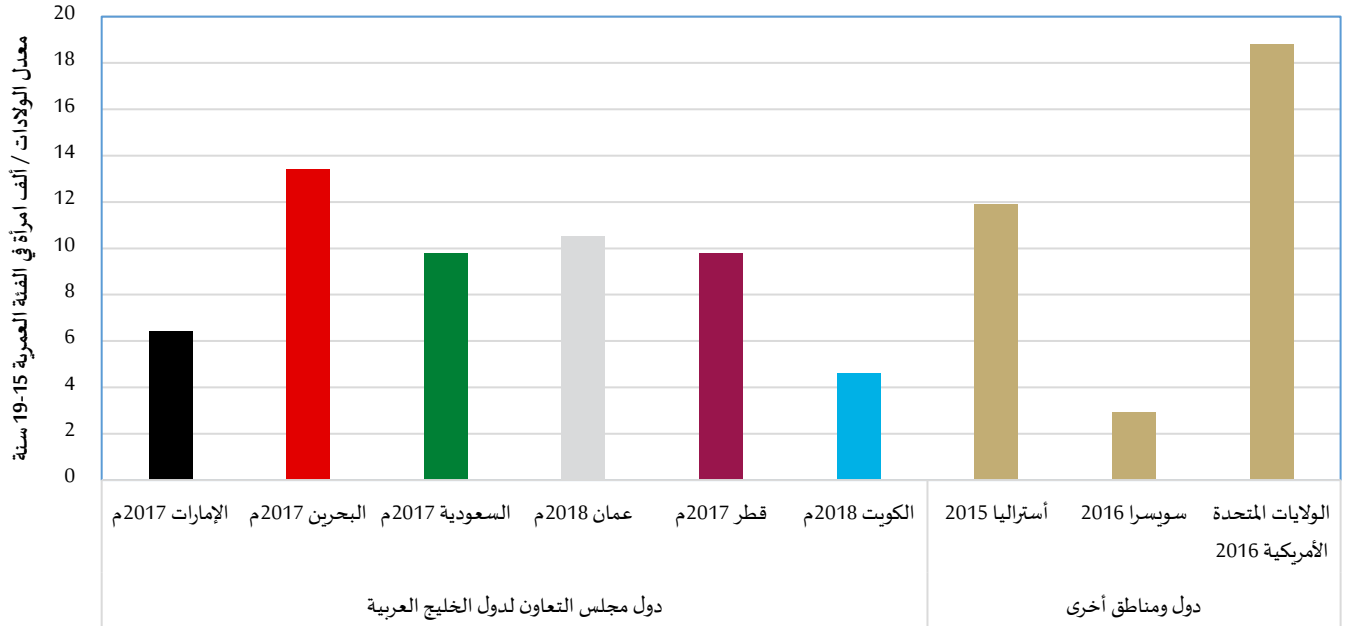
السنة	الفئة العمرية	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت *
2015م	14-10 سنة	...	0.07		...	0	0.03
	19-15 سنة	...	14.48		...	10.6	7.09
2016م	14-10 سنة	...	0.05		0.08	0.0	0.02
	19-15 سنة	7.93	13.66	...	13.50	10.30	5.97
2017م	14-10 سنة	...	0.02	0.0	...
	19-15 سنة	6.40	13.40	9.80	12.50	9.8	5.60
2018م	14-10 سنة
	19-15 سنة	10.50	...	4.60

*: بيانات دولة الكويت حول الفئة العمرية من (15-20) بدلا (15-19 سنة)

ملحق جدول 13.3 : المؤشر 2.7.3: معدل الولادات لدى المراهقات (الفئة العمرية 10-14 و15-19 سنة) لكل ألف امرأة في تلك الفئة العمرية (الفئة العمرية 15 – 19 سنة)

أستراليا 2015م	سويسرا 2016م	الولايات المتحدة الأمريكية 2016م
11.9	2.9	18.8

شكل 7.3: معدل الولادات لدى المراهقات في الفئة العمرية 15-19 سنة لكل ألف امرأة في هذه الفئة العمرية



توفرت بيانات من سلطنة عمان للفترة 2016 - 2018 م حول المؤشر 1.8.3 والذي يقيس نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية (معرفاً بمتوسط الخدمات الأساسية على أساس تدخلات التتبع التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والقدرة على تقديم الخدمات والوصول إليها، بين عامة السكان وأكثرهم حرماناً)، حيث بلغت النسبة 73.5% عام 2016م و75.2% عام 2017م و75.0% عام 2018م.

بلغ معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء في الأسرة المعيشية وفي المحيط الأسري في دولة الإمارات العربية المتحدة 1.6% عام 2016م، و1.6% في المملكة العربية السعودية عام 2014م، و9.56% في سلطنة عمان عام 2018م كما يبين جدول 14.3.

جدول 14.3 المؤشر 1.9.3: معدل الوفيات المنسوب إلى تلوث الهواء في الأسرة المعيشية وفي المحيط (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014م	1.6
2015م
2016م	0.16	12.40
2017م	11.20
2018م	9.56

تشير البيانات المتوفرة في جدول 15.3 إلى عدم حصول أية وفاة منسوبة إلى المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن والنقص في مواد التنظيف في المغاسل في كل من مملكة البحرين ودولة قطر، ودولة الكويت عام 2017م، في حين بلغ المعدل في المملكة العربية السعودية 0.16 حالة لكل 100,000 من السكان عام 2014م، وبلغ المعدل في سلطنة عمان 0.02 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان عام 2017م.

أما في المناطق الأخرى من العالم فتشير البيانات في ملحق جدول 15.3 أن 0.1 وفاة لكل مائة ألف من السكان في أستراليا عام 2016م تعود إلى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف، و 0.2 حالة وفاة لكل مائة ألف من السكان في النرويج عام 2016م تعود إلى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف، و 0.1 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في سويسرا عام 2016م.

جدول 15.3: المؤشر 2.9.3: معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) لكل 100,000 من السكان

نسبة الوفاة إلى:	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2014م	عمان 2018م	قطر 2018م	الكويت 2018م
مياه غير آمنة	...	0.00	0.00	0.00
صرف صحي غير آمن	...	0.00	0.00	0.00
نقص مواد التنظيف	...	0.00	0.00	0.00
جميع ما ذكر أعلاه	...	0.00	0.16	0.02	0.00	0.00

ملحق جدول 15.3: المؤشر 2.9.3: معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير الآمنة، والصرف الصحي غير الآمن ونقص مواد التنظيف (التعرض لخدمات نظافة غير آمنة) لكل 100,000 من السكان لعام 2016م

أستراليا	النرويج	سويسرا
0.1	0.2	0.1

كما يتضح من جدول 16.3 فقد بلغت نسبة الوفيات المنسوبة إلى التسمم غير المقصود في مملكة البحرين 0.1 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان عام 2017م، و 0.17 في المملكة العربية السعودية لنفس العام، ولم تحصل أية وفاة بسبب التسمم غير المقصود في سلطنة عمان عام 2018م، و 0.51 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في دولة قطر عام 2017م، و 0.2 حالة وفاة لكل 100,000 من السكان في دولة الكويت عام 2018م. وتعتبر معدلات الوفيات المنسوبة إلى التسمم غير المقصود في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أدنى منها في مناطق أخرى في العالم، حيث بلغت النسبة في أستراليا 0.2 حالة لكل مائة ألف من السكان عام 2016م، و 0.2 حالة في النرويج، و 0.1 حالة في سويسرا عام 2016م.

جدول 16.3: المؤشر 3.9.3: معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود لكل 100,000 من السكان

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	...	0.07	...	0.00	0.50	1.70
2016م	...	0.20	...	0.04	0.20	1.60
2017م	...	0.10	0.17	0.00	0.51	0.4
2018م	0.00	...	0.2

ملحق جدول 16.3: المؤشر 3.9.3: معدلات الوفيات بسبب التسمم غير المقصود لكل 100,000 من السكان لعام 2016م

أستراليا	النرويج	سويسرا
0.2	0.2	0.1

بلغ معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر في المملكة العربية السعودية 14.1% عام 2017م ، و 8.0% في دولة قطر لنفس العام، في حين لم تتوفر بيانات حول باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة الماضية.

جدول 17.3 المؤشر 1.3.أ: معدل الانتشار موحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2017م	14.1	8.0

وحول إمكانية حصول جميع السكان على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة فتشير البيانات المتوفرة في جدول 18.3 أن جميع السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت يستطيعون الحصول عليها، بينما بلغت نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة في المملكة العربية السعودية 98.0% عام 2017م.

ولمقارنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فتشير البيانات التي يعرضها ملحق جدول 12.3 لعام 2018م بأن 95.0% من السكان في أستراليا يمكنهم الحصول على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة، و 96% من سكان كل من النرويج وسويسرا يمكنهم الحصول على الأدوية واللقاحات بشكل دائم وبأسعار ميسورة.

جدول 18.3: المؤشر 3.ب.1: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	100	100	...	100	100	100
2016م	100	100	...	100	100	100
2017م	97.0*	100	98.0	100	100	100
	99.0**					
2018م	100	...	100

* تغطيه التحصين ضد الحصبة

** تغطية اللقاح / التكافؤ المحتوي على DTP3 بين الأطفال دون السنة الواحدة

ملحق جدول 18.3: نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار ميسورة 2018م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
95.0	96.0	96.0

وفقاً لما توفر من بيانات من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد بلغ مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية من قبل المملكة العربية السعودية حوالي 67.0 مليون دولار أمريكي عام 2017م، وفي دولة

قطر ارتفع المبلغ من 0.48 مليون دولار عام 2015م إلى 160.18 مليون دولار عام 2017م، وفي دولة الكويت بلغت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للقطاع الطبي حوالي 46.6 مليون دولار أمريكي عام 2018م مقارنة بنحو 226.52 مليون دولار عام 2016م. (جدول 19.3).

جدول 19.3: المؤشر 3.ب.2: مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البحوث الطبية والقطاعات الصحية الأساسية (مليون دولار أمريكي)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	0.48	154.72
2016م	50.03	226.52
2017م	67.00	...	160.18	127.85
2018م	na	...	46.60

تشير بيانات جدول 20.3 أن معدل كثافة العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الصحة عام 2016م بلغ 2.43 طبيب لكل ألف من السكان و 0.57 طبيب أسنان لكل ألف من السكان، و 0.75 صيدلي لكل ألف من السكان و 5.68 ممرض لكل ألف من السكان. وفي مملكة البحرين بلغ المعدل 2.30 طبيب لكل ألف من السكان عام 2017م، و 0.40 طبيب أسنان لكل ألف من السكان و 4.50 ممرض لكل ألف من السكان، و 0.50 صيدلي وفي صيدلي لكل ألف من السكان لنفس العام. وفي عام 2017م بلغت المعدلات في المملكة العربية السعودية 3.00 طبيب لكل ألف من السكان، و 0.90 صيدلي لكل ألف من السكان، و 5.7 ممرضة وقابلة قانونية لكل ألف من السكان و 3.5 مختص من الفئات الطبية المساعدة لكل ألف من السكان. وفي سلطنة عمان بلغت معدلات الكثافة لعام 2018م كما يلي: 2.10 ممرض طبيب لكل ألف من السكان، و 0.30 طبيب أسنان لكل ألف من السكان، و 0.6 صيدلي لكل ألف من السكان، و 4.40 ممرض لكل ألف من السكان. وفي دولة قطر بلغت المعدلات عام 2016م كما يلي: 2.7 طبيب بشري لكل ألف من السكان، و 0.80 طبيب أسنان لكل ألف من السكان و 6.50 صيدلي لكل ألف من السكان و 6.50 ممرض لكل ألف من السكان. وفي دولة الكويت عام 2018م بلغت معدلات الكثافة لكل ألف من السكان كما يلي: 2.5 طبيب بشري، و 0.7 طبيب أسنان، و 0.70 صيدلي، و 6.70 ممرض.

ولمقارنة واقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى فقد تم اختيار ثلاث دول كما في ملحق جدول 20.3، حيث تشير البيانات في الملحق بأن معدل كثافة الصيادلة عام 2015م في أستراليا بلغت 0.85 صيدلي لكل ألف نسمة، و 3.5 طبيب بشري لكل ألف من السكان، و 0.58 طبيب أسنان لكل ألف من السكان، و 12.38 ممرض لكل ألف من السكان، وفي مصر عام 2014م بلغت الكثافة لكل ألف من السكان كما يلي: 0.33 صيدلي و 0.81 طبيب بشري و 0.17 طبيب أسنان، و 1.43 ممرض. وفي الدنمارك عام 2014م كان معدل كثافة العاملين في مجال الصحة لكل ألف من السكان كما يلي: 0.51 صيدلي، و 3.655 طبيب بشري، و 0.75 طبيب أسنان، و 17.01 ممرض.

جدول 20.3: المؤشر 3.ج.1: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل ألف من السكان)

الدولة	المؤشر	2014م	2015م	2016م	2017م	2018م
الإمارات	أطباء	...	2.23	2.43

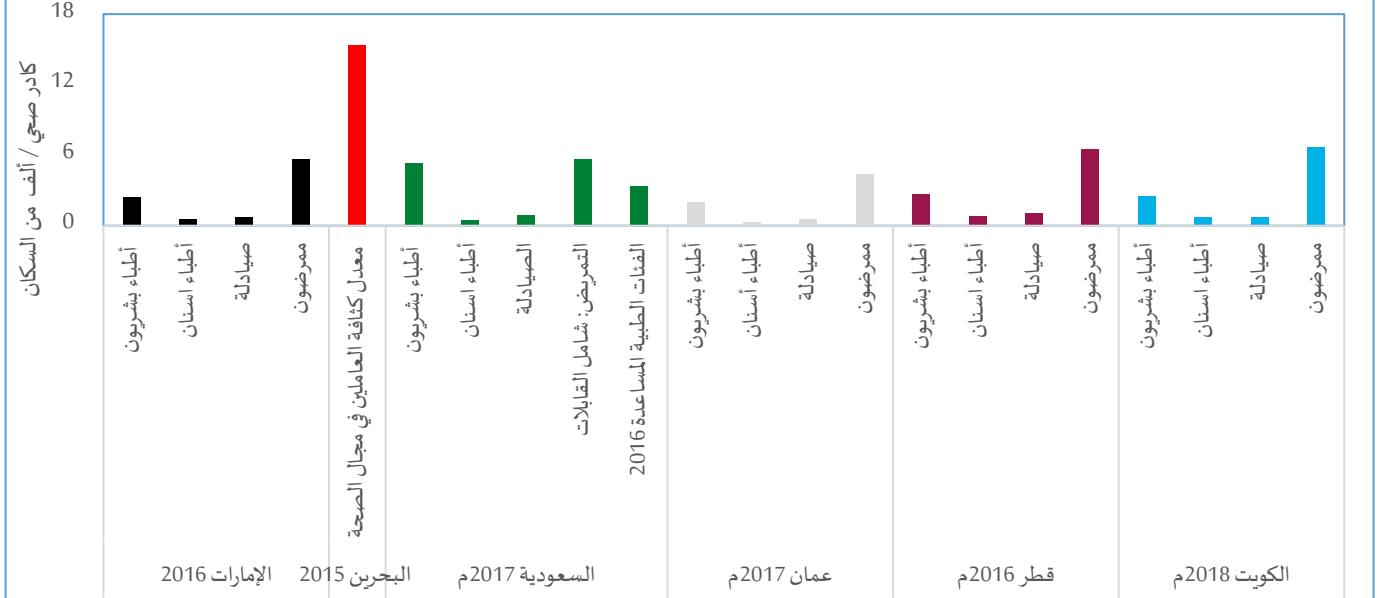
...	...	0.57	0.54	...	أطباء أسنان
...	...	0.75	0.57	...	صيدالة
...	...	5.68	5.04	...	ممرضون
...	2.30	2.30	2.40	2.50	أطباء
...	0.40	0.40	0.40	0.40	أطباء أسنان
...	0.50	0.60	0.60	0.60	الصيادلة وفنيو صيدلية
...	4.50	4.70	4.80	5.00	ممرضون وقابلات
...	3.00	2.80	أطباء
...	أطباء الأسنان
...	0.87	0.79	الصيادلة
...	5.70	5.70	ممرضون وقابلات
...	3.50	3.40	الفئات الطبية المساعدة
2.10	2.00	2.00	2.10	2.20	أطباء بشريون
0.30	0.30	0.30	0.30	0.30	أطباء أسنان
0.60	0.50	0.60	0.50	0.50	صيدالة
4.40	4.40	4.50	4.60	4.70	ممرضون
2.50	...	2.70	2.30	2.50	أطباء بشريون
0.70	...	0.80	0.80	0.70	أطباء أسنان
0.70	...	1.10	1.00	0.90	صيدالة
6.70	...	6.50	6.10	5.80	ممرضون
2.53	...	2.40	2.40	02.4	أطباء بشريون
0.72	...	0.60	0.60	00.6	أطباء أسنان
0.69	...	0.70	0.30	00.3	صيدالة
6.72	...	6.50	6.60	5.80	ممرضون

*: البيانات لا تشمل العاملين في المجال العسكري والشرطة. البيانات تشمل العاملين في المؤسسات التابعة لوزارة الصحة فقط

ملحق جدول 20.3: المؤشر ج.3:1: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل ألف من السكان)

الفئة	أستراليا 2017م	النرويج 2018م	سويسرا 2017م
أطباء بشريون	36.778	29.164	42.957
أطباء أسنان	5.947	8.717	5.032
صيدالة	8.809	8.288	6.964
ممرضون	125.508	182.248	175.357

شكل 8.3: معدل كثافة العاملين في مجال الصحة وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل ألف من السكان)



المؤشر 3.د.1 القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية

أفادت دولة الإمارات العربية بأن القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية لعام 2016م قد بلغت 91.0%. وفي سلطنة عمان بلغ المقياس 100% عام 2018م، وفي دولة الكويت بلغت النسبة 85.0% عام 2015م. ولم تتوفر بيانات من باقي دول مجلس التعاون الخليجي حول تقديراتها للقدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية، والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية خلال السنوات القليلة الماضية.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

1. يوجد تكافؤ تام بين الذكور والإناث في التعليم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. البيانات المتوفرة حول معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
3. تعتبر معدلات المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الإبتدائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشابهة لمثيلاتها في الدول المتقدمة .
4. تتوفر بنية تحتية كاملة في جميع المدارس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثل الطاقة الكهربائية والإنترنت لأغراض التعليم وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم وبنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين ومرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي
5. جميع المعلمين في مرحلة ما قبل التعليم الإبتدائي والتعليم الإبتدائي والتعليم الإعدادي والتعليم الثانوي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي توفرت حولها بيانات حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين، وهو ما يماثل الواقع في أكثر الدول تطوراً في العالم.

توفرت بيانات من سلطنة عمان حول المؤشر 1.1.4 الذي يقيس نسبة الأطفال / الشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (أ) القراءة ، (ب) والرياضيات، بحسب نوع الجنس وذلك في الصفين الرابع والثامن في العامين 2015 م و2016م. وكانت النسب كما في جدول 1.4.

جدول 1.4: جدول المؤشر 1.1.4 نسبة الأطفال / الشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث، (ب) في نهاية المرحلة الابتدائية، (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في (أ) القراءة ، (ب) والرياضيات، بحسب نوع الجنس وذلك في الصفين الرابع والثامن – سلطنة عمان

المرحلة/الصف	المهارة	السنة	الجنس	(%)
الصف الرابع	القراءة	2016م	ذكور	50
			إناث	68
			إجمالي	59
	رياضيات	2015م	ذكور	56
			إناث	65
			إجمالي	60
الصف الثامن	القراءة	2016م	ذكور	...
			إناث	...
			إجمالي	...
	رياضيات	2015م	ذكور	47
			إناث	59
			إجمالي	52

جدول 2.4: المؤشر 1.2.4: نسبة الأطفال دون سن الخامسة حسب الجنس في سلطنة عمان الذين يسرون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة والتعلم والرفاه النفسي، بحسب نوع الجنس ومكان الإقامة عام 2018م (%)

المتغير	المجال			
	التعلم	الاجتماعية-العاطفية	جسديا	القراءة والحساب
المجموع	83.8	68.4	92.0	36.7
	83.5	67.7	91.8	39.1
نوع التجمع	84.6	70.1	92.7	30.7
	82.0	65.9	90.9	33.0
الجنس	85.7	71.0	93.2	40.6

تفاوتت معدلات مشاركة الأطفال في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي) من دولة إلى أخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع عدم وجود تفاوت كبير بين معدلات مشاركة الذكور ومشاركة الإناث. تشير البيانات في جدول 3.4 بأن معدل مشاركة الأطفال في مملكة البحرين بلغ 74.0% عام 2018م وهي متساوية لكل من الذكور والإناث، وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل 37.2% عام 2017م بواقع 35.8% للذكور و 38.6% للإناث، وفي سلطنة عمان بلغ المعدل 68.2% عام 2016م بواقع 67.3% للذكور و 69.2% للإناث. وفي دولة قطر بلغ المعدل 57.4% عام 2016م بواقع 57.6% للذكور و 57.3% للإناث. وكان أعلى معدل في دولة الكويت حيث بلغ 94% عام 2017/2016م بواقع 91.6% للذكور و 96.9% للإناث.

ولمقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول ومناطق أخرى، نجد أن معدلات المشاركة في التعلم (ملحق جدول 3.4) المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول المتقدمة فقد بلغت 92.8% عام 2016م بواقع 93.2% للذكور و 92.4% للإناث، بينما بلغ المعدل في الدول النامية 66.6% عام 2015م بواقع 66.7% للذكور و 66.5% للإناث. وعلى مستوى الدولة الواحدة في الدول المتقدمة فتم أخذ مملكة الدنمارك مثلاً؛ حيث بلغ معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي 97.8% عام 2016م بواقع 97.1% للذكور و 98.4% للإناث.

جدول 3.4: المؤشر 2.2.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس (%)

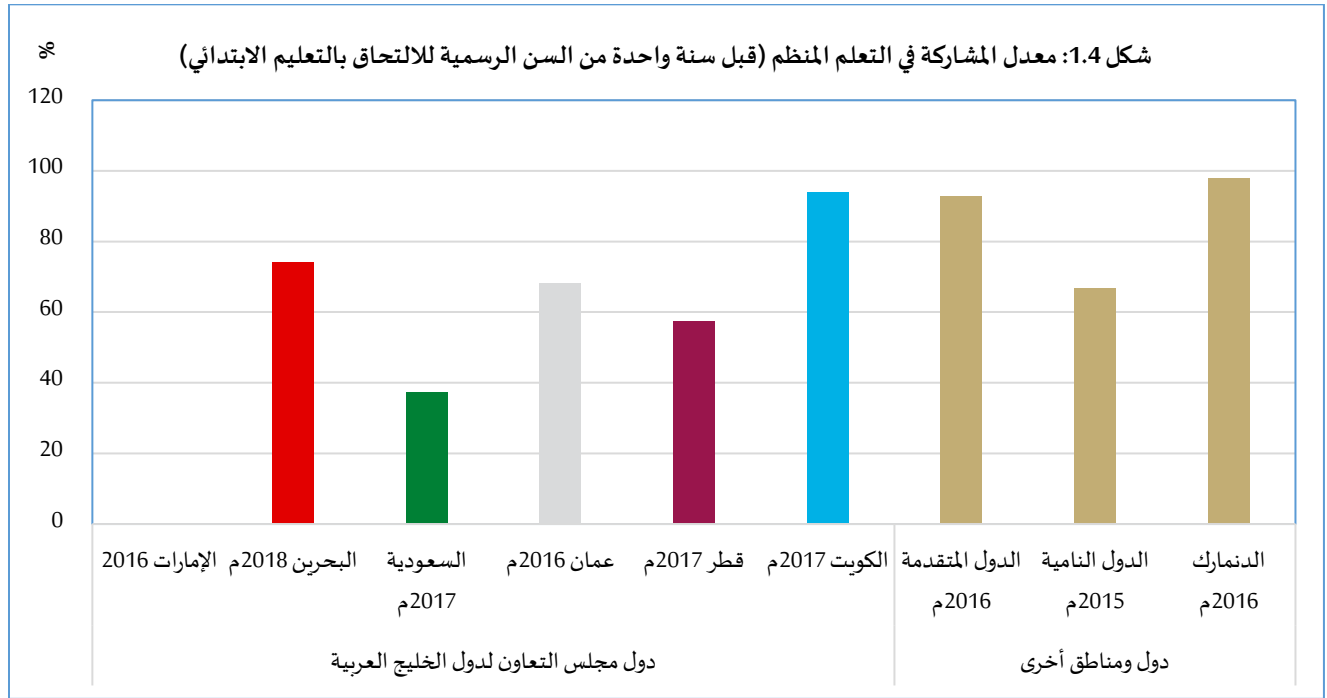
السنة	النوع الاجتماعي	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2015م	ذكور	...	76.0	...	70.3	60.9	...
	إناث	...	75.0	...	72.2	61.3	...
	جملة	...	75.0	...	71.2	61.1	...
2016م	ذكور	...	81.0	...	67.3	62.8	...
	إناث	...	80.0	...	69.2	63.1	...
	جملة	...	81.0	...	68.2	62.9	...
2017م	ذكور	...	84.0	35.8	...	57.6	91.6
	إناث	...	82.0	38.6	...	57.3	96.9
	جملة	...	83.0	37.2	...	57.4	94.0

...	74.0	...	ذكور	2018م
...	74.0	...	إناث	
...	74.0	...	جملة	

*: البيان للعام الدراسي 2016/2017م

ملحق جدول 3.4: المؤشر 2.2.4: معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب نوع الجنس (%)

النوع الاجتماعي	الدنمارك 2016م	الدول النامية 2015م	الدول المتقدمة 2016م
ذكور	97.1	66.7	93.2
إناث	98.4	66.5	92.4
جملة	97.8	66.6	92.8



وحول معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً الماضية فيتضح من جدول 4.4 بأنه تتوفر بيانات حول المملكة العربية السعودية فقط لعام 2017م، ويتضح من البيانات أن 17.3% من الشباب والبالغين في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر قد شاركوا في نوع من التعليم الرسمي عام 2017م بواقع 16.8% للذكور و 18.0% للإناث والتي تعتبر معدلات جيدة نظراً لالتحاق العديد من الأفراد في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، إلا أنها أقل من نظيراتها في الدول المتقدمة كما نلاحظ من ملحق جدول 2. وفي مجال المشاركة في أي نوع من أنواع التدريب فتشير البيانات إلى أن 5.0% من الشباب والبالغين ملتحقون بالتدريب الرسمي بواقع 6.0% للذكور و 3.0% للإناث.

ولمقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى فقد تم اختيار بعض الدول المتقدمة كما في ملحق جدول 4.4، حيث تشير البيانات إلى أنه في عام 2016م التحق 53.8% من الأفراد في فنلندا في أي نوع من التعليم أو التدريب، بواقع 47.7% ذكور و 60% إناث،

وفي نيوزيلاندا عام 2015م التحق 67.2% من الأفراد 15 سنة فأكثر بنوع من التعليم الرسمي أو غير الرسمي أو التدريب، وفي بولندا في عام 2016م التحق 24.7% من الأفراد 15 سنة فأكثر بنوع من التعليم الرسمي أو غير الرسمي أو التدريب بواقع 24.5% للذكور و 24.8% للإناث، وهي معدلات مرتفعة جدا.

جدول 4.4: المؤشر 1.3.4: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال اثني عشر شهراً ماضياً، بحسب نوع الجنس (% - السعودية 2017م*)

نوع التعليم	الفئة العمرية	النوع الاجتماعي	معدل المشاركة (%)
التعليم الرسمي	15 سنة فأكثر	ذكور	16.8
		إناث	18.0
		كلا الجنسين	17.3
التعليم غير الرسمي	15 سنة فأكثر	ذكور	...
		إناث	...
		كلا الجنسين	...
التدريب	15 سنة فأكثر	ذكور	6.0
		إناث	3.0
		كلا الجنسين	5.0

* تعني أن البيانات تم جمعها في فترة 12 شهراً ماضياً قبل تاريخ النشر في عام 2017

ملحق جدول 4.4: معدل مشاركة الشباب والبالغين في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال اثني عشر شهراً ماضياً بحسب نوع الجنس (%)

النوع	فنلندا 2016م (%)	نيوزيلاندا 2015م (%)	بولندا 2016م (%)
ذكور	47.7	67.6	24.5
إناث	60.0	66.8	24.8
كلا الجنسين	53.8	67.2	24.7

يتضح من جدول 5.4 بأن هناك مساواة تامة بين الإناث والذكور في الالتحاق بجميع مراحل التعليم في عام 2017م (من مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي إلى مرحلة التعليم الثانوي) في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر، ويوجد مساواة تامة في مرحلتى التعليم الابتدائي والمتوسطة في دولة الكويت فيما يوجد تباين لصالح التحاق الإناث في المرحلة الثانوية.

جدول 5.4: المؤشر 1.5.4: بيانات المساواة (أنثى/ذكر، ريفي/حضري، الخمس الأدنى للثروة / الخمس الأعلى للثروة، وغيرها مثل حالة الإعاقة والسكان الأصليين والمتضررين من النزاعات متى ما أصبحت البيانات متوافرة)

البيان*	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2017/2016م	قطر 2017م	الكويت 2019/2018م
مؤشر المساواة (نسبة الإناث/نسبة الذكور) - الالتحاق في التعليم ما قبل الابتدائي	1.00	...

1.00	1.0	1.00	1.00	مؤشر المساواة (نسبة الإناث/نسبة الذكور) -الالتحاق في التعليم الابتدائي
1.00	0.99	0.98	1.00	مؤشر المساواة (نسبة الإناث/نسبة الذكور) -الالتحاق بالتعليم المتوسط
1.12	1.00	1.00	0.95	مؤشر المساواة (نسبة الإناث/نسبة الذكور) -الالتحاق بالتعليم الثانوي
...	1.10	مؤشر المساواة (نسبة الإناث/نسبة الذكور) -الالتحاق بالتعليم العالي

* هناك مؤشرات أخرى يفترض توفيرها حسب مكونات الجدول ولكن لم تتوفر بيانات حولها هذه السنة

تشير البيانات في جدول 6.4 أن جميع المدارس في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية و سلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت تتوفر فيها طاقة كهربائية و إنترنت لأغراض التعليم وأجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم وبنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين و مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة ومرافق أساسية لغسل الأيدي، باستثناء أن 90% من المدارس في المملكة العربية السعودية تتوفر فيها بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين، و91% من المدارس في سلطنة عمان تتوفر فيها إنترنت لأغراض التعليم وذلك خلال الفترة 2016م – 2018م.

وتعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متقدمة كثيرا في توفير البنية التحتية للملائمة في المدارس. ولأجل المقارنة مع دول ومناطق أخرى توفرت بيانات حول النسبة المئوية للمدارس التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين، ففي فنلندا عام 2016م بلغت نسبة المدارس التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين 100% لجميع المراحل المدرسية، أما في الهند عام 2018م فبلغت نسبة المدارس الابتدائية التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين 64.1% وفي المرحلة الثانوية الدنيا 52.6% و في المرحلة الثانوية العليا 64.1% (ملحق جدول 6.4).

جدول 6.4: المؤشر 1.4.1: نسبة المدارس التي تحصل على: (1) الطاقة الكهربائية، (2) شبكة الإنترنت لأغراض التعليم، (3) أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم، (4) بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب المعاقين، (5) مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (6) مرافق أساسية لغسل الأيدي (بحسب تعريفات مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع: WASH) (%)

البيان	الإمارات 2017م	البحرين 2018م	السعودية 2016م	عمان 2016م	قطر 2018م	الكويت 2017م
توفر طاقة كهربائية	...	100	100	100	100	100
توفر إنترنت لأغراض التعليم	...	100	100	91	100	100
توفر أجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم	...	100	100	100	100	100
بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين	...	100	90	...	100	...
مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة	...	100	100	100	100	100
مرافق أساسية لغسل الأيدي	...	100	100	100	100	100

ملحق جدول 6.4: النسبة المئوية للمدارس التي تتوفر فيها بنية تحتية للمعاقين عام 2016م (%)

المرحلة	فنلندا 2019م	الهند 2018م
المرحلة الابتدائية	100	64.1
المرحلة الثانوية الدنيا	100	52.6
المرحلة الثانوية العليا	100	64.1

تشير البيانات في جدول 7.4 أن جميع المعلمين (100% ذكورا وإناثا) في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر قد حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو خلال الخدمة اللازم للتدريس في مراحل التعليم من رياض الأطفال حتى الثانوي، بينما في سلطنة عمان فقد حصل جميع المعلمين في مراحل التعليم من الابتدائي حتى الثانوي على التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو خلال الخدمة اللازم للتدريس. بينما لا تتوفر بيانات عن هذا المؤشر في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

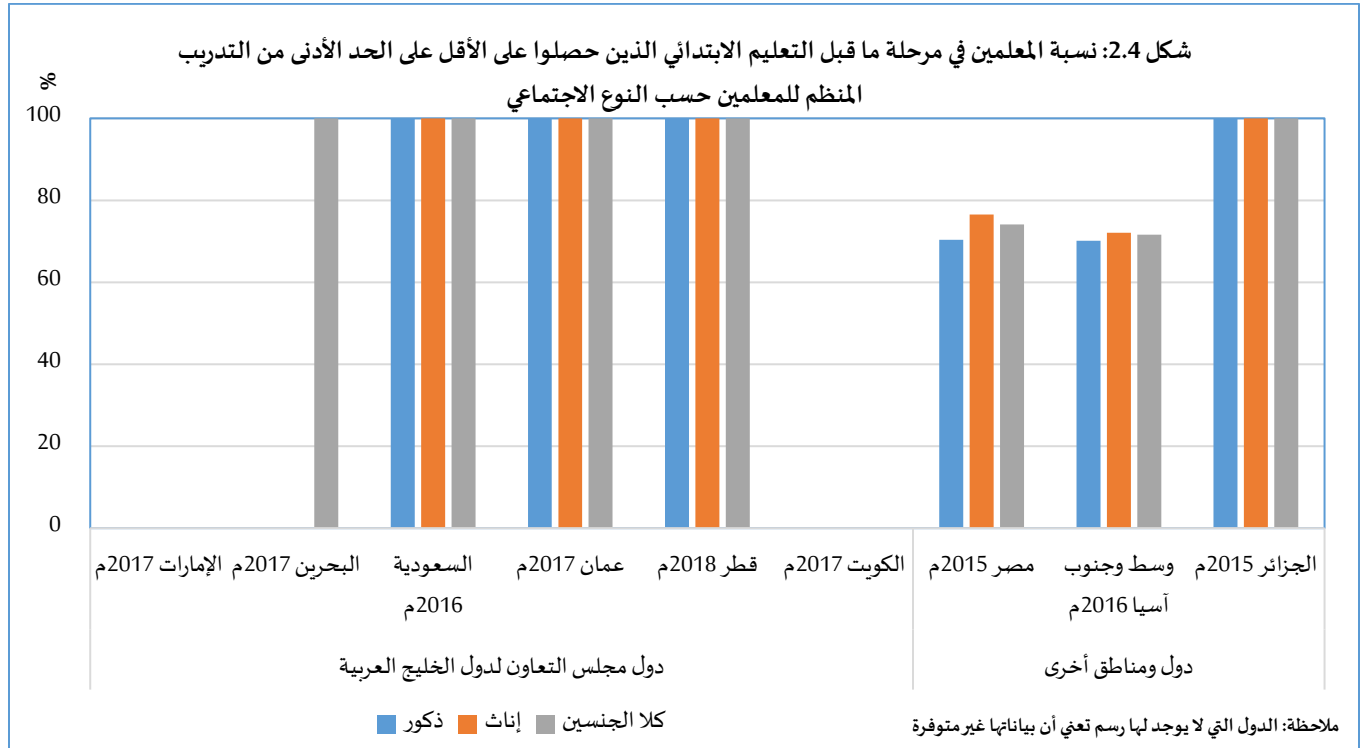
بينما تشير البيانات في ملحق جدول 7.4 إلى أن جميع معلمي المرحلة الابتدائية في الجزائر قد حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس، بينما في وسط وجنوب آسيا حصل 71.6% من المعلمين على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس بواقع 70.1% للذكور و 72.1% للإناث، وفي مصر حصل 74.1% من المعلمين على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس بواقع 70.4% للذكور و 76.5% للإناث.

جدول 7.4: المؤشر ج.1: نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب عام 2017م (%)

المرحلة	النوع الاجتماعي	الإمارات	البحرين	السعودية 2016م	عمان	قطر 2018م	الكويت
رياض الأطفال	ذكور	...	100	100	...	100	...
	إناث	...	100	100	...	100	...
المرحلة الابتدائية	كلا الجنسين	...	100	100	...	100	...
	ذكور	...	100	100	100	100	...
	إناث	...	100	100	100	100	...
	كلا الجنسين	...	100	100	100	100	...
المرحلة الإعدادية	ذكور	...	100	100	100	100	...
	إناث	...	100	100	100	100	...
	كلا الجنسين	...	100	100	100	100	...
المرحلة الثانوية	ذكور	...	100	100	100	100	...
	إناث	...	100	100	100	100	...
	كلا الجنسين	...	100	100	100	100	...

ملحق جدول 7.4: المؤشر 4.ج.1: نسبة المعلمين في: (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي، (ب) التعليم الابتدائي، (ج) التعليم الإعدادي، (د) التعليم الثانوي الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظم للمعلمين (مثل التدريب التربوي) قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة اللازم للتدريس على المستوى المناسب (%)

المرحلة	النوع	الجزائر 2015م	وسط وجنوب آسيا 2016م	مصر 2015م
ابتدائي	ذكور	100	70.1	70.4
	إناث	100	72.1	76.5
	كلا الجنسين	100	71.6	74.1



الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

1. مؤشرات المساواة بين الجنسين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممتازة وتشير إلى وجود مساواة تامة في المؤشرات التي توفر حولها بيانات
2. حالات زواج الفتيات المبكر جدا (قبل بلوغ الخامسة عشرة من العمر) متدنية جدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي دون المتوسط العالمي بكثير، وفي المقابل ترتفع حالات زواج الفتيات في الفئة العمرية 15 – 18 سنة ولكنها أيضا متشابهة مع مناطق أخرى في العالم خلال السنوات الأخيرة
3. هناك مشاركة للنساء في البرلمانات الوطنية والمجالس البلدية والمحلية في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها أطر قانونية تكفل للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي

تعتبر معدلات الزواج المبكر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم. وتشير البيانات في جدول 1.5 أن 0.34% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20-24 سنة والمتزوجات في مملكة البحرين قد تزوجن قبل بلوغهن سنة الخامسة عشرة و 4.0% منهن تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر، وفي سلطنة عمان بلغت نسبة من تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة من بين النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20-24 سنة 1.2%، وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة بلغت النسبة 4%، وفي دولة قطر بلغت نسبة من تزوجن قبل بلوغ سن 15 سنة 0.0% عام 2012م، و 6.2% تزوجن قبل بلوغ 18 عام. وفي دولة الكويت ووفقا للبيانات السجلية فلم تسجل حالات زواج للفتيات تحت 15 سنة خلال عام 2016م، في حين بلغت نسبة المتزوجات في الفئة العمرية من 15-19 سنة نحو 14.2% للعام نفسه.

ولمقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق أخرى في العالم نجد على سبيل المثال أن 6.6% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة قد تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة، و 27.3% من هذه الفئة تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة. وفي منطقة آسيا الوسطى تبلغ نسبة من تزوجن قبل بلوغهن سن الخامسة عشرة من بين المتزوجات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة 8.7%، وعلى مستوى العالم بلغت نسبة من تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة من بين النساء المتزوجات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة 5.0% ومن تزوجن قبل بلوغهن سن الثامنة عشرة 20.9% كما يتضح من ملحق جدول 1.5.

جدول 1.5: المؤشر 1.3.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و 18 عاماً (%)

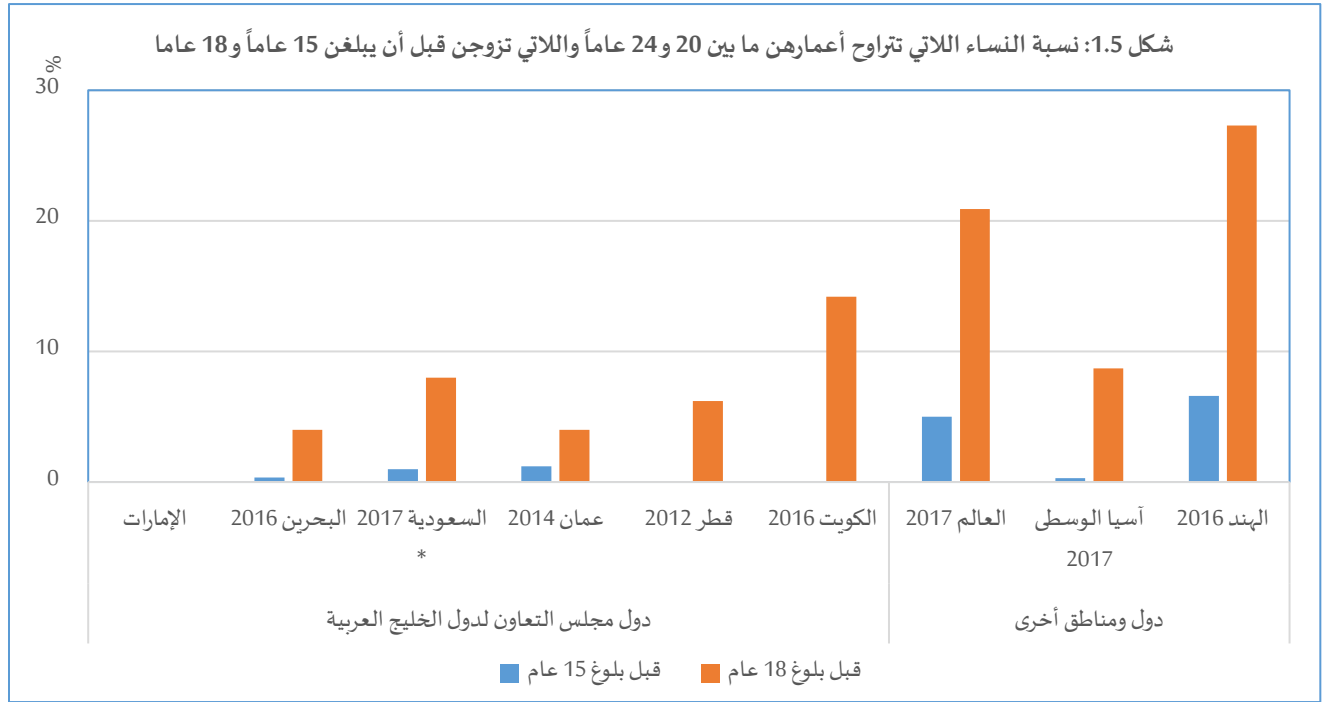
عمر الزواج	الإمارات 2017م	البحرين 2016م	السعودية 2017م*	عمان 2014م	قطر 2012م	الكويت 2016م
قبل بلوغ 15 عام	...	0.34	...	1.20	0.00	0.00
قبل بلوغ 18 عام	...	4.00	...	4.00	6.20	14.20

* الزواج عند سن 15 عام

ملحق جدول 1.5 : المؤشر 1.3.5: نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و 24 عاماً واللاتي تزوجن قبل أن يبلغن 15 عاماً و 18 عاماً (%)

عمر الزواج	الهند 2016م	آسيا الوسطى 2017م	العالم 2017م
------------	-------------	-------------------	--------------

5.0	0.3	6.6	قبل بلوغ 15 عام
20.9	8.7	27.3	قبل بلوغ 18 عام



توفرت بيانات من سلطنة عمان حول المؤشر 1.4.5 الذي يقيس نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مصنفة بحسب نوع الجنس كما هو مبين في جدول 2.5، فتشير البيانات إلى أن نسبة الوقت الذي يخصصه الذكور للأعمال المنزلية يبلغ 5.2% وتخصص الإناث 13.9% من وقتهم للأعمال المنزلية، ويلاحظ أن نسبة الوقت المخصص لأعمال المنزل ترتفع مع ارتفاع العمر فارتفعت النسبة من 9.5% للفئة العمرية 15 – 24 سنة إلى 13.8% للفئة العمرية 45 سنة فأكثر. ويوجد تفاوت بسيط في نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية بين سكان الحضر والقرى، ففي حين بلغت النسبة 13.5% بين سكان الحضر ارتفعت إلى 14.2 في القرى (خاص بالعمانيين فقط).

جدول 2.5: المؤشر 1.4.5: نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر مصنفة بحسب نوع الجنس عام 2017م (%)

النوع الاجتماعي	البيان	عماني	غير عماني	إجمالي السكان
	ذكور	8.1	4.9	5.2
	إناث	19.2	14.9	13.9
العمر	أقل من 15 سنة
	15-24 سنة	9.6	6.0	9.5
	25-34 سنة	14.4	7.6	11.8
	35-44 سنة	17.6	7.3	12.2
	45 فأكثر	14.8	4.6	13.8
مكان الإقامة	حضر	13.5

...	...	14.2	ريف
-----	-----	------	-----

تشير بيانات جدول 3.5 أن 50% من أعضاء البرلمان الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة هم من النساء في عام 2019م، وفي مملكة البحرين عام 2017م كانت النساء يشغلن 19.0% من مقاعد مجلس الشورى ومجلس النواب و 23.0% من أعضاء المجلس البلدي، وفي المملكة العربية السعودية عام 2017م كانت النساء تشغل 20.0% من مقاعد البرلمان الوطني و 1.2% من مقاعد المجالس البلدية والمحلية، وفي سلطنة عمان في دورة 2015 – 2020م تشغل النساء 9.0% من مقاعد البرلمان الوطني و 3.5% من مقاعد المجالس البلدية والمحلية، وفي دولة قطر تشغل النساء 8.9% من مقاعد البرلمان الوطني و 6.9% من أعضاء المجالس المحلية والبلدية عام 2017م، وفي دولة الكويت تشغل النساء نحو 4.6% من مقاعد البرلمان الوطني و 6.3% من مقاعد المجالس البلدية والمحلية عام 2018م.

ولمقارنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق ودول أخرى في العالم، فقد بلغت النسبة 30.0% في أستراليا و 40.8% في النرويج و 32.5% في سويسرا عام 2019م (انظر ملحق جدول 3.5)

جدول 3.5: المؤشر 1.5.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية* (%)

المؤسسة	الإمارات (2019م)	البحرين 2018م	السعودية 2017م	عمان 2015 – 2020م	قطر 2017م	الكويت** 2018م
البرلمان الوطني	50	19 (مجلس الشورى ومجلس النواب)	20.0	9.0	8.9	4.6
المجالس البلدية والمحلية	...	23	1.2	3.5	6.9	6.3

* تجدر الإشارة إلى أن المسميات الرسمية على مستوى الدولة الواحدة قد تختلف عن المسميات الواردة في الجدول، وقد تم استخدام مصطلحي "البرلمان الوطني" و "المجالس البلدية والمحلية" فقط لأغراض تسهيل عرض الجدول بصورة موحدة.

** أعضاء مجلس الأمة وأعضاء الحكومة من النساء

ملحق جدول 3.5: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%)

أستراليا 2019م	النرويج 2019م	سويسرا 2019م
30.0	40.8	32.5

تشير البيانات في جدول 4.5 إلى أن هناك 7 نساء يشغلن منصب سفير، و أن 28.63% من المناصب الإدارية في مملكة البحرين تشغلها النساء عام 2017م، و 3.42% من المناصب الإدارية في المملكة العربية السعودية تشغلها النساء للعام نفسه. بينما في سلطنة عمان 5.8% من منصب وكيل وزارة ومن في مستواه تشغله النساء، و 7.1% من النساء تشغل منصب سفير، و 7.5% من منصب مدير عام تشغله النساء و 9.6% من منصب مدير تشغله النساء و 13.8% من منصب مدير تشغله النساء. و 14.1% من المناصب الإدارية في دولة قطر تشغلها النساء عام 2018م، و 12.9% من المناصب الإدارية في دولة الكويت تشغلها النساء عام 2018م.

ولمقارنة مستوى شغل النساء للمناصب الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى، فقد بلغت النسبة 37.8% في أستراليا و 36.5% في النرويج و 34.5% في سويسرا عام 2018م (انظر ملحق جدول 4.5).

أستراليا 2018م	النرويج 2018م	سويسرا 2018م
37.8	36.5	34.5

جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

المنصب	الإمارات - 2017م
وكيل وزارة	...
وكيل مساعد وزارة	...
مدير عام	...
مدير	...
رئيس قسم	...
رئيس مؤسسة /هيئة	...
سفير	7

تابع جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

المنصب	البحرين - 2017م
وكيل وزارة	:
وكيل مساعد وزارة	:
مدير عام	:
مدير	:
رئيس قسم	:
رئيس مؤسسة /هيئة	:
مناصب إدارية أخرى	:
الإجمالي	28.63

تابع جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

المنصب	السعودية - 2017م
وكيل وزارة	:
وكيل مساعد وزارة	:
مدير عام	:
مدير	:
رئيس قسم	:

:	رئيس مؤسسة/هيئة
:	مناصب إدارية أخرى
3.42	الإجمالي

تابع جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

عمان*				المنصب
2018م	2017م	2016م	2015م	
5.9	5.8	5.7	5.4	وكيل وزارة ومن في مستواه يشمل رئيس الهيئة
7.1	7.1	7.0	6.1	سفير
	وكيل مساعد وزارة
7.5	7.5	7.2	7.5	مدير عام ومن في مستواه
5.7	5.6	7.7	8.0	مستشار
9.6	9.6	9.5	9.4	مدير
13.8	13.8	12.9	12.7	رئيس قسم

*البيانات تشمل شاغلي وظائف الخدمة المدنية فقط

تابع جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

قطر			البيان
2018م	2017م	2016م	
20.9	20.5	20.1	قطرية
11.8	13.6	13.4	غير قطرية
14.1	15.2	15	المجموع

تابع جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

الكويت 2018م	المنصب
:	وكيل وزارة ومن في مستواه (يشمل رئيس هيئة)
:	سفير
:	وكيل مساعد وزارة
:	مدير عام ومن في مستواه
:	مستشار
:	مدير دائرة

رئيس قسم	:
وكيل	:
إجمالي المناصب القيادية	12.9

ملحق جدول 4.5: المؤشر 2.5.5: نسبة النساء في المناصب الإدارية (%)

أستراليا 2018م	النرويج 2018م	سويسرا 2018م
37.8	36.5	34.5

ومن حيث توفر أطر قانونية بما فيها القانون العرفي التي تكفل للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت بتوفر مثل هذه الأطر كما يتضح من جدول 5.5.

جدول 5.5: المؤشر 2.5.5: البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها

نوع القانون	الإمارات 2017م	البحرين 2018م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2017م	الكويت 2017م
الإطار القانوني الرسمي (نعم / لا)	نعم	نعم	...	نعم	نعم	نعم
الإطار القانوني العرفي (نعم / لا)	نعم	نعم	...	نعم	نعم	نعم

كما يشير جدول 6.5 فقد بلغت نسبة الأفراد الحائزين على هاتف نقال عام 2017م في دولة الإمارات العربية المتحدة 99.4 لكل من الذكور والإناث، وفي مملكة البحرين بلغت نسبة الذكور والإناث الحائزين على هاتف نقال 99.9% لكلا الجنسين لنفس العام، وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 92.92% والإناث 88.07% وذلك في عام 2018م. وفي سلطنة عمان بلغت نسبة الحائزين على هاتف نقال 96.0% لكلا الجنسين عام 2019م، وفي دولة قطر بلغت نسبة الحاصلين على هاتف نقال 99.6% بواقع 99.7% للذكور و 99.6% للإناث.

وللمقارنة مع دول أخرى فقد تم اختيار كل من فنلندا وروسيا واليابان لعام 2018م. ففي فنلندا بلغت نسبة الذكور الحائزين على هاتف نقال 98.0% لكل من الذكور والإناث في فنلندا وحوالي 95.0% للذكور والإناث في روسيا و 90.4% للذكور في اليابان و 87.5% للإناث. يتضح من البيانات حول دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأخرى بأن موقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يضاهاى الدول المتقدمة.

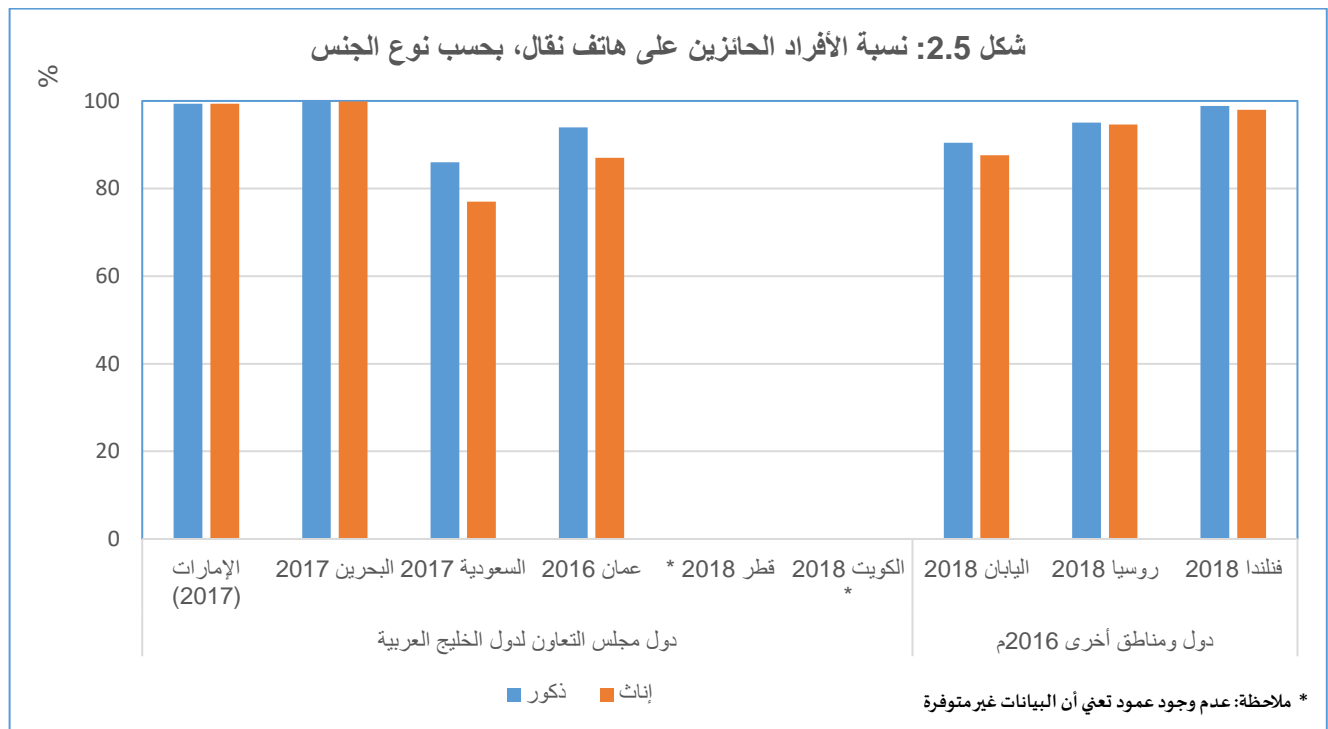
جدول 6.5: المؤشر 5.5.1: نسبة الأفراد البالغين حسب الجنس الحائزين على هاتف نقال (%)

نوع الجنس	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2018م	عمان 2019م	قطر 2018م	الكويت 2017م
-----------	----------------	---------------	----------------	------------	-----------	--------------

...	99.70	92.96	99.9	99.4	ذكور
...	99.60	...	88.07	99.9	99.4	إناث
...	99.60	96.00	90.93	99.9	99.4	كلا الجنسين

ملحق جدول 5.5: المؤشر 5.ب.1: نسبة الأفراد البالغين حسب الجنس الحائزين على هاتف نقال (%)

النوع	فنلندا 2018م	روسيا 2018م	اليابان 2018م
ذكور	98.8	95.0	90.4
إناث	97.9	94.6	87.5
كلا الجنسين	98.4	94.8	88.9



ولقياس المؤشر 1.6.5 حول نسبة النساء من سن 15 إلى 49 عاماً واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والرعاية الخاصة بالصحة الإنجابية، فتشير البيانات المتوفرة من سلطنة عمان لعام 2017م بأن 99.0% من النساء يحصلن على الرعاية الصحية أثناء الحمل، وأن 29.5% من النساء في عام 2014م كن يستخدمن وسائل منع الحمل.

ومن خلال الاستقصاء عن مدى وجود قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء من سن 15 إلى 49 عاماً على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية (المؤشر جدول 2.6.5)، فقد أفادت سلطنة عمان عن توفر قوانين تكفل حصول المرأة على خدمات الرعاية الصحية الجنسية، وخدمات الرعاية الصحية الإنجابية.

وبخصوص حصة النساء من ملاك الأراضي الزراعية أو ممن لهم حق ملكية الأراضي الزراعية (المؤشر 1.5 أ.1) فقد أفادت سلطنة عمان بأن نسبة النساء اللواتي لديهن حياة فردية قد ارتفعت من 7.7% عام 2013م إلى 10.0% عام 2017م.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

جميع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة وخدمات الصرف الصحي ، وتعتبر تغطية هذه الخدمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفضل بكثير من مناطق متقدمة في العالم

تشير البيانات المتوفرة في جدول 1.6 أن جميع السكان 100% لعام 2017م في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يستفيدون من مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة، و98.15% من السكان في المملكة العربية السعودية عام 2017م يستفيدون من هذه الخدمة، و98.7% من السكان في سلطنة عمان عام 2016م يستفيدون من خدمات المياه التي تدار بطريقة مأمونة. وتعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متقدمة جدا (تقريبا جميعها حققت الغاية المنشودة 100% من السكان) مقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فعلي سبيل المثال يشير ملحق جدول 1.6 أن 98.8% من سكان أستراليا عام 2017م يستفيدون من خدمات المياه التي تدار بطريقة مأمونة، و98.3% من سكان النرويج و95.5% من سكان سويسرا يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (ملحق جدول 1.6).

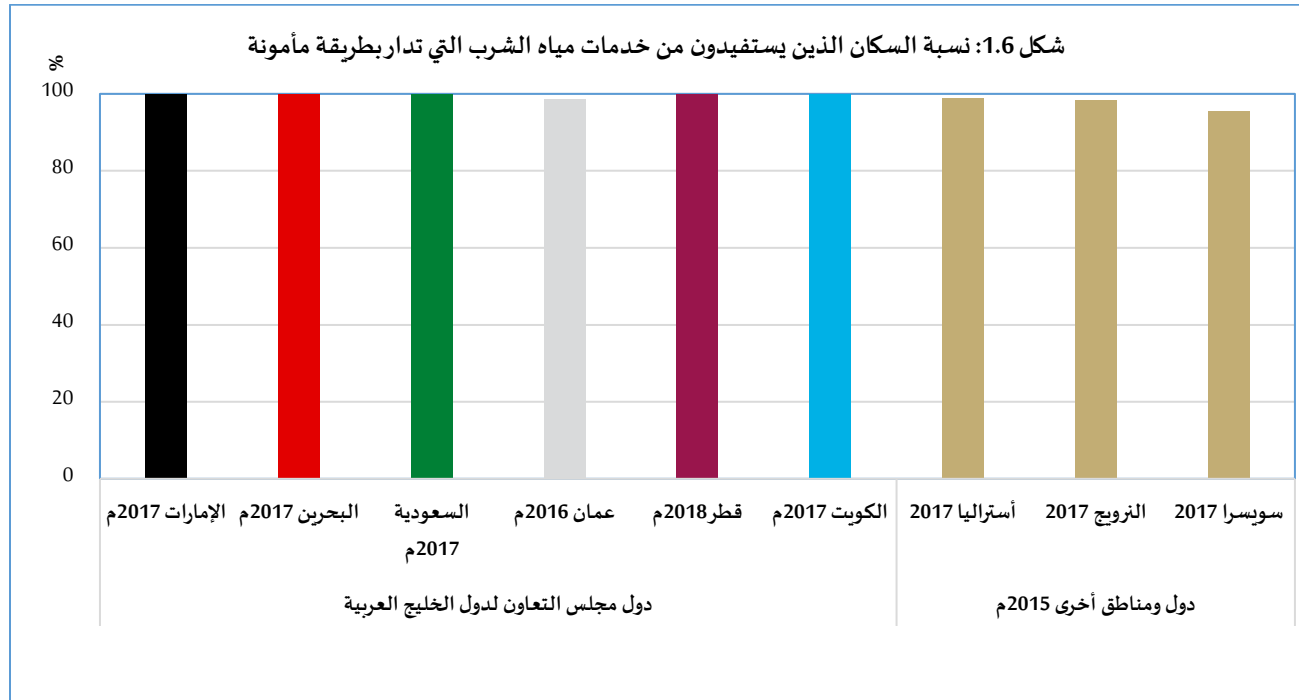
جدول 1.6: المؤشر 1.1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014م	...	99.9	...	94.90	100.0	100.0
2015م	97.4	99.3	100.0	100.0
2016م	...	100.0	99.5	98.7	100.0	100.0
2017م	100.0	100.0	99.8	...	100.0	100.0
2018م	100.0	...

ملحق جدول 1.6: المؤشر 1.1.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة 2017م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
----------	---------	--------

95.5	98.3	98.8
------	------	------



يعتبر مؤشر نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون من المؤشرات التي فيها إنجاز متقدم سواء على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو على مستوى مناطق أخرى في العالم. فتشير البيانات في جدول 2.6 إلى أن 99.3% من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون عام 2017م، وجميع السكان في كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت يستفيدون من هذه الخدمة، بينما 99.0% من السكان في سلطنة عمان يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون عام 2014م.

تشير البيانات في ملحق جدول 2.6 أن 75.6% من سكان أستراليا يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون، و76.3% من السكان في النرويج يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون، و 99.5% من سكان سويسرا وذلك في عام 2017م.

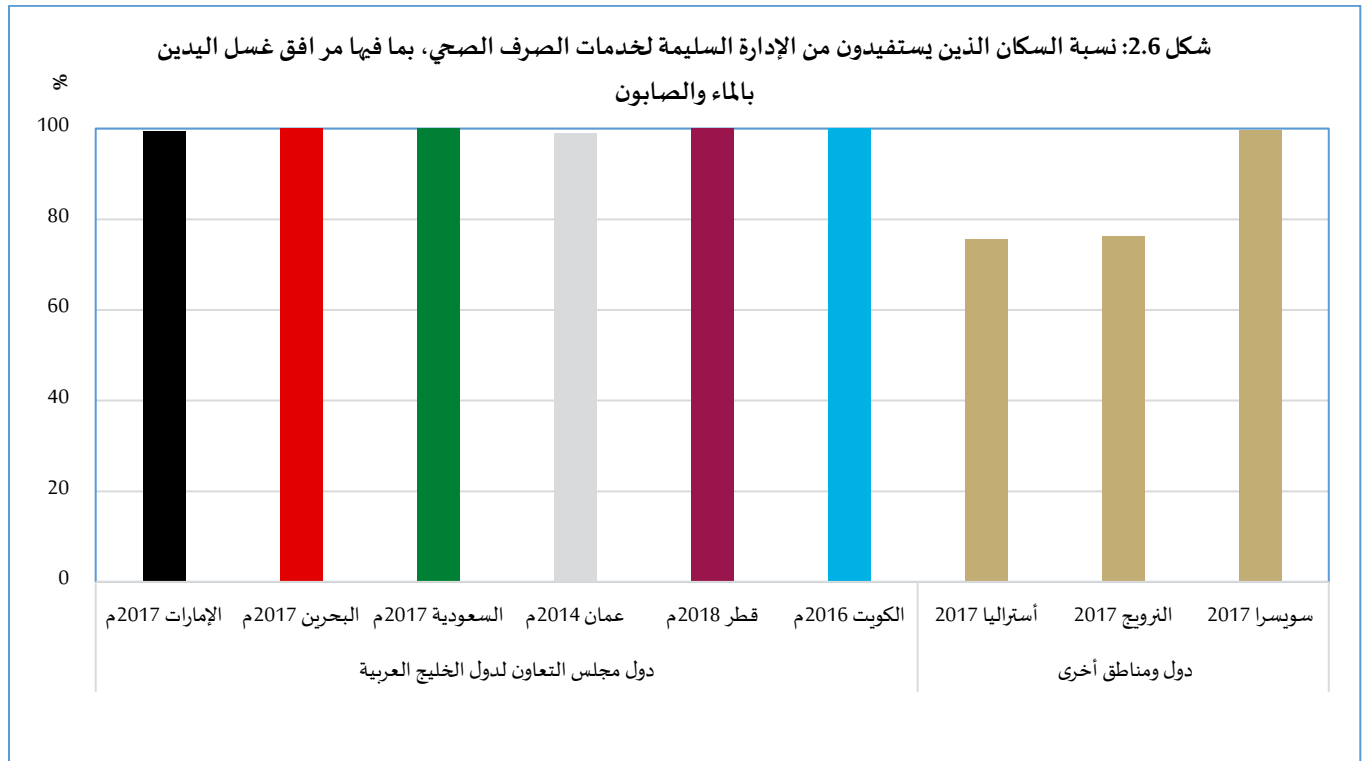
جدول 2.6: المؤشر 1.2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014م	...	100.0	...	99.0	...	100.0
2015م	...	100.0	100.0	100.0
2016م	...	100.0	100.0	...	100.0	100.0
2017م	99.3	100.0	100.0	...	100.0	100.0

...	100.0	2018م
-----	-------	-----	-----	-----	-----	-----	-------

ملحق جدول 2.6: المؤشر 1.2.6: نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون 2017 (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
75.6	76.3	99.5



تشير البيانات في جدول 3.6 أن 100% من مياه الصرف الصحي في كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر تعالج بطريقة آمنة، بينما تبلغ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة في دولة الإمارات العربية المتحدة 98.0% عام 2017م، وبلغت النسبة 61% في المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 71.0% في دولة الكويت عام 2017م.

جدول 3.6: المؤشر 1.3.6: نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة (%)

السنة	الإمارات*	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	98.2	100	60.0	100.0	100.0	85.4
2016م	98.2	100	60.0	100.0	100.0	87.1
2017م	98.0	100	61.0	100.0	100.0	71.0
2018م	100.0	100.0	...

*: نسبة المياه المعالجة من المياه المجمعة

توفرت بيانات من سلطنة عمان لعام 2018م حول المؤشر 2.3.6 والمتعلق بنسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطية ذات نوعية جيدة، حيث بلغت النسبة 75.0%.

يرتفع معدل الضغط على استهلاك المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بدول ومناطق أخرى في العالم. حيث تشير البيانات في جدول 4.6 إلى أن معدل سحب المياه النقية بالنسبة إلى مصادر المياه النقية المتوفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة 1,280% عام 2017م، وفي مملكة البحرين 95.5% عام 2016م، وفي سلطنة عمان 38% عام 2018م، و247% في دولة قطر عام 2017م، و70.4% في الكويت عام 2017م.

وعند مقارنة هذه المعدلات مع مناطق أخرى (انظر ملحق جدول 4.6) نرى أن معدل الضغط على استهلاك المياه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعلى من مثيلاتها في مناطق أخرى، فعلى سبيل المثال في الأرجنتين عام 2014م بلغ 6.64% وفي أوروبا 8.24% وفي شرق وجنوب آسيا 18.98%

جدول 4.6: المؤشر 2.4.6: معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة إلى مصادر المياه النقية المتوفرة

السنة	الإمارات	نسبة موارد المياه المتجددة المسحوبة إلى المياه المتجددة العذبة المتاحة	البحرين -	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2015م	...	100.3	320	77.9
2016م	1,280	95.5	229	69.0
2017م	1,280	247	70.4
2018م	38

*: تشير بيانات دولة الكويت إلى مقارنة معدل إجمالي الاستهلاك اليومي من المياه إلى القدرة الإنتاجية اليومية لمحطات التقطير ولا تعكس هذه البيانات بالجدول السحب من المياه الجوفية.

ملحق جدول 4.6: المؤشر 2.4.6: معدل الضغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة إلى مصادر المياه النقية المتوفرة

الأرجنتين 2014م	أوروبا 2014م	شرق وجنوب شرق آسيا 2014م
6.64	8.24	18.98

توفر بيان من سلطنة عمان حول المؤشر الخاص بدرجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - 100) - المؤشر 1.5.6 - حيث بلغت النسبة 38% عام 2018م.

ولقياس نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن (المؤشر 1.6.6) فقد أفادت سلطنة عمان بأنها قامت بتنفيذ برامج محددة بشأن الاتصال والتثقيف والتوعية العامة لتحقيق مشاركة الفئات الرئيسية من أصحاب المصلحة، واعتماد الأدوات الإستراتيجية والتشغيلية من أجل التنفيذ الكامل لاتفاقية رامسار (اتفاقية رامسار هي معاهدة دولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة من أجل وقف الزيادة التدريجية لفقدان الأراضي الرطبة في الحاضر والمستقبل وتدارك المهام الإيكولوجية الأساسية للأراضي الرطبة وتنمية دورها الاقتصادي، الثقافي، العلمي وقيمتها الترفيهية. وتحمل الاتفاقية اسم مدينة رامسار في إيران) من خلال الإجراءات المتخذة على الصعيدين المحلي والوطني، بالإضافة للتعاون الدولي المستمر في هذا المجال.

وحول بيانات المؤشر 1.أ.6 المتعلق بمقدار المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة حكومية منسقة للإنفاق (بالدولار الأمريكي) فقد بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية 0.45 مليون دولار عام 2015م وارتفع المبلغ إلى 3.28 مليون دولار أمريكي عام 2016م. وقدمت دولة الكويت حوالي 476 مليون دولار مساعدات إنمائية متصلة بالمياه والصرف الصحي عام 2018م.

تلقت قارة أفريقيا مبلغ 3400.60 مليون دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة عام 2016م) وتلقت آسيا الوسطى 204.03 مليون دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة لعام 2016) عام 2016م وتم تقديم مساعدات إنمائية رسمية ذات صلة بالمياه والصرف الصحي على مستوى العالم بمبلغ 8957.89 مليون دولار أمريكي (بالأسعار الثابتة 2016) عام 2016م (انظر ملحق جدول 5.6).

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

1. جميع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يستفيدون من خدمات الكهرباء ويعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين.
2. حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة منخفضة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة مع مناطق أخرى من العالم

تشير البيانات في جدول 1.7 للفترة 2015م – 2018م أن جميع السكان في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يستفيدون من خدمة الكهرباء، وبذلك يعتبر هذا المؤشر متحقق تماما. وتتساوى النسبة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأستراليا والنرويج وسويسرا كما يتضح من ملحق جدول 1.7.

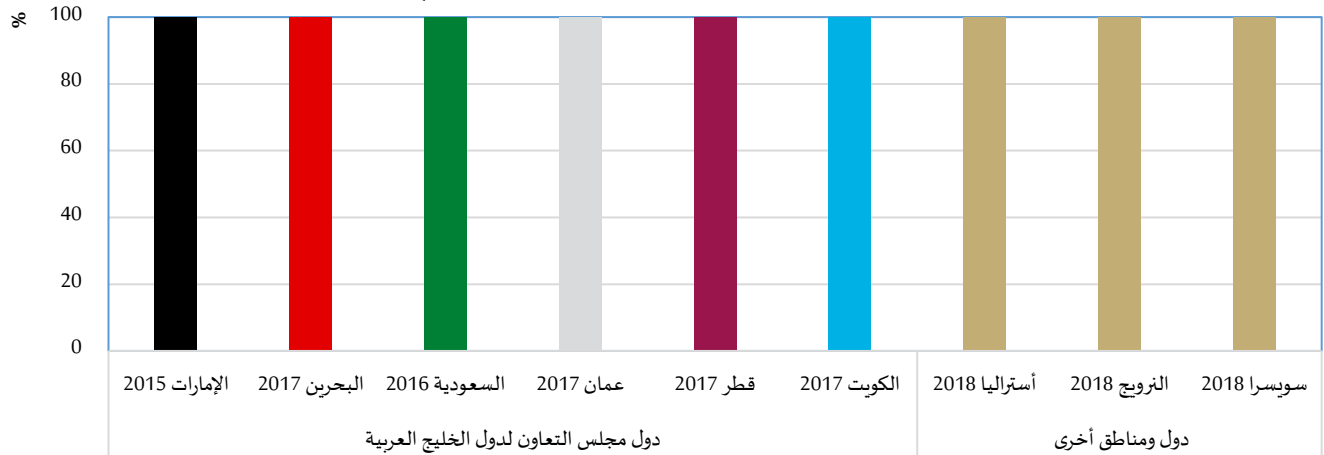
جدول 1.7: المؤشر 1.1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
2016م	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
2017م	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
2018م	...	100.0	100.0	100.0	...	100.0

ملحق جدول 1.7 : المؤشر 1.1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء (%) لعام 2017م

أستراليا	النرويج	سويسرا
100.0	100.0	100.0

شكل 1.7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء



تشير البيانات في جدول 2.7 بأن 98.3% من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين، وجميع السكان في كل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفتين. بينما بلغت نسبة السكان في المملكة العربية السعودية الذين يعتمدون أساساً على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة 99.46% عام 2017م، وفي سلطنة عمان 99.3% من السكان يعتمدون على التكنولوجيا النظيفة و 98.9% يعتمدون على الوقود النظيف وذلك في عام 2014م.

تم اختيار ثلاث دول توفرت حولها بيانات حول الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة لعام 2016م، فبلغت النسبة في كل من أستراليا والنرويج وسويسرا أكثر من 95.0% عام 2017م.

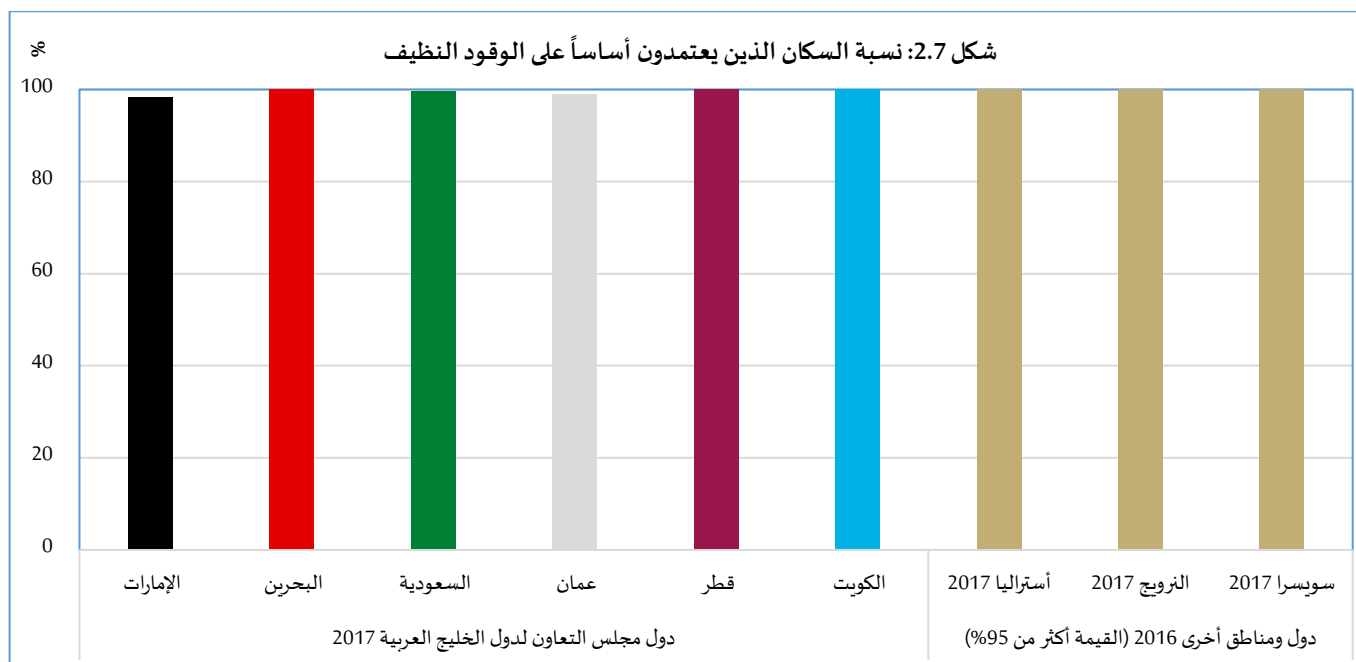
جدول 2.7: المؤشر 2.1.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين (%)

نوع الخدمة	الإمارات* 2018م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2014م	قطر 2018م	الكويت 2018م
الوقود النظيف	98.30	100.00	99.46	98.90	100.00	100.00
التكنولوجيا النظيفة	98.30	100.00	99.46	99.30	100.00	100.00

* كلا الخدمتين معا

ملحق جدول 2.7: المؤشر 2.1.7: نسبة السكان الذين يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين لعام 2017م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
أكثر من 95.0%	أكثر من 95.0%	أكثر من 95.0%



تعتبر مساهمة حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة متدنية جدا في الدول التي توفرت حولها بيانات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث لم تتجاوز 0.54% في أفضل الحالات خلال الفترة 2015 م – إلى 2018 م، فكما يشير جدول 3.7 فإن مساهمة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت 0.54% عام 2017 م، وبلغت في مملكة البحرين 0.0% عام 2018 م وفي دولة قطر لم تتجاوز النسبة واحد من عشرة آلاف جزء من الطاقة المستهلكة، وفي دولة الكويت بلغت النسبة 0.26% عام 2018 م ولم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولكن في المناطق الأخرى في العالم تساهم الطاقة المتجددة بنسب عالية من مجموع استهلاك الطاقة، فعلى سبيل المثال في عام 2017 بلغت حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة في أستراليا 9.54% و في النرويج 61.16% وفي سويسرا 24.74%.

جدول 3.7: المؤشر 1.2.7: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (%)

السنة	الإمارات*	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت**
2015م	0.25	0.0	0.0001	0.10
2016م	0.26	0.0	0.0001	0.05
2017م	0.54	0.0	0.0001	0.28
2018م		0.0	0.0001	0.26

* نسبة الكهرباء المنتجة من مصادر نظيفة من مجموع الكهرباء المنتجة %
** بيانات دولة الكويت تعكس إنتاج الطاقة البديلة والطاقة الشمسية والرياح.

ملحق جدول 3.7 : المؤشر 1.2.7: حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة 2017م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
9.54	61.16	24.74

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

1. اتسم معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) بنفس خصائص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)، حيث تراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2015 – 2018م.
2. تتوفر خدمات الصراف الإلكترونية بشكل مكثف في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي قريبة من مثيلاتها في الدول المتقدمة.
3. معدلات البطالة منخفضة جدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مع وجود بعض الاستثناء بين فئات الشباب في بعض الدول حيث يرتفع المعدل قليلا بينهم.

تشير البيانات في جدول 1.8 أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) غلبت عليه خاصية التراجع خلال الفترة 2015 – 2017م، ففي دولة الامارات العربية المتحدة تراجع المعدل من 5.1% عام 2015م إلى 3.0% عام 2016م ثم إلى 0.8% عام 2017م، وفي مملكة البحرين ارتفع معدل من 1.31% عام 2015م إلى 0.33% عام 2016م، ثم انخفض إلى -1.64% عام 2017م. بينما في المملكة العربية السعودية انخفض المعدل من 1.69% عام 2015م إلى 0.65% عام 2016م ثم إلى -3.37% عام 2017م. وفي سلطنة عمان انخفض المعدل من 0.47% عام 2015م إلى 0.65% عام 2016م ثم إلى 3.37% عام 2017م. وفي دولة قطر انخفض المعدل من 0.27% عام 2015م إلى 0.74% عام 2016م، وفي دولة الكويت بلغ المعدل -2.90% عام 2015م ثم ارتفع إلى 1.9% عام 2016م ثم انخفض إلى -6.2% عام 2017م.

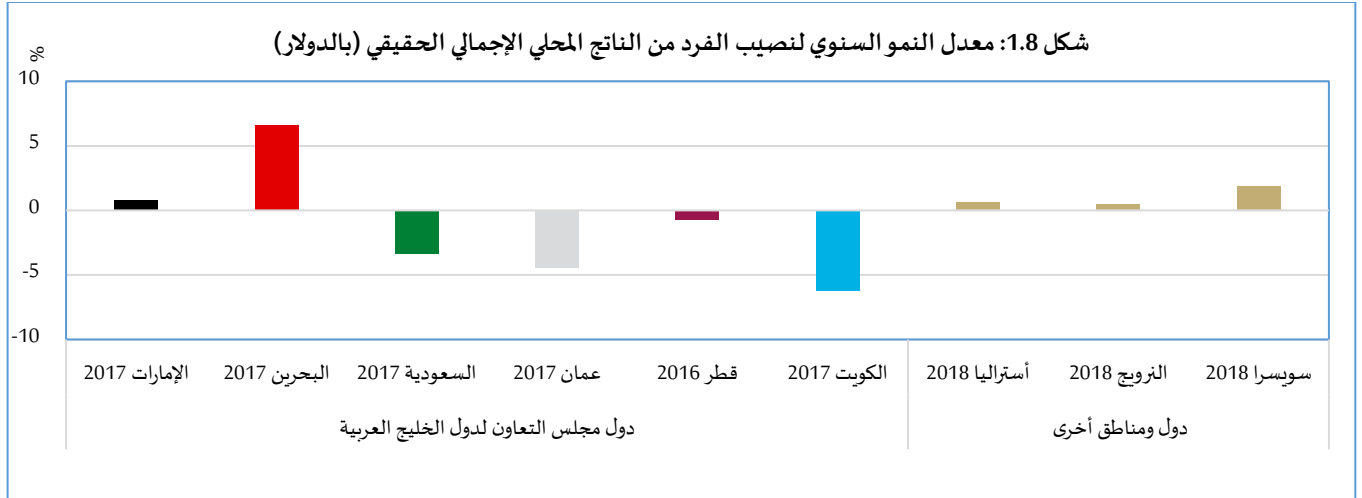
ويلاحظ من خلال البيانات المتوفرة أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) في أستراليا والنرويج وسويسرا كان موجبا خلال عام 2018م، حيث بلغ معدل النمو 0.67% و 0.5% و 1.91% على التوالي (ملحق جدول 1.8).

جدول 1.8: المؤشر 1.1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	5.10	-1.31	1.69	0.47	-0.27	-2.90
2016م	3.00	-0.33	-0.65	-1.08	-0.74	-1.90
2017م	0.80	-1.64	-3.37	-4.09	...	-6.20

ملحق جدول 1.8: المؤشر 1.1.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) (%) لعام 2018م

أستراليا	النرويج	سويسرا
0.67	0.50	1.91



أما معدل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي فقد تفاوتت من دولة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى أيضا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2015م – 2017م كما هو مبين في جدول 2.8. فمن خلال البيانات في جدول 2.8 نجد أن معدل نمو نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة انخفض من 13.42% عام 2015م إلى 10.2% عام 2017م، وفي المقابل انخفض المعدل في مملكة البحرين من 0.38% عام 2015م إلى 0.26% عام 2016م، وفي سلطنة عمان انخفض المعدل من 2.11% عام 2015م إلى -3.41% عام 2016م ثم ارتفع إلى -1.41% عام 2017م. بينما ارتفع المعدل في دولة قطر من -31.0% عام 2015م إلى 0.02% عام 2017م. وفي دولة الكويت ارتفع المعدل من -6.5% عام 2015م إلى 4.9% عام 2017م.

وعند مقارنة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى في العالم نرى أن معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) كان موجبا في عام 2017م في الدول التي تم اختيارها؛ وهي: أستراليا بواقع 0.8%، والنرويج 0.7%، وسويسرا 0.1% عام 2019م (انظر ملحق جدول 2.8).

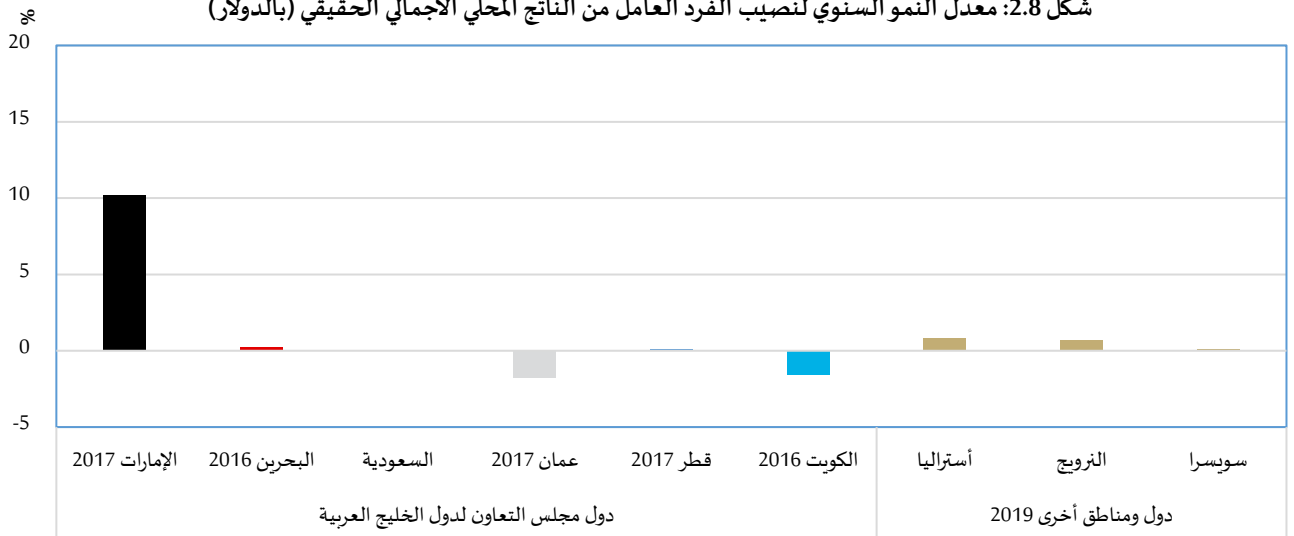
جدول 2.8: المؤشر 1.2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	13.42	0.38	0.33	-2.11	31.0-	-6.5
2016م	13.81	0.26	5.7-	-3.41	-0.03	-1.6
2017م	10.20	...	3.66-	-1.41	0.02	-4.9

ملحق جدول 2.8: المؤشر 1.2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار) 2019م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
0.8	0.7	0.1

شكل 2.8: معدل النمو السنوي لنصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار)



ملاحظة:

لا تتوفر بيانات من السعودية

تعتبر معدلات البطالة منخفضة جدا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على المستوى الإجمالي كما هو مبين في جدول 3.8، ولكن يلاحظ أنها مرتفعة بين فئة الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة. وعلى مستوى باقي الفئات العمرية وفي جميع الدول فكانت معدلات البطالة عام 2017م منخفضة باستثناء المملكة العربية السعودية حيث كانت معدلات البطالة أعلى قليلا في الفئات العمرية الصغيرة، ففي الفئة العمرية 19-15 سنة بلغ معدل البطالة 45.4% و 32.1% في الفئة العمرية 20-24 سنة، ويستمر معدل البطالة بالانخفاض كلما ارتفع العمر لتصل إلى 0.2% في الفئة العمرية 60-64 سنة. وعند مقارنة معدلات البطالة بين الذكور والإناث، نجد أنها أعلى بين الإناث مقارنة مع الذكور، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ معدل البطالة عام 2017م بين الذكور 1.3% و 5.8% بين الإناث، وبلغ إجمالي البطالة 2.2%، وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل 3.2% بين الذكور عام 2017م و ارتفع إلى 21.1% بين الإناث، ومعدل البطالة الإجمالي 5.8%. وفي سلطنة عمان بلغ معدل البطالة 0.8% بين الذكور و 7.1% بين الإناث عام 2018م، في حين بلغ إجمالي البطالة في السلطنة 1.8%، وفي دولة قطر بلغ معدل البطالة بين الذكور 0.1% وبين الإناث 0.4% عام 2018م، وفي دولة الكويت بلغ معدل البطالة بين الذكور 0.9% وبين الإناث 5.8% خلال الفترة 2016/2017م، وبلغ معدل البطالة الإجمالي 2.2%.

عند مقارنة هذه المعدلات مع مثيلاتها في دول ومناطق أخرى نجد أنها أدنى منها جميعا، فعلى سبيل المثال بلغت معدلات البطالة بين الأفراد 15 سنة فأكثر في أستراليا 5.54% عام 2017م بواقع 5.44% بين الذكور و 5.66% بين الإناث، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية بلغت 6.42% عام 2017م بواقع 6.48% بين الذكور و 6.35% بين الإناث، وعلى مستوى الدول الأقل نموا بلغ معدل البطالة عام 2017م 5.28% بواقع 4.52% بين الذكور و 6.31% بين الإناث. ويلاحظ من هذه المعطيات أيضا أن الفجوة في معدلات البطالة بين الذكور والإناث في هذه المناطق أضيق من مثيلاتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي توفرت حولها بيانات تفصيلية.

جدول 3.8: المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس والفئة العمرية (%)

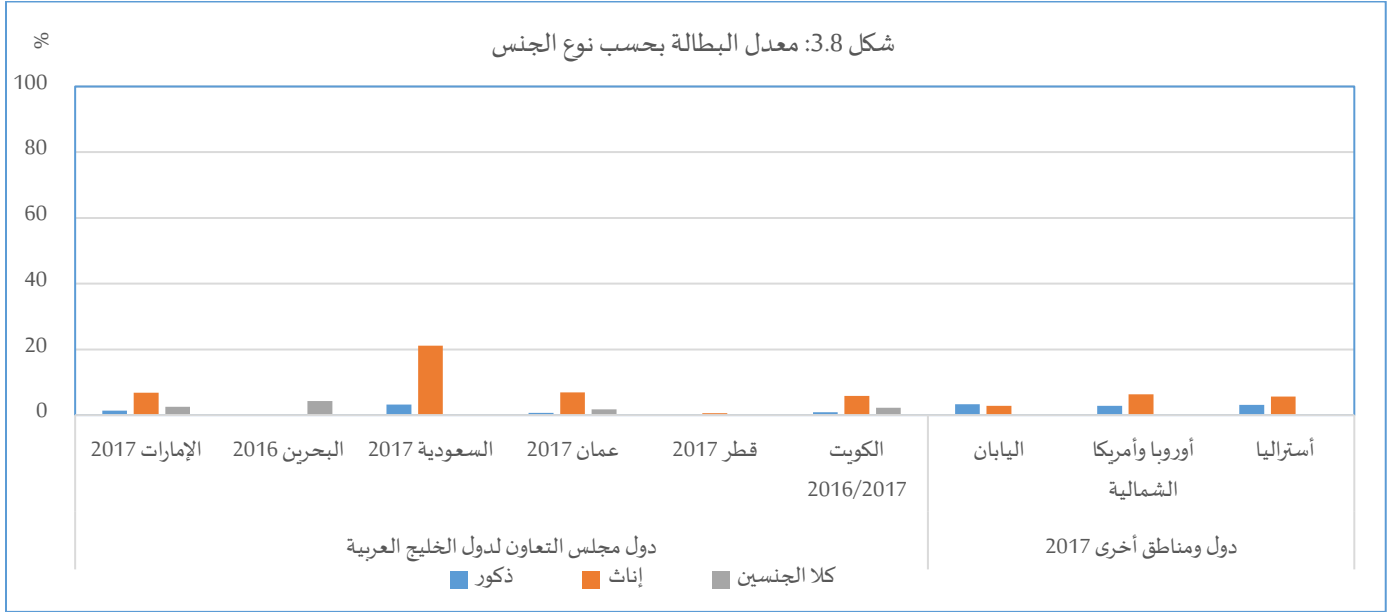
البيان	الإمارات م2017	البحرين م2018	عمان م2018	قطر م2018	الكويت م2017/2016
النوع الاجتماعي:					
ذكور	1.3	...	0.8	0.1	0.9
إناث	5.8	...	7.1	0.4	5.8
الفئة العمرية:					
15 - 24 سنة	6.9	0.3	15.5
25-34	2.2	0.1	4.1
35-44	1.4	0.1	0.5
44-54	0.9	0.0	0.4
+55	1.3	0.0	0.5
إجمالي	2.2	4.3	1.8	...	2.2

جدول 3.8 (تابع): المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية (%)

السعودية 2017م	
البيان	معدل البطالة
النوع الاجتماعي:	
ذكور	3.2
إناث	21.1
الفئة العمرية:	
15 – 19	45.4
20 – 24	32.1
25 – 29	15.3
30 – 34	6.2
35 – 39	2.4
40 – 44	0.6
45 – 49	0.3
50 – 54	0.3
55 – 59	0.2
60 – 64	0.2
+65	...
إجمالي	5.8

ملحق جدول 3.8: المؤشر 2.5.8: معدل البطالة بحسب نوع الجنس، والفئة العمرية لعام 2018م

الدول الأقل نمواً	أوروبا وأمريكا الشمالية	أستراليا	15 سنة +
4.37	4.03	5.28	ذكور
5.11	3.54	5.32	إناث
4.71	3.80	5.30	كلا الجنسين



بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية 15 – 24 سنة والذين هم خارج التعليم أو التدريب 11.3% عام 2015م في دولة الإمارات العربية المتحدة، و 19.4% في سلطنة عمان عامي 2016 و 2017م، وفي دولة قطر بلغت النسبة 2.3% عام 2018م كما هو مبين في جدول 4.8 أدناه.

جدول 4.8: المؤشر 1.6.8: نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) خارج التعليم والعمالة والتدريب (%)

السنة	الإمارات 2017	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	11.3	3.2	...
2016م	19.4	2.2	...
2017م	(عماني) ذكور: 13.8 إناث: 25.4	2.3	...
2018م	11.3	2.3	...

تراوحت نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المؤشر 1.9.8) في سلطنة عمان خلال الفترة 2015م و 2018م و 2.8% عام 2015م و 2.6% عام 2018م، فيما بلغت نسبة القيمة المضافة للسياحة كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة بين 2.7% عام 2015م و 3.0% عام 2018م (انظر الجدول أدناه).

جدول 5.8: المؤشر 1.9.8: نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)، سلطنة عمان

السنة	المؤشر	البيان (%)
2015م	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2.8
	القيمة المضافة للسياحة كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة	2.7
2016م	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2.8
	القيمة المضافة للسياحة كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة	2.7
2017م	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2.7
	القيمة المضافة للسياحة كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة	3.0
2018م	الناتج المحلي الإجمالي المباشر للسياحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	2.6
	القيمة المضافة للسياحة كنسبة مئوية من إجمالي القيمة المضافة	3.0

تشير البيانات في جدول 5.8 أن عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 9.2 فرع لكل مائة ألف من السكان عام 2017م، و 11.5 فرعاً لكل مائة ألف من السكان في مملكة البحرين عام 2017م، 8 فروع لكل مائة ألف من السكان في المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 15.05 فرعاً في سلطنة عمان لكل مائة ألف من السكان عام 2018م، و 45 فرعاً لكل مائة ألف من السكان في دولة قطر عام 2018م، و 12.3 فرعاً في دولة الكويت عام 2018م. بينما بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر 57 جهازاً في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م، و 31.9 جهازاً لكل مائة ألف من السكان في مملكة البحرين عام 2018م، و 75 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف من السكان في المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 259 جهازاً صراف آلي لكل مائة ألف من السكان في دولة قطر عام 2018م، و 68.0 جهازاً في دولة الكويت لكل مائة ألف من السكان 15 سنة فأكثر عام 2018م.

ولمقارنة الواقع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق أخرى في العالم نجد من خلال ملحق جدول 4.8 أن متوسط عدد فروع البنوك التجارية في أستراليا عام 2018م بلغ 28.2 فرع لكل مائة ألف من السكان للفئة العمرية 15 سنة فأكثر، وعدد أجهزة الصراف الآلي 146.11 جهاز، وفي النرويج عام 2015م بلغ عدد فروع البنوك التجارية لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر 5.5 فرع و عدد أجهزة الصراف الآلي 34.46 جهاز عام 2018م، وفي سويسرا بلغ عدد فروع البنوك التجارية 39.5 فرع لكل مائة ألف من السكان في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر، وعدد أجهزة الصراف الآلي 99.18 جهاز لكل مائة ألف من السكان 15 سنة فأكثر عام 2018م.

جدول 5.8: المؤشر 1.10.8: عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين عام 2018م

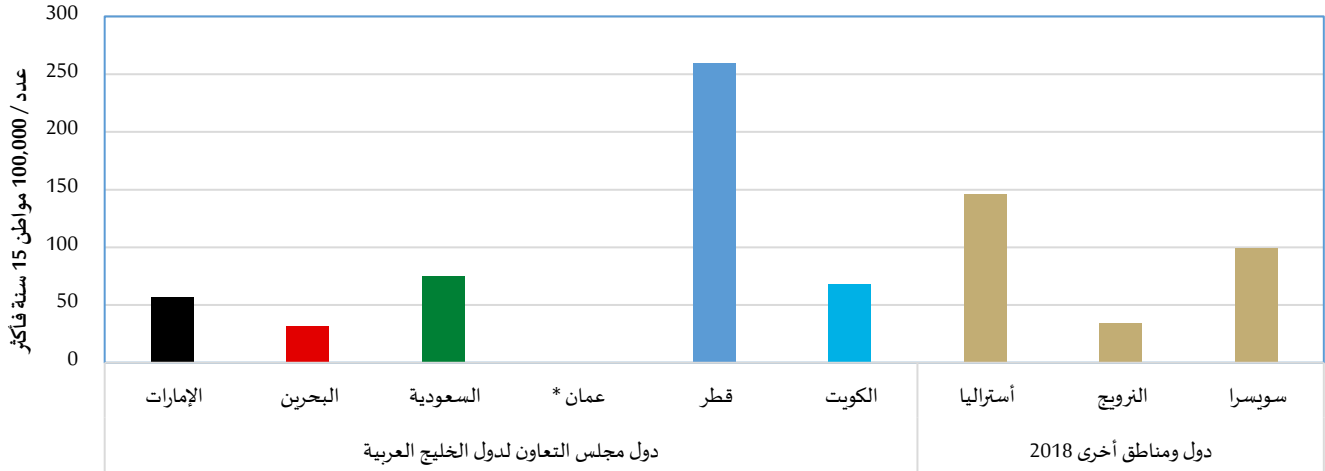
البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر	9.20	11.50	8.00	15.05	45.00	12.30
عدد أجهزة الصرف الآلي لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر	57.00	31.90	75.00	...	259.00	68.00

ملحق جدول 5.8 : المؤشر 1.10.8: عدد فروع المصارف التجارية وأجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة من السكان البالغين (للأفراد 15 سنة وأكثر)

2018م

البيان	أستراليا	النرويج	سويسرا
فروع البنوك التجارية لكل 100,000	28.20	5.50 (عام 2016م)	39.50
عدد أجهزة الصرف الآلي	146.11	34.46	99.18

شكل 4.8: عدد أجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف نسمة (15 سنة فأكثر) عام 2018م



* لا تتوفر بيانات خاصة بسلطنة عمان

الهدف 9 - إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

1. تتوفر البنى التحتية المتطورة والقادرة على الصمود في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جميع المجالات. وتعتبر طرق المواصلات الحديثة من بين الأفضل في العالم، حيث الغالبية المطلقة من سكان الريف في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول
2. جميع السكان تقريبا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشمولين بشبكة الهاتف المحمول وهي أفضل من مثيلاتها في الدول المتقدمة
3. تناهز نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجموع العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مثيلاتها في الدول المتقدمة
4. العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل من مثيلاتها في الدول المتقدمة

يعرض جدول 1.9 البيانات والمعلومات المتوفرة حول نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول، فكما يشير الجدول أن مفهوم الريف لا ينطبق على دولة الكويت. بينما تفيد البيانات أن 100% من سكان الريف في من مملكة البحرين ودولة قطر يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول، و 92.5% من سكان الريف في سلطنة عمان يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول وذلك في عام 2011م.

لا تتوفر بيانات عن مناطق ودول أخرى في العالم لامكانية المقارنة بينها وبين الواقع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

جدول 1.9: المؤشر 1.1.9: نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين أو أقل من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان (القرى فقط)	قطر	الكويت
2011م	...	100	...	92.5	100	na
2015م	...	100	100	na
2016م	...	100	100	na
2017م	...	100	100	na
2018م	100	...

تشير البيانات في جدول 2.9 أن عدد المسافرين من وإلى مملكة البحرين عام 2018 جوا بلغ 5.2 مليون مسافر و 0.22 مليون بحرا و 26.8 مليون برا، وبلغ عدد المسافرين من وإلى المملكة العربية السعودية عام 2017م بالنقل الجوي 86.6 مليون مسافر وبوسائل النقل البحري 0.6 مليون مسافر وفي النقل البري 25.5 مليون مسافر، وبلغ عدد المسافرين جوا من وإلى سلطنة عمان 17.2 مليون مسافر عام 2018م، وعدد المسافرين جوا من وإلى دولة قطر عام 2017م بلغ 17.6 مليون مسافر، وعدد المسافرين من وإلى دولة الكويت جوا بلغ 12.7 مليون مسافر عام 2018م وعدد المسافرين بحرا 0.08 مليون مسافر وعدد المسافرين برا 12.3 مليون مسافر. وبلغ وزن البضائع المنقولة جوا

من وإلى مملكة البحرين 0.22 مليون طن عام 2018م، وبلغ حجم البضائع المنقولة إلى المملكة العربية السعودية جوا (الجملة ناقصة هنا تحتاج لاستكمال) وبلغ النقل البحري 677 مليون طن و66 مليار طن بحرا و9.3 مليار طن برا وذلك عام 2017م، وبلغ حجم البضائع المنقولة جوا من وإلى دولة قطر عام 2017م 11.4 مليار طن. وبلغ حجم البضائع المنقولة جوا من وإلى دولة الكويت عام 2018م 249.5 مليون طن وبحرا 48.4 مليون طن وذلك عام 2018م.

جدول 2.9: المؤشر: 2.1.9: عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل

النوع	وسيلة النقل	الإمارات 2018م	البحرين 2018م	السعودية 2017م	عمان 2018	قطر 2017م	الكويت 2018م
الركاب (العدد بالمليون)	جوي	...	5.2	86.6	17.2	17.6	12.7
	بحري	...	0.2	0.6		...	0.1
	بري	...	26.8	25.5		...	12.3
بضائع (الوزن ألف طن)	جوي	...	0.2	677.0	73.0	*1139.8	249.5
	بحري	66,015.0	21383.0		48.4
	بري	9,306.0	9245.0

*: بيانات عام 2016م

تشير البيانات في جدول 3.9 أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 9.1% في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م، و14.6% في مملكة البحرين عام 2017م، و12.64% في المملكة العربية السعودية عام 2016م، و9.3% في سلطنة عمان عام 2017م و8.7% في دولة قطر عام 2017م، و7.0% في دولة الكويت عام 2017م. أما نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالدولار الأمريكي فبلغ 36,82.5 دولار أمريكي عام 2017م، و1,200.8 دولار في مملكة البحرين عام 2017م، و1,584.9 دولار أمريكي في سلطنة عمان عام 2017م، و5,322 دولار أمريكي في دولة قطر عام 2017م، و2,056.5 في دولة الكويت عام 2017م.

وعند مقارنة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق أخرى، نرى في ملحق جدول 3.9 أن القيمة المضافة للصناعة التحويلية تساهم بنحو 5.25% من الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا عام 2017م، وبنسبة 6.18% في النرويج عام 2017م، و18.9% في سويسرا عام 2017م.

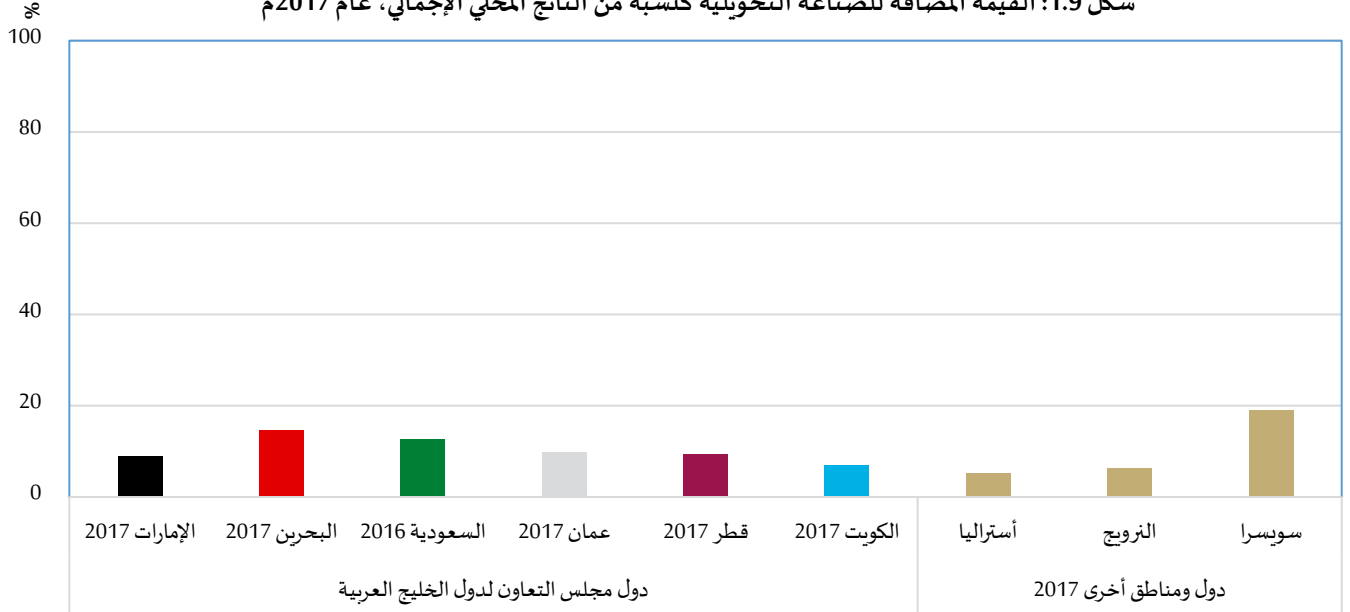
جدول 3.9: المؤشر 1.2.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة، 2017م (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	9.1	14.6	12.6	9.3	8.7	7.0
نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار الأمريكي)	3,682.5	1,200.8	...	1,584.9	5,322.0	2,056.5

ملحق جدول 3.9: المؤشر 1.2.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
5.25	6.18	18.90

شكل 1.9: القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عام 2017 م



يعرض جدول 4.9 البيانات المتوفرة حول نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، ففي دولة الإمارات العربية بلغت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة 8.8% عام 2017م، وفي مملكة البحرين انخفضت النسبة من 14.2% عام 2015م إلى 12.0% عام 2016م، وفي المملكة العربية السعودية بلغت النسبة 19.0% عام 2017م في حين كانت 18.9% عام 2016م، وفي سلطنة عمان انخفضت النسبة من 11.6% عام 2015م إلى 10.9% عام 2016م وارتفعت إلى 11.0% عام 2017م. وفي دولة قطر بلغت النسبة 6.1% عام 2015م واستقرت على 7.0% عامي 2016م و 2017م وارتفعت إلى 7.3% عام 2018م. بينما في دولة الكويت تراوحت النسبة بين 11.4% عام 2016م و 11.6% عامي 2017م و 2018م.

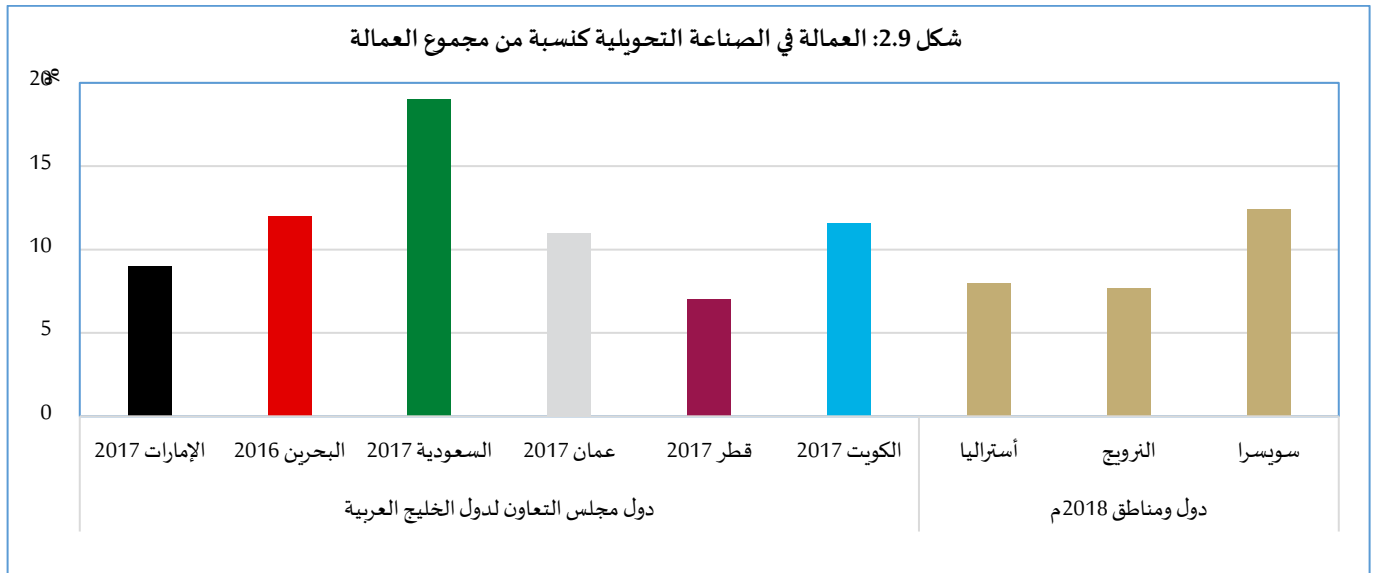
وتعتبر النسب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية متشابهة مع الدول والمناطق الأخرى، فعلي سبيل المثال كما هو مبين في ملحق جدول 3.9 بلغت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية من مجمل العمالة في أستراليا 8.0% عام 2018م، وفي النرويج 7.7% وفي سويسرا 12.4% وذلك في عام 2018م.

جدول 4.9: المؤشر 2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	...	14.2	...	11.6	6.1	11.7
2016م	...	12.0	18.9	10.9	7.0	11.4
2017م	8.8	...	19.0	11.0	7.0	11.6
2018م	7.3	11.6

ملحق جدول 4.9 : المؤشر 2.2.9: العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة 2018 (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
8.0	7.7	12.4



تشير البيانات التي توفرت من سلطنة عمان لعام 2014م حول متوسط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقابل كل وحدة من القيمة المضافة (المؤشر 1.4.9) أن المتوسط بلغ 3.24 كغم لكل وحدة من القيمة المضافة عام 2015م.

يعرض جدول 5.9 البيانات المتوفرة حول النفقات المخصصة لأغراض البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دولة الإمارات العربية المتحدة من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م إلى 1.0% عام 2018م، وفي مملكة البحرين بلغت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير 0.11% من إجمالي الناتج المحلي عام 2014م، وفي سلطنة عمان بلغت 0.25% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م و 0.26% عام 2016م و 0.22% عام 2017م. وفي دولة قطر بلغت النسبة 0.51% عام 2015م، وفي دولة الكويت بلغت النسبة 0.01% عام 2014م و 0.02% عام 2015م و 0.01% عام 2016م.

وعند مقارنة دول مجلس التعاون مع مناطق ودول أخرى، نرى من ملحق جدول 4.9 أن أستراليا أنفقت 1.85% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عام 2017م، والنرويج أنفقت 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير عام 2017م، وأنفقت سويسرا 3.4% من الناتج المحلي على البحث والتطوير عام 2015م.

جدول 5.9: المؤشر 1.5.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

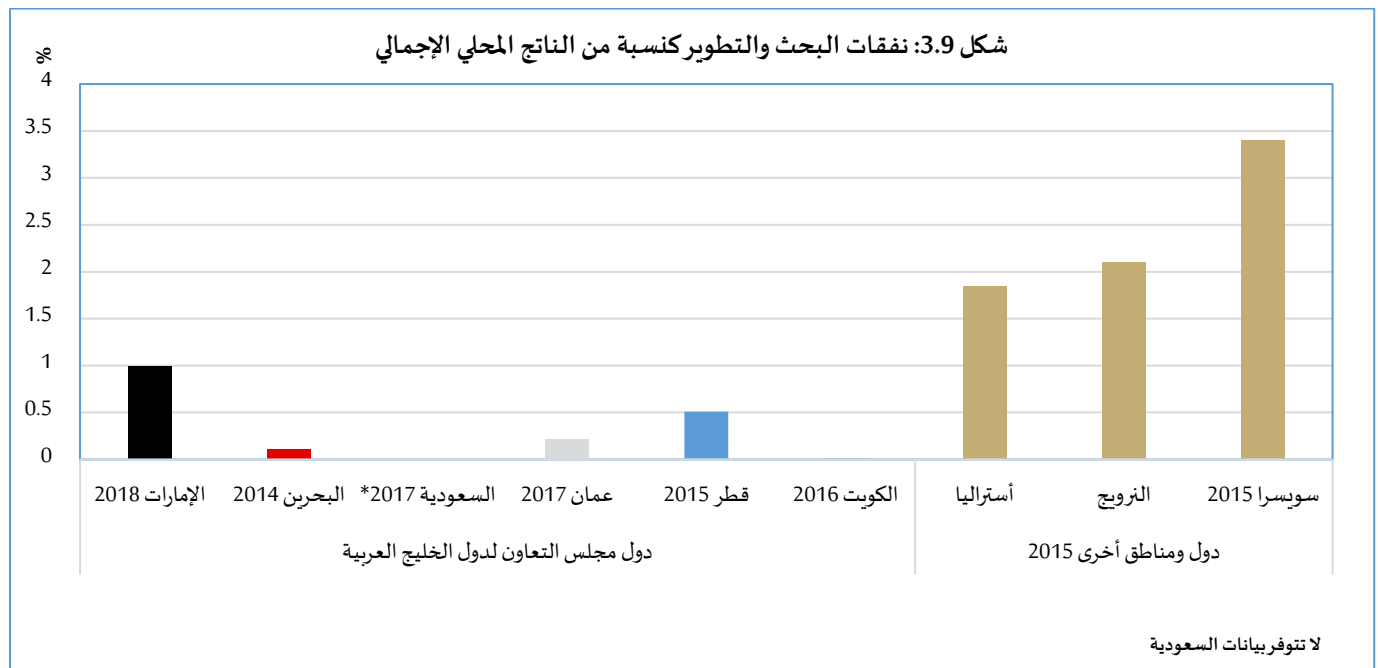
السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2014م	...	0.11	0.01
2015م	0.50	0.25	0.51	0.02
2016م	0.70	0.26	...	0.01
2017م	0.90	0.22
2018م	1.00

*: تمثل بيانات جزئية لدولة الكويت (نفقات البحث والتطوير لكلا من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وجامعة الكويت)

ملحق جدول 5.9: المؤشر 1.5.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) لعام 2017م

أستراليا	النرويج	سويسرا (2015م)
1.85	2.10	3.40

شكل 3.9: نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



كما يتضح من جدول 6.9 فقد بلغ عدد العاملين في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) في دولة الإمارات العربية المتحدة 2003 عامل لكل مليون نسمة عام 2017م و 2407 عامل عام 2018م، وفي مملكة البحرين بلغ المعدل 493 عامل عام 2014م، وفي سلطنة عمان بلغ العدد

208 أشخاص لكل مليون نسمة عام 2015م و 244 شخص لكل مليون نسمة عام 2016م و 239 شخص لكل مليون نسمة عام 2017م، وفي دولة قطر بلغ العدد 1168 شخصا لكل مليون نسمة عام 2015م. وفي دولة الكويت انخفض المعدل من 22.2 شخص لكل مليون نسمة عام 2014م إلى 16.1 شخص لكل مليون نسمة عام 2018م.

وتعتبر معدلات العاملين في البحث والتطوير في مجلس التعاون أقل من مثيلاتها في المناطق المتقدمة النمو ومتشابهة مع الدول النامية. فمن خلال ملحق جدول 6.9 نرى أن المعدل في أستراليا بلغ 4602.5 شخص لكل مليون نسمة عام 2017م وفي النرويج بلغ المعدل 6488.8 شخص لكل مليون نسمة عام 2017م وفي السويد بلغ المعدل 7596.9 شخص لكل مليون نسمة عام 2017م.

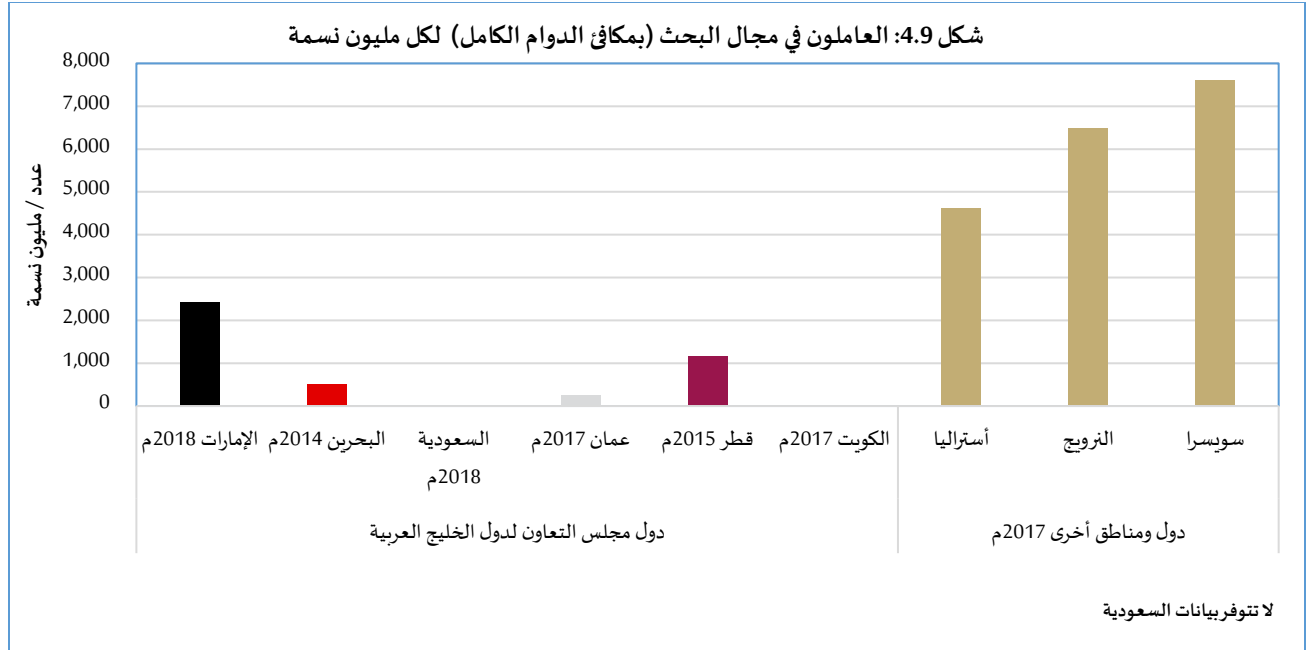
جدول 6.9: المؤشر 2.5.9: العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2014م	...	493.0	22.2
2015م	208.0	1,168.0	18.3
2016م	244.0	...	16.7
2017م	2,003.0	239.0	...	17.7
2018م	2,407.0	16.1

*: يعكس الجدول بيانات جزئية حول دولة الكويت فقط (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي فقط).

ملحق جدول 6.9: المؤشر 2.5.9: العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة، 2017م

أستراليا	النرويج	السويد
4602.5	6488.8	7596.9



تشير البيانات المتوفرة في جدول 7.9 حول نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول بأن جميع سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر عام 2017م مشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بينما بلغت النسبة في مملكة البحرين عامي 2016م و2017م 100% لجميع أجيال الخدمة (G4, G3, G2) وفي المملكة العربية السعودية بلغت النسبة 99.0% عامي 2016م و2017م، وبلغت في سلطنة عمان 96.0% عام 2016م و 99.0% عام 2017م و 99.2% عام 2018م، وبلغت 100% في دولة قطر عام 2017م، ولم تتوفر بيانات من دولة الكويت.

ولمقارنة تغطية شبكة الهاتف المحمول في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق أخرى، فتشير البيانات في ملحق جدول 7.9 أن نسبة التغطية في كل من أستراليا والنرويج وسويسرا تجاوزت 99.0% عام 2018م.

جدول 7.9: المؤشر ج.1: نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول (%)

السنة	الإمارات	البحرين *			السعودية	عمان	قطر	الكويت
		G4	G3	2G				
2015م	100.0	99	97.9	95.6	99	
2016م	100.0	100.0	100.0	100.0	99	96.0	100.0	
2017م	100.0	100.0	100.0	100.0	...	99.0	100.0	
2018م	99.2	100.0	

* عدد الاشتراكات في الهاتف النقال لكل 100 من السكان

تابع جدول 7.9: المؤشر ج.1: نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول (G4)، 2018م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
99.0	99.9	99.0

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

البيانات المتوفرة حول هذا الهدف محدودة ولكن يمكن استشراف بعض المعطيات منها فعلى سبيل المثال حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أقل منها في الدول المتقدمة.

الجدول التالي يعرض معدل نمو متوسط إنفاق الأسرة العمانية خلال الفترة (2007 – 2011 م)، وهي بيانات بديلة للمؤشر 1.1.10، حيث يلاحظ تباين في معدل نمو إنفاق الأسرة من سنة إلى أخرى خلال الفترة المذكورة.

معدل نمو متوسط إنفاق الأسرة العمانية للفترة 2008/2007م – 2011/2010م

السنة	معدل النمو (%)
2007-2008م	2.50
2008-2009م	18.0
2009-2010م	-1.22
2010-2011م	0.41

تشير البيانات في جدول 1.10 أن حصة العمل (بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية) تساهم بنسب متفاوتة في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت نسبة تعويضات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي (بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية) لدولة الإمارات العربية المتحدة 33.7% عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغت النسبة 30.2% عام 2016م وبقيت ثابتة عامي 2016م و2017م بواقع 30.1%، وفي المملكة العربية السعودية ارتفعت من 28% عام 2015م إلى 29% عام 2016م. وفي سلطنة عمان ارتفعت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي إلى 37.6% عام 2015م إلى 39.9% عام 2017م. وفي دولة قطر ارتفعت النسبة من 7.3% عام 2015م إلى 10.4% عام 2017م. وفي دولة الكويت ارتفعت النسبة من 39.8% عام 2015م إلى 41.4% عام 2016م.

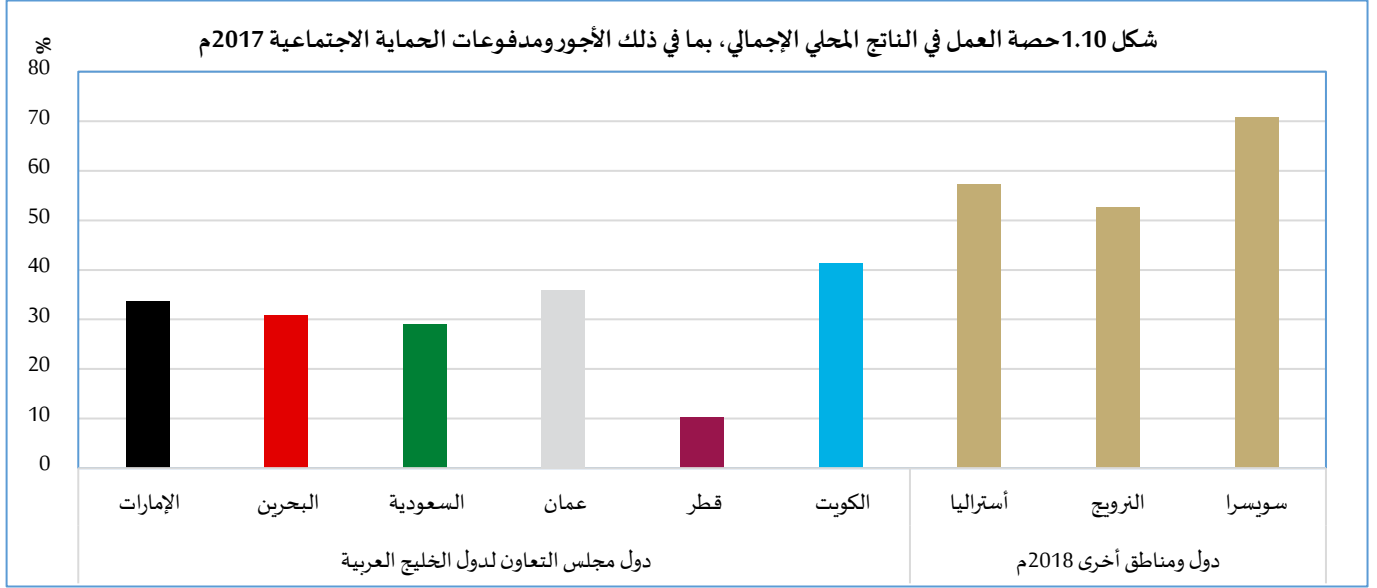
وعند مقارنة نسبة تعويضات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى، نجد أن مساهمة العمل في الدول الأخرى أعلى منه في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ففي أستراليا بلغت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 57.23% عام 2018م، وفي النرويج بلغت نسبة مساهمة العمل في الناتج المحلي الإجمالي 52.65%، وفي سويسرا بلغت النسبة 70.71% وذلك في عام 2018م.

جدول 1.10: المؤشر 1.4.10: نسبة تعويضات العاملين من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	...	30.2	28.0	37.6	7.3	39.8
2016م	33.7	30.1	29.0	35.8	10.3	41.4
2017م	...	30.1	...	39.9	10.4	...

ملحق جدول 1.10 : المؤشر 1.4.10: حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية 2018م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
57.23	52.65	70.71



يعرض الجدول 2.10 مؤشرات السلامة المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث توفرت بيانات لكل من مملكة البحرين لعام 2018م والمملكة العربية السعودية لعام 2016م و دولة قطر ودولة الكويت للفترة 2015 – 2018م.

جدول 2.10: المؤشر 1.5.10: مؤشرات السلامة المالية

السعودية 2016	المؤشر
19.5	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة المخاطر (معدل كفاية رأس المال) (%)
17.5	رأس المال التنظيمي من فئة 1 إلى الأصول المرجحة المخاطر (%)
-4.7	صافي القروض المتعثرة لمخصصات القروض إلى رأس المال (%)
1.4	القروض المتعثرة إلى إجمالي الكلي للقروض (%)
1.8	العائد على الأصول (%)
12.6	العائد على الأسهم (%)
70.1	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (%)
38.0	مصاريف غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (%)

20.3	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (%)
31.8	الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل (%)

جدول 2.10: المؤشر 1.5.10: مؤشرات السلامة المالية (تابع)

المؤشر	البحرين، 2018
نسبة رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر%	18.9
نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر%	17.6
نسبة رأس المال إلى الأصول%	13.9
القروض المتعثرة كنسبة من مجموع القروض الإجمالية%	5.5
نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة%	61.2
العائد على الأصول%	1.0
العائد على رأس المال%	6.7
نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل%	67.3
نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الدخل%	63.5
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول%	24.1
نسبة القروض إلى الودائع%	72.1
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع%	33.6

جدول 2.10: المؤشر 1.5.10: مؤشرات السلامة المالية (تابع) – دولة قطر (%)

2018	2017	2016	2015	مؤشرات السلامة المالية
10.11	10.7	10.69	11.27	رأس المال/ إجمالي الموجودات
12.66	13.12	12.48	13.62	الشريحة الأولى من الأسهم العادية/ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
16.83	16.11	15.57	14.73	الشريحة الأولى من رأس المال التنظيمي/ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
17.6	16.23	15.76	14.99	رأس المال التنظيمي/ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر
1.88	1.57	1.33	1.55	القروض غير المنتظمة/ إجمالي القروض
75.77	83.23	79.88	79.83	مخصص القروض غير المنتظمة/ القروض غير المنتظمة
15.3	13.87	14.49	16.15	صافي الربح/ متوسط حقوق المساهمين
1.6	1.54	1.67	1.96	صافي الربح/ متوسط إجمالي الموجودات
76.97	78.12	75.13	74.61	صافي الفوائد/ إجمالي الدخل

25.88	26.76	28.78	28	مصاريف أخرى / إجمالي الدخل
29.11	28.18	29.57	28.49	الأصول السائلة / إجمالي الأصول
62.65	54.23	54.69	47.11	أصول سائلة / مطلوبات سائلة

جدول 2.10: المؤشر 1.5.10: مؤشرات السلامة المالية (تابع) – دولة الكويت

نهاية الفترة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي هامش الفائدة	3.2	3	2.7	2.6	2.7	2.8	3
نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي	72	74.3	75.3	75.3	85.3	84.8	86.8
نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط الأصول	85.1	85.1	85.1	87	87.1	86.7	87.2
صافي هامش الربحية	26.2	22.7	28.9	29.9	31.3	33.3	36.5
العائد على متوسط حقوق الملكية	9.1	7.4	8.7	8.8	8.5	9.5	10.7
العائد على متوسط الأصول	1.2	1	1.1	1.1	1.1	1.2	1.3
نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات	52.7	55.1	55.4	53.7	57.6	56.2	57.4
نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول	1.9	1.9	1.6	1.5	1.4	1.4	1.3

تشير البيانات في جدول 4.10 حول التدفقات المخصصة للتنمية الموجهة للخارج بأن المملكة العربية السعودية خصصت 8,143 مليون دولار أمريكي كمساعدات تنموية عام 2016م و 4,678 مليون دولار عام 2017م، وشملت هذه التدفقات مساعدات وقروض ومساهمات في الجمعيات والمنظمات والعون المتعدد الأطراف، وقدمت دولة قطر مساعدات مخصصة للتنمية عام 2015م بقيمة 73.76 مليون دولار أمريكي وفي عام 2016م 139.26 مليون دولار أمريكي (وهي بيانات جزئية مخصصة للمجالات التالية: إفطار رمضان، بنية تحتية، تعليم، تمكين اقتصادي، دعم ميزانية، صحة)، بينما قدمت دولة الكويت 1,517 مليون دولار أمريكي كمساعدات تنموية عام 2015م و 1,448 مليون دولار أمريكي عام 2016م.

ولمقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول مانحة أخرى (ملحق جدول 4.10) فتشير البيانات المتوفرة في قاعدة الأمم المتحدة لعام 2016م أن أستراليا قدمت مساعدات تنموية بقيمة 14,074.21 مليون دولار، وألمانيا قدمت 43,059.49 مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية 33,235.43 مليون دولار.

جدول 3.10: المؤشر 10.ب.1: مجموع التدفقات المخصصة للتنمية، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها) – مليون دولار أمريكي

السنة	الإمارات	البحرين	عمان	قطر*	الكويت
2015م	73.76	1,517
2016م	139.26	1,448

* ملاحظة: تعتبر بيانات المساعدات التنموية جزئية (تشمل: إقطار رمضان، البنية التحتية، التعليم، التمكين الاقتصادي، دعم الميزانية، الصحة) لعدم توفرها من جميع المصادر.

تابع جدول 3.10: المملكة العربية السعودية (المبالغ بالمليون دولار أمريكي)

التدفقات المالية (*)	2016م	2017م
مساعداة وقروض	3,065	4,411
مساهمات في الجمعيات والمنظمات	5,066	260
العون متعدد الأطراف	11	7
الإجمالي	8,143	4,678

* ملاحظة: تعتبر بيانات المساعدات التنموية جزئية (تشمل: إقطار رمضان، البنية التحتية، التعليم، التمكين الاقتصادي، دعم الميزانية، الصحة) لعدم توفرها من جميع المصادر.

ملحق جدول 3.10: المؤشر 10.ب.1: مجموع التدفقات المخصصة للتنمية، مصنفة بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها) – مليون دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي) لعام 2016م

أستراليا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
14,074.21	43,059.49	33,235.43

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

1. جميع السكان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجميع فئاتهم لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام. وتنعدم ظاهرة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
2. جميع النفايات الحضرية الصلبة المتولدة يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم في المدن في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
3. دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين الوطني والمحلي عام 2017م

تشير البيانات المتوفرة في جدول 1.11 أن مفهوم الأحياء الفقيرة أو المستوطنات غير الرسمية غير موجودة أو لا تنطبق على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (طالما أنها غير موجودة أو لا تنطبق لا داعي لهذه الجملة) لذلك يعتبر هذا المؤشر متحقق في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى عام 2017م.

ولمقارنة الواقع في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تم اختيار بيانات ثلاث دول من مناطق مختلفة من موقع بيانات الأمم المتحدة الخاص بأهداف التنمية المستدامة، حيث تشير البيانات في ملحق جدول 1.11 أن 0.01% من سكان الحضر في أستراليا عام 2016م يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة، وفي النرويج بلغت النسبة 0.001% في نفس العام، وفي السويد بلغت النسبة 0.001% عام 2016م.

جدول 1.11: المؤشر 1.1.11: نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة، 2017م (%)

نوع السكن	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر 2018م	الكويت
أحياء فقيرة	...	0	...	0	0	0
مستوطنات غير رسمية	...	0	...	0	0	0
مساكن غير لائقة	...	0	...	0	0	0

ملحق جدول 1.11: المؤشر 1.1.11: نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة، أو مستوطنات غير رسمية، أو مساكن غير لائقة، 2016م

أستراليا	النرويج	السويد
0.01	0.001	0.001

توفرت بيانات من دولة قطر ودولة الكويت حول نسبة السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، حيث تشير البيانات أن جميع السكان بجميع فئاتهم العمرية وحالة الإعاقة يستطيعون

الوصول إلى وسائل النقل العام في عام 2018م في دولة قطر . وفي دولة الكويت تشير البيانات عام 2017م إلى أن جميع السكان ذكورا وإناثا و في جميع الفئات العمرية يستطيعون الوصول إلى وسائل النقل العام، في حين لم تتوفر بيانات حول ذوي الإعاقة.

جدول 2.11: المؤشر 1.2.11: نسبة السكان الذين لديهم سهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، 2017م* (%)

المتغير	البيان	قطر 2018م	الكويت 2017
النوع الاجتماعي	ذكور	100	100
	إناث	100	100
الفئة العمرية	أقل من 15 سنة	100	100
	15 - 24 سنة	100	100
	25 - 49 سنة	100	100
	50 سنة فأكثر	100	100
حالة الإعاقة	ذو إعاقة	100	...
	بدون إعاقة	100	...

*: لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير البيانات في جدول 3.11 بأنه لم تحدث أية خسائر نتيجة الكوارث الطبيعية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت، وبلغ عدد حالات الوفاة لكل مائة ألف من السكان في المملكة العربية السعودية 0.046 عام 2017م و عدد حالات الإصابة 0.0521 حالة لكل مائة ألف من السكان عام 2017م أيضا. بينما بلغ عدد المتوفين والمفقودين لكل مائة ألف من السكان 5.9 حالة عام 2016م و 4.1 حالة عام 2017م.

وللمقارنة مع دول أخرى فقد تم اختيار دولتين من المنطقة ودولة المكسيك، حيث أفادت البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لعام 2017م أن عدد الوفيات في الأردن بلغ 33 حالة عام 2017م نتيجة للكوارث الطبيعية، وفي مصر في نفس العام بلغ عدد الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية 1,362 حالة، بينما في المكسيك بلغ عدد الوفيات نتيجة الكوارث الطبيعية 814 حالة عام 2017م كما هو مبين في ملحق جدول 3.11.

جدول 3.11: 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص عام 2017م

السنة	نوع نتيجة الكارثة	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت
2016م	وفاة	na	na	0	na
	إصابة	na	na	...	0	na
	إجلاء	na	na	...	0	na
2017م	وفاة	na	na	0.0460	...	na
	إصابة	na	na	0.0521	0	na
	إجلاء	na	na	...	0	na

(تابع): جدول 3.11: المؤشر 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص - عمان

2015م	2016م	2017م
53.3	5.9	4.1

ملحق جدول 3.11: المؤشر 1.5.11: عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين والمصابين الذين جرى نقلهم أو إجلاؤهم نتيجة للكوارث، لكل 100 000 شخص (عدد الوفيات نتيجة الكوارث)

الأردن 2017م	مصر 2017م	المكسيك 2017م
33	1362	814

وفي مجال الخسائر البشرية والمادية نتيجة الكوارث الطبيعية، فلم يتم توثيق خسائر مالية بما يشمل البنية التحتية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي توفرت حولها بيانات خلال الفترة 2015-2017م كما يتضح من جدول 4.11.

جدول 4.11: المؤشر 2.5.11: الخسائر المباشرة الناجمة عن الكوارث الطبيعية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بما يشمل كوارث تدمير البنية التحتية وانقطاع الخدمات الأساسية

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	na	na	0	na
2016م	na	na	0	na
2017م	na	na	0	na
2018م	na	na	0	na

تشير البيانات في جدول 5.11 أن جميع النفايات الحضرية الصلبة في كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الكويت يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم. ولم تتوفر بيانات حول سلطنة عمان للفترة 2015 – 2018م.

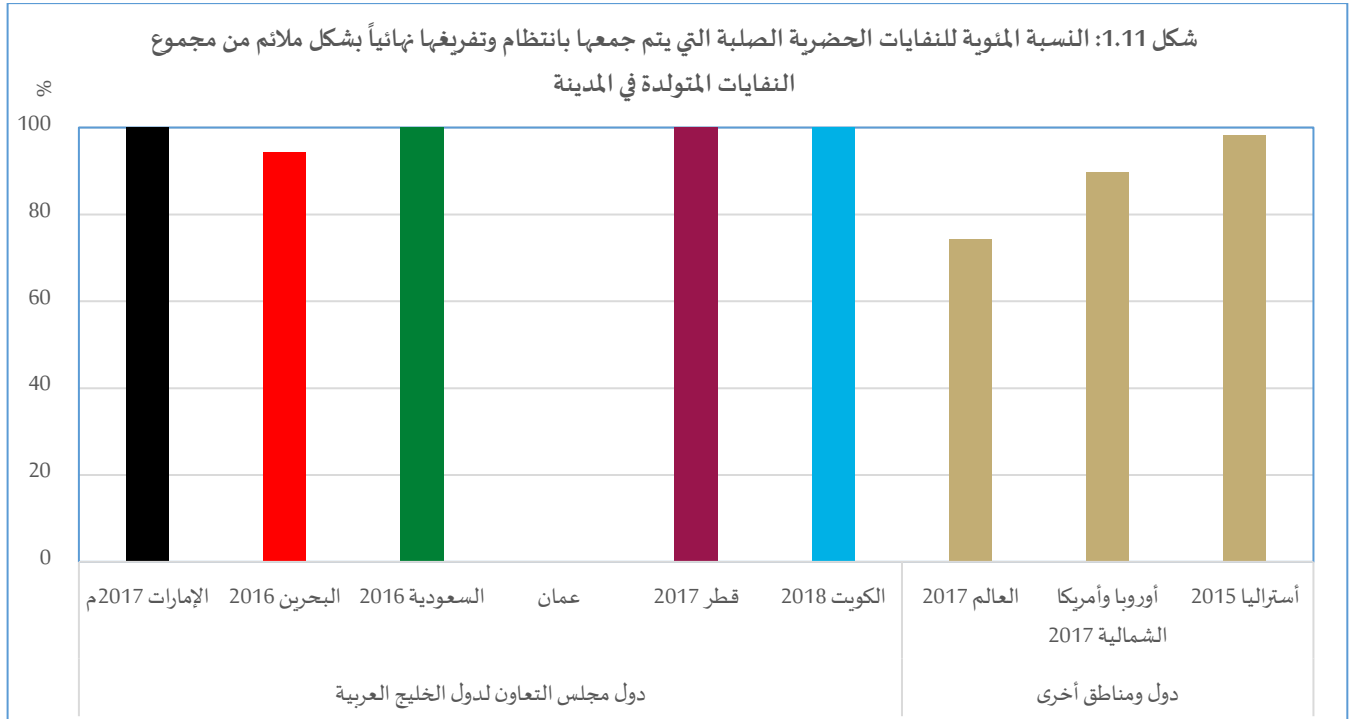
وللمقارنة مع مناطق أخرى في العالم، فكما يظهر في ملحق جدول 5.11 أن حوالي 74.2% من النفايات الحضرية الصلبة على مستوى العالم يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم وذلك عام 2017م، وتبلغ النسبة 98.1% في أستراليا عام 2016م، وفي أوروبا وأمريكا الشمالية بلغت النسبة 89.6% عام 2017م.

جدول 5.11: المؤشر 1.6.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
2015م	...	100	100	100
2016م	...	100	100	...	100	100
2017م	100	100	100	100
2018م	...	100	100	100

ملحق جدول 5.11: المؤشر 1.6.11: النسبة المئوية للنفايات الحضرية الصلبة التي يتم جمعها بانتظام وتفريغها نهائياً بشكل ملائم من مجموع النفايات المتولدة في المدينة (%)

أستراليا 2015م	أوروبا وأمريكا الشمالية 2017م	العالم 2017م
98.1	89.6	74.2



* لا تتوفر بيانات عن عمان

يعرض جدول 6.11 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة (مثل PM 10 و PM 2.5) في بعض المدن والمناطق في المملكة العربية السعودية للعامين 2016م و 2017م، و سلطنة عمان للفترة 2015 - 2018م. حيث يلاحظ من بيانات المملكة العربية السعودية وجود تفاوت في المعدلات من مدينة/ منطقة إلى أخرى. وفي سلطنة عمان يلاحظ أن المعدلات ترتفع مع الزمن، فعلى سبيل المثال ارتفع متوسط الجسيمات PM 2.5 من 1.03 عام 2015 إلى 1.77 عام 2018م، ومتوسط الجسيمات PM10 ارتفع من 16.88 عام 2015 م إلى 24.46 عام 2018م. وبلغ المتوسط في دولة الكويت عام 2016م 144.0 ملغم لكل متر مكعب من الهواء.

جدول 6.11: المؤشر 2.6.11: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة (مثل PM 10 و PM 2.5) في المدن (مرجح حسب السكان) - المملكة العربية السعودية

المدينة	2016 م *	2017 م *
منطقة الرياض	174	139
منطقة مكة المكرمة	157	100
منطقة المدينة المنورة	129	90

منطقة القصيم	131	137
منطقة أبها	90	110
منطقة تبوك	170	62
منطقة حائل	186	207

(*) قيمة مؤشر (PM10) للمناطق وغير مرجح بعدد السكان

تابع جدول 6.11: المؤشر 2.6.11: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة (مثل PM 10 و PM 2.5) في المدن (مرجح حسب السكان) - عمان

السنة	PM 2.5	PM 10
2015م	1.03	16.88
2016م
2017م	...	22.59
2018م	1.77	24.46

تابع جدول 6.11: المؤشر 2.6.11: المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات الدقيقة (مثل PM 10 و PM 2.5) في المدن (مرجح حسب السكان) - الكويت

السنة	$\mu\text{g}/\text{m}^3$
2013م	193.0
2014م	130.4
2015م	160.2
2016م	144.0

بلغ متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن نحو 27.1% لعام 2015م في دولة قطر، وتشير البيانات في جدول 7.11 إلى أن 20% من الفضاء المفتوح للاستخدام العام مخصصة للذكور و 7.1% منها مخصصة للإناث. فيما 4% من الفضاء المفتوح للاستخدام العام المخصص للأفراد أقل من 15 سنة، و 3.8% مخصص للأفراد في الفئة العمرية 15- 24 سنة، و 19.3% مخصص للأفراد 25 سنة فأكثر، ولم تتوفر بيانات من باقي الدول حول هذا المؤشر.

جدول 7.11: المؤشر 1.7.11: متوسط حصة المساحة التي هي فضاء مفتوح للاستخدام العام للجميع من مجموع المساحة المبنية في المدن، بحسب الفئة العمرية، ونوع الجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة ** - قطر (%)

المتغير	البيان	*2015
النوع الاجتماعي	ذكور	20.0
	إناث	7.1
	كلا الجنسين	27.1
الفئة العمرية	أقل من 15 سنة	4.0
	15-24 سنة	3.8
	25 سنة فأكثر	19.3
	جميع فئات الأعمار	27.1

...	ذو إعاقة	حالة الإعاقة
...	دون إعاقة	

*: تم تخصيص مساحة الفضاء المفتوح على السكان حسب توزيعهم النسبي وفقاً للجنس والفئات العمرية، بحيث تكون حصة كل شريحة سكانية من المساحة ما يقابل وزنها الديموغرافي.
**: لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تشير البيانات في جدول 8.11 أن 77.3% من السكان في المملكة العربية السعودية عام 2016م يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، وجميع السكان في كل من دولة قطر ودولة الكويت يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، بينما لم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2017م.

جدول 8.11: المؤشر 1.11.1: نسبة السكان الذين يعيشون في مدن تنفذ خططاً إنمائية حضرية وإقليمية تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة، عام 2017م (%)

المتغير	السعودية 2016	قطر 2018م*	الكويت
تأخذ بعين الاعتبار الإسقاطات السكانية	-	100	100
تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات من الموارد	-	100	100
الإجمالي	77.3	100	100

*: لا تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعند الاستقصاء عن عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015 – 2030 (المؤشر 1.11.ب.1) فقد أفادت كل من سلطنة عمان ودولة الكويت بتوفر مثل هذه الاستراتيجيات.

وتفيد المعلومات المتوفرة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (جدول 9.11) أن كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي والمحلي، بينما لم تتوفر معلومات عن هذا المؤشر من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

جدول 9.11: المؤشر 1.11.ب.2: الدول التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي والمحلي عام 2017م

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
نعم	نعم	...	نعم	نعم	نعم

هل يوجد لدى الدولة استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستويين القومي والمحلي (نعم / لا)

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

متوسط نصيب الفرد من النفايات الخطرة المتولدة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتم إعادة تدوير النفايات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولكن يبدو أن قياس كمية النفايات المعاد تدويرها لا يشمل جميع أنواع النفايات المتولدة. ومن حيث تعليم المواطنين والتنمية المستدامة فيتم إدراج مفاهيمها في السياسات الوطنية للتعليم وفي المناهج وفي عملية إعداد المعلمين وفي تقييم الطلبة

وحول إذا كان لدى الدولة خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في السياسات الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية (المؤشر 1.1.12) فقد أفادت سلطنة عمان بأن لديها مثل هذه الخطط.

وعن عدد الاتفاقات البيئية الدولية متعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية والنفايات التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة التي التزمت بها الدول (المؤشر 1.4.12)، فقد أفادت دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها وافقت على خمس اتفاقيات دولية متعلقة بالبيئة والمواد الخطرة وهي: (Basel Convention، Convention، Stockholm Convention، Montreal Protocol، Minamata Convention). وأفادت سلطنة عمان بأنها التزمت وقعت تعهدات بشأن 71.0% من الاتفاقيات.

تشير البيانات في جدول 1.12 أن متوسط نصيب الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة من النفايات الخطرة بلغ 39.39 كغم عام 2017م، وفي دولة قطر بلغ المتوسط 15.4 كغم وبلغ 1.2 كغم في دولة الكويت لنفس العام.

وتوزعت طرق معالجة النفايات الخطرة في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م بواقع: 10.5% عن طريق إعادة التدوير و3.05% عن طريق الحرق و51.6% عن طريق توجيهها لأغراض أخرى. بينما تتوزع النسبة في دولة قطر كما يلي: 34.6% يتم إعادة تدويرها و3.3% يتم حرقها و54.4% يتم طمرها و 7.7% يتم توجيهها لأغراض أخرى.

جدول 1.12: المؤشر 2.4.12: نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة، نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة

البيان	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2017م	الكويت* 2017م
نصيب الفرد من إجمالي النفايات الخطرة المولدة (كغم)	39.4	15.4	1.2
نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة: (%)						
إعادة تدوير	10.5	34.6	...
الحرق	3.04	3.3	...
الطمر	51.6	54.4	...
يتم توجيهها لأغراض أخرى	34.9	7.7	...
المجموع	100	100	100

*: النفايات الخطرة في دولة الكويت تتضمن النفايات الطبية فقط.

يبين جدول 2.12 أن معدل تدوير النفايات المولدة في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ 28.0% عام 2017م، وبلغ في المملكة العربية السعودية 15% عام 2017م، وفي دولة الكويت تم تدوير نحو 8.5% من النفايات.

وبلغت كمية النفايات التي تم تدويرها 1.8 مليون طن في دولة الإمارات العربية المتحدة، و 2.4 مليون طن في المملكة العربية السعودية، بينما بلغ حجم النفايات التي تم تدويرها في دولة قطر عام 2015م حوالي 0.1 مليون طن، وفي دولة الكويت بلغ حجم النفايات المدورة 1.3 مليون طن عام 2017م (نفايات إنشائية مولدة).

جدول 2.12: المؤشر 1.5.12: معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وكمية المواد التي تمت إعادة تدويرها

البيان	الإمارات 2017م	البحرين 2016م	السعودية 2017م	عمان 2017م	قطر 2015م	الكويت* 2017م
معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني (%)	28.0	...	15.0	8.5
كمية المواد التي تمت إعادة تدويرها (مليون طن)	1.8	...	2.4	...	0.1	1.3

* النفايات الإنشائية التي يعاد تدويرها

وحول قياس المؤشر المتعلق بمدى إدراج تعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) في السياسات الوطنية للتعليم والمناهج وإعداد المعلمين وتقييم الطلبة، فقد أفادت كل مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت قامت بإدراج هذه المفاهيم في إعداد المعلمين وتقييم الطلبة. ولم تتوفر معلومات من باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن إدراج أو عدم إدراج هذه المفاهيم في المناهج والسياسات الوطنية للتعليم لديها. (انظر جدول 3.12)

جدول 3.12: المؤشر 1.8.12: إلى أي مدى (i) تعليم المواطنة العالمية و(ii) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) تم إدراجهما في: (أ) السياسات الوطنية للتعليم (ب) المناهج (ج) إعداد المعلمين و(د) تقييم الطلبة ، 2017م

موضوع التعليم	مجال إدراج الموضوع	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
تعليم المواطنة العالمية	السياسات الوطنية للتعليم	...	نعم	نعم	نعم
	المناهج	...	نعم	نعم	نعم
	إعداد المعلمين	...	نعم	نعم	نعم
	تقييم الطلبة	...	نعم	نعم	لا
التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ)	السياسات الوطنية للتعليم	...	نعم	نعم	نعم
	المناهج	...	نعم	نعم	نعم
	إعداد المعلمين	...	نعم	نعم	لا
	تقييم الطلبة	...	نعم	نعم	لا

قطر

توفر دولة قطر التعليم الشامل، العادل، ذا الجودة والنوعية العالية لفئات المجتمع كافة بهدف تكوين رأس المال البشري الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما وتعمل على تشجيع التعليم المستمر وتوفير فرصة للجميع، وتضع الدول السياسات الوطنية التي تضمن الاستمرار في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين في فرص التعليم والتعلم. ويلاحظ بأن السياسات التعليمية بالدولة تؤكد على ربط المناهج التعليمية بالتنمية المستدامة، حيث تتضمن المناهج الدراسية في كافة مراحل الدراسة دروساً ترتبط بالتغير المناخي وآثاره، كما وتعمل على إعداد الكوادر التدريسية الكفؤة القادرة على تدريس هذه المناهج سواء في إطار مقررات العلوم الاجتماعية أو العلوم الصرفة، وكذلك تنظيم الدورات والورش التدريبية التي ترفع من كفاءة المعلمين الذين يدرسون المواد العلمية ذات الصلة بموضوعات التنمية المستدامة وتغير المناخ، وكذلك عقد ورش عمل خاصة بتقويم المناهج التعليمية وتطويرها بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة 2030.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تدمج قضايا التخفيف من تغير المناخ، التكيف مع تغير المناخ، والحد من أثر تغير المناخ، والإنذار المبكر بتغير المناخ في المناهج التعليمية لجميع المراحل التعليمية ابتداء من المرحلة الابتدائية وانتهاء بالتعليم العالي، وكذلك يوجد لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية استراتيجيات لديها للحد من مخاطر الكوارث متوافقة مع إطار سندياي 2015 – 2030 على المستوى الوطني والمحلي

أفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر بوجود استراتيجيات لديها للحد من مخاطر الكوارث متوافقة مع إطار سندياي 2015 – 2030 على المستوى الوطني والمحلي (المؤشر 2.1.13). يمكن الاطلاع على استراتيجية دولة قطر من خلال الرابط التالي: https://www.preventionweb.net/files/42741_ARE_NationalHFAprograss_2013-15.pdf

تشير المعلومات في جدول 1.13 إلى أن كل من مملكة البحرين ودولة قطر قد دمجت في مناهجها الدراسية في جميع مراحل التعليم (الابتدائي والمتوسط والثانوي والعالي) مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به في جميع المراحل التعليمية. وتشمل المجالات التي تم دمجها كلا من التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع تغير المناخ و الحد من أثر تغير المناخ والإنذار المبكر بتغير المناخ. بينما أفادت دولة الكويت بأن هذه المجالات مدرجة في المناهج الدراسية في التعليم العالي. فيما لم تتوفر معلومات من باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

جدول 1.13: المؤشر 1.3.13: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به، عام 2017م

هل تم دمج المواضيع التالية في المنهاج (نعم/لا)؟	المرحلة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
التخفيف من تغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	نعم	نعم
التكيف مع تغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	نعم	نعم
الحد من أثر تغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	نعم	نعم
الإنذار المبكر بتغير المناخ	المرحلة الابتدائية	...	نعم	نعم	...
	المرحلة المتوسطة	...	نعم	نعم	...
	المرحلة الثانوية	...	نعم	نعم	...
	التعليم العالي	...	نعم	نعم	نعم

وفيما يلي توضيح من قبل كل من مملكة البحرين ودولة قطر حول كيفية دمج استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به في المناهج الدراسية:

البحرين:

الهدف: 13 اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره (مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي) يمثل تغير المناخ أكبر تهديد للتنمية على الإطلاق، وتثقل آثاره واسعة الانتشار وغير المسبوقة -بشكل غير متناسب-، كاهل الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشكل التحرك العاجل للتصدي لتغير المناخ والتقليل من آثاره إلى أدنى حد جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة.

الغاية 13.1: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر.

المؤشر 13.1.2: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030م.

تبنت مملكة البحرين إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) 2014 الممثلة للالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي بموضوع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها حالة خاصة نظراً لقابليتها للتأثر، وكذلك خطة عمل أديس أبابا 2015م الموضوعة لمعالجة قضية تمويل التنمية، ووقعت المملكة اتفاق باريس 2015. وتعتبر هذه الاتفاقات بمثابة إطار متكامل للسياسات العالمية المعتمدة لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على الصمود¹.

كما اعتمدت المملكة أيضاً الاستراتيجية العربية للحد من المخاطر 2020م الموضوعة من قبل جامعة الدول العربية مع الاسترشاد بمبادئ إطار سندي التي شملت على خريطة طريق إقليمية لتنفيذ إطار سندي مع آلية تنسيق عربية موحدة لمواجهة الكوارث لتسهيل مهام التنفيذ والرصد في المنطقة العربية.

إن مملكة البحرين باعتبارها دولة جزرية صغيرة هي ليست بمنأى عن تأثيرها المباشر والواضح لآثار تغير المناخ بعيدة المدى، كارتفاع منسوب مستوى سطح البحر، وزيادة الجفاف وما يرافقه من زيادة في العواصف الرملية والغبارية. لذلك، شُكلت "اللجنة الوطنية لمواجهة الكوارث" بقرار رقم (28) لسنة 2006م، ووضعت "الاستراتيجية الوطنية للطوارئ" وهي شاملة وفعالة في تحقيق أهدافها وتلائم مع إطار سندي. تقام تمارين عملية بسيناريوهات وهمية بشكل منتظم لضمان تواجد فرق استجابة عالية الكفاءة وللتحقق من مدى جاهزية الجهات المعنية بالتعامل مع الأزمات والكوارث، آخرها تمرين سقوط طائرة بمنطقة مأهولة ووجود تسرب مواد خطيرة على السكان في أبريل 2016م. تمكن هذه التمارين من معرفة مدى القدرة على التعامل مع الكوارث والحوادث الإشعاعية والكيميائية وتقييم الوضع الحالي واختبار الخطة الوطنية لمواجهة الكوارث الطائرة والتخطيط لتجنب وقوعها ليتم بعدها رصد الثغرات والمعوقات ووضع التحسينات لزيادة التنسيق وتطوير الأداء وفق المعايير العالمية.

¹<https://www.preventionweb.net/files/resolutions/N1624114.pdf>

هنالك تطلع لإدماج مفاهيم إدارة الكوارث في السياسات والاستثمارات الداعمة لمبادئ التنمية المستدامة لزيادة الحصول على المنفعة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والبيئية على السواء.

الغاية 13.3 تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به

المؤشر 13.3.1: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.

تعتبر الكتب المدرسية من أهم المدخلات التعليمية، فهي تنقل المعارف وترسخ القواعد السياسية والاجتماعية لمجتمع ما وتحوي الآراء الأساسية لأي ثقافة وطنية وتعكس النضال الثقافي لبلدٍ ما. تماشياً مع المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992م والمادة 12 من اتفاق باريس لتغير المناخ 2016م ونداءات اليونسكو بأن العمل يجب أن يبدأ من المدارس وكذلك ما جاء في وثيقة "الكوكب: التعليم من أجل الاستدامة البيئية والنمو الأخضر" الوثيقة من أن تغيير سلوك الناس يبدأ من المراحل الأولى للتعليم لأجل الانتقال لنمط استهلاكي مستدام. ونظراً لإيمان مملكة البحرين بأهمية النشء ودورهم المجتمعي، فقد دشنت منذ العام 2007م مشروع المدارس المنتسبة لليونسكو، وهي مدارس نظامية تابعة لوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين تضع تحت أنظارها المواضيع والقضايا التي تهتم بها اليونسكو ويبلغ عددها 70 مدرسة حكومية وخاصة. تهدف هذه المدارس -من خلال حرصها على الشباب- إلى رفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم المعرفية وثقافتهم البيئية ليأخذوا دورهم الفاعل في المساهمة بحل هذه القضية عن طريق تغيير سلوكياتهم لتصبح إيجابية لدى المجتمع المحلي تتماشى مع فكرة المواطنة العالمية الداعية إلى تحمل كل فرد مسؤولية المحافظة على كوكب الأرض (مبدأ فِكر عالمياً واعمل محلياً). أظهرت الأبحاث العلمية أن الدول الجزرية الصغيرة من أكثر دول العالم تضرراً من تغير المناخ، وكذا هو الحال مع مملكة البحرين حيث المتوقع أن تكون له تأثيرات مستقبلية حرجة على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لذلك -وتحديداً في العام الدراسي 2013/2014م- تم تدشين مشروع "حاسبة بصمة الكربون" بالتعاون مع مركز العلوم والبيئة GLOBE، الهادف إلى حساب نسبة الكربون الناتج من المؤسسات التعليمية المشاركة في البحث وهي ثمان وستون مدرسة من مدارس البحرين، وحُددت الأنشطة ذات المردود الأعلى في قيمة بصمة الكربون، واقترحت الإجراءات الإرشادية والحلول المناسبة لتغيير أنماط السلوكيات الخاطئة المؤثرة على البيئة سلباً.

يتم العمل حالياً على إعداد البلاغ الوطني الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، حيث سيكون للتعليم الابتدائي -الأساسي- للمدارس الحكومية الخاضعة لوزارة التربية والتعليم نصيبٌ في مراجعة مناهجه ومواده التعليمية وإعادة توجيهه للأنشطة المصاحبة لها للمعارف والمهارات المتعلقة بقضية تغير المناخ وتأثيراته المتوقعة على المملكة والعالم على حدٍ سواء. كما يستمر تقديم الدعم في توفير المناهج المناسبة على المستوى المدرسي والجامعي في المجال التخصصي حيث تتضمن هذه المناهج معلومات بشأن التعديلات التي أجريت مؤخراً على بروتوكول مونتريال والتي تدعو للخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية HFC التي تساهم في التأثير على ظاهرة الاحتباس الحراري ووضعتها في حيز الرقابة ضمن ثلاثة برامج هي:

1 - المشاركة في تطوير المناهج العامة وكذلك الخاصة التي تعني تخصص التبريد والتكييف في المدارس الصناعية.

هنالك توجه لتحديث المناهج (المعدة منذ 2009م) بحسب المتطلبات الجديدة لبروتوكول مونتريال حيث يتم التعلم على التكنولوجيات والبدايل المتاحة في قطاع التبريد والتكييف من خلال الاستراتيجية الوطنية للتخلص التدريجي من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون 2015-2020م.

2- إعداد برنامج لتأهيل طلبة المدارس الصناعية للحصول على شهادة خاصة بأفضل الممارسات لصيانة أجهزة التبريد والتكييف على غرار الشهادة الأوروبية (F gas regulation)

3- وضع برنامج تعليمي لطلبة كلية الهندسة الميكانيكية بجامعة البحرين مقررًا اختياريًا حرًا يتناول المواضيع المتعلقة بما هو الأوزون والتكنولوجيات الصديقة للبيئة والممارسات السليمة لقطاع التبريد والتكييف.

قطر:

قامت دولة قطر ممثلة في وزارة التعليم والتعليم العالي بإدماج التدابير المستخدمة لتخفيف من التغير المناخي والتكيف والحد من الآثار والإنذار المبكر به في مناهج الدراسة في المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية وفي الجامعات والمعاهد العليا وكليات المجتمع. وغني عن البيان، فإن إدراج قضايا التغير المناخي في المناهج الدراسية بمختلف المراحل، يأتي لتشجيع الطلبة وحثهم على تطوير مشاريعهم البحثية بما يتناسب مع توجهات الدولة في المحافظة على الثروات الطبيعية وتحقيق التوازن المناخي، ومواكبة التوجه العالمي لتقليل الانبعاثات الكربونية .

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

على الرغم من أن البيانات المتوفرة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مؤشرات الهدف الرابع عشر قليلة إلا أنه يمكن استقراء بعض الاتجاهات العامة لمؤشرات الهدف حيث نجد أن هناك تفاوتاً في نسبة تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك تعتبر نسبة إنتاج مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق المؤشر المؤشر 1.2.14 المعني بتحديد نسبة المناطق الوطنية الاقتصادية الخاصة التي تمكنت من استخدام النهج القائمة على النظم الإيكولوجية فقد توفر بيان من دولة قطر فقط لعام 2017م والذي أشار إلى أن النسبة بلغت 100% ، في حين لم تتوفر بيانات حول هذا المؤشر من باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يعرض جدول 1.14 بيانات تفصيلية حول متوسط الحموضة البحرية في كل من دولة قطر ودولة الكويت، حيث تراوح المتوسط في دولة قطر عام 2017م بين 7.8% و 8.1% عام 2017م وهي متوسطات تقع ضمن الحد الأقصى المسموح به وفقاً للقانون القطري رقم (3) لسنة 2005 والذي يحدد متوسط الحموضة بمستوى 6.5 - 8.3. بينما بلغ المتوسط في دولة الكويت 8.24 عام 2016م. ولم تتوفر أية بيانات حول باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول الفترة السابقة.

جدول 1.14: المؤشر 1.3.14: متوسط الحموضة البحرية مقاسة في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات، 2017م

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
...	8.1-7.8	8.24

* البيان لعام 2016م

تشير البيانات في جدول 2.14 أن نسبة الأرصد السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً في مملكة البحرين بلغ 12.0% عام 2016م ، وفي المملكة العربية السعودية 54% عام 2017م، وبلغت النسبة في دولة قطر 59.0% عام 2017م، في حين بلغت النسبة في دولة الكويت 25% عام 2016م.

وعلى مستوى العالم تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأسماك المستدامة بيولوجياً بلغت 68.64% عام 2013م.

جدول 2.14: المؤشر 1.4.14: نسبة الأرصد السمكية ضمن مستوى مستدام بيولوجياً (%)، 2017م

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت*
...	12.0	54.0	...	59.0	25.0

* البيان لعام 2016م

بلغت نسبة المناطق البحرية المحمية من مجموع المناطق البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة 24.5% عام 2017م وبقيت النسبة ثابتة خلال الفترة 2014 – 2017م، وفي مملكة البحرين ارتفعت النسبة من 5.11% عامي 2016م إلى 20.8% خلال عامي 2017م و 2018م، وبلغت النسبة 0.33% في المملكة العربية السعودية عام 2017م، وبلغت النسبة في سلطنة عمان من 6.32% خلال الفترة 2015م – 2019م، وفي دولة قطر بلغت نسبة المناطق البحرية المحمية من مجموع المناطق البحرية 6.3% عامي 2017م و 2018م، وكانت النسبة 3.0% في دولة الكويت عام 2016م. انظر جدول 3.14.

وللمقارنة مع مناطق أخرى في العالم ملحق جدول 3.14، ففي عام 2018م بلغت مساحة المناطق البحرية المحمية في الأرجنتين 36.04%، وفي الصين 18.81%، وفي روسيا 23.91% عام 2018م، وفي المغرب 34.5%.

جدول 3.14: المؤشر 1.5.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2014م	24.50	5.11
2015م	24.50	5.11	...	6.32
2016م	24.50	5.11	...	6.32	...	3.00
2017م	24.50	20.8	0.33	6.32	6.30	...
2018م	...	20.8	...	6.32	6.30	...
2019م	6.32

ملحق جدول 3.14: المؤشر 1.5.14: نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية (%)، 2018م

الأرجنتين	الصين	روسيا	المغرب
36.04	18.81	23.91	34.5

أفادت سلطنة عمان حول مقياس التقدم المحرز من قبل الدول في مستوى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (المؤشر 1.6.14)، حيث حققت السلطنة درجة = 1 على مقياس من 1 (القيمة العظمى) – 0 (القيمة الصغرى) عمان = 1 (القيمة العظمى = 1 والصغرى = 0)

جدول 4.14: المؤشر 1.7.14: مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، و أقل البلدان نموا البلدان وجميع البلدان (%)

الدولة	الإمارات*	البحرين	السعودية	عمان*	قطر	الكويت
السنة	2017م	2017م	2017م	2018م	2015م	2016م
نسبة إنتاج مصائد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	0.16	0.10

* النسبة المئوية لمساحة المحميات البحرية من مجموع مساحة المياه الإقليمية في الدولة لعام 2017م

بلغت نسبة إنتاج مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر 0.16% عام 2015م و 0.19% عام 2016م، وفي دولة الكويت 0.1% عام 2016م (جدول 14.4).

وحول مدى توفر إطار قانوني لقياس التقدم المحرز من قبل الدول في درجة تطبيق إطار قانوني / تنظيمي / سياسة / إطار مؤسسي يعترف بحقوق الوصول لمصايد الأسماك الصغيرة ويحميها (المؤشر 14.ب.1)، فقد تم الحصول على إجابة من سلطنة عمان، حيث تمت الإفادة بأنه يوجد مثل هذا القانون ولم تتوفر معلومات عن باقي الدول الأعضاء.

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

1. نظرا لطبيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصحراوية فإن مساحة الغابات الطبيعية فيها تعتبر محدودة جدا وتشكل نسبة ضئيلة من إجمالي مساحة الدول. ويلاحظ أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تخصص نسبة كبيرة من مساحة أراضيها لجعلها مواع مهمة تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة التي تشملها المناطق المحمية.
2. البيانات المتوفرة حول مؤشرات الهدف الخامس عشر محدودة جدا ويصعب استخدامها في رصد التقدم الحرز نحو تحقيق هذا الهدف

تشكل الغابات 1.35% من إجمالي مساحة المملكة العربية السعودية عام 2015م، بينما بلغت مساحة أشجار المنغروف (والتي يمكن اعتبارها من الغابات) 0.43% من مساحة المحميات في سلطنة عمان، ومساحة 9.0 كم2 عام 2015م في دولة قطر (جدول 1.15).

ملحق جدول 1.15 يعرض مساحات الغابات في مناطق من العالم لعام 2015م، ففي أفريقيا بلغت مساحة الغابات 624102.627 ألف هكتار، وفي آسيا 593361.599 ألف هكتار، وفي الولايات المتحدة الأمريكية 310095 ألف هكتار.

من المنطقي عدم مقارنة مساحة الغابات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع مناطق ودول أخرى وذلك بسبب طبيعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المناخية والتي تمتاز بالمناخ الصحراوي الذي يعني فقر الغطاء النباتي الذي يمكن تصنيفه بالغابات بالمفهوم الدولي لتعريف الغابة، باستثناء بعض المناطق في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان التي تسمح ظروفها المناخية لنمو غطاء نباتي يمكن تصنيفه بالغابات.

جدول 1.15: المؤشر 1.1.15: نسبة مساحة الغابات من مجموع مساحة اليابسة (%)

الدول	الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2015م	عمان* 2015م	قطر (مساحة المنغروف كلم2) 2015م	الكويت 2017م
النسبة (%)	...	na	1.35	0.43	9.00	na

*: نسبة غابات أشجار القرم من مساحة المحميات

كما تشير البيانات في جدول 2.15، فقد بلغت نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية من إجمالي مساحة الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة 17.05% عام 2017م، و 4.27% من مساحة المملكة العربية السعودية عام 2017م، و 3.73% من مساحة سلطنة عمان عام 2019م، فيما بلغت 100% في دولة الكويت عام 2016م.

جدول 2.15: المؤشر 2.1.15: نسبة المواقع المهمة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	17.05	...	4.33	3.53
2016م	17.05	...	4.27	3.53	...	100
2017م	17.05	...	4.27	3.53
2018م	3.53
2019م	3.73

بلغت نسبة مساحة الأراضي المتدهورة في المملكة العربية السعودية 14.0% عام 2015م، وبلغت 7.3% في سلطنة عمان خلال الفترة 2000 – 2015م من إجمالي مساحة اليابسة. بينما بلغت 10,619 كلم مربع في دولة قطر وذلك حسب بيانات عام 2005م. في حين لم تتوفر بيانات حول باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (انظر جدول 3.15).

جدول 3.15: المؤشر 1.3.15: نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة (%)

الإمارات 2017م	البحرين 2017م	السعودية 2015م	عمان 2000 – 2015م	قطر 2005م	الكويت 2017م
...	...	14.0	7.3	10,619 كلم ²	...

استقرت نسبة المناطق المحمية للمواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي (المؤشر 1.4.15) في سلطنة عمان بواقع 10.58% خلال الفترة 2015 – 2019م. وبلغت قيمة مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (المؤشر 2.4.15) في المملكة العربية السعودية عند 13 عام 2015م و 50 في سلطنة عمان عام 2018م، ولا ينطبق المؤشر على باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

تشير بيانات سلطنة عمان حول مؤشر القائمة الحمراء (المؤشر 1.5.15) والذي يقيس مدى تعرض الأجناس إلى الانقراض فكلما كان قريبا من 1 يكون الوضع ممتازا وكلما اقترب من 0 يكون الوضع سيئا) للفترة 2015 – 2017م حيث بقيت قيمته ثابتة عند 0.89، و ارتفع إلى 0.97 عام 2018م الذي يعتبر عاليا حسب منهجية حساب المؤشر. حاليا تقوم دولة الكويت بتنفيذ مشروع دراسة التنوع الأحيائي البري والبحري على المستوى المحلي، حيث بدأ المشروع في فبراير 2018 ولمدة سنتين من تاريخه وسوف يتم توفير الإحصاءات الخاصة بالمؤشر المعني بعد الانتهاء من المشروع.

تشير البيانات المتوفرة في الجدول 4.15 إلى أن عدد حالات الاتجار غير المشروع في الحياة البرية في المملكة العربية السعودية قد بلغت 242 حالة عام 2016م وانخفضت إلى 133 حالة عام 2017م، وبلغت نسبة الحياة البرية التي تمت المتاجرة بها سواء عن طريق التبييض أو من خلال الاتجار غير المشروع في دولة قطر 0.1% من إجمالي الاتجار بالأصناف البرية وذلك عام 2017م.

جدول 4.15: المؤشر 1.7.15: نسبة الحياة البرية التي تمت المتاجرة بها سواء عن طريق التبييض أو من خلال الاتجار غير المشروع (%)

نوع الاتجار	الإمارات م2017	البحرين م2017	السعودية (عدد)		عمان م2017	قطر م2017	الكويت م2016
			م2016	م2017			
الاتجار غير المشروع	242	133	...	0.1	...

أفادت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بتوفر تشريعات وطنية ذات صلة بمنع الأنواع الغريبة المجتاحة ومراقبة الأنواع الغريبة المجتاحة وإتاحة الأموال اللازمة للإجراءات المتبعة. بينما لم تتوفر معلومات حول باقي الدول الأعضاء (جدول 5.15).

جدول 5.15: المؤشر 1.8.15: البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم

الإيكولوجية أو مر أقبتهما، 2017

نوع الإجراء	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
تشريعات وطنية ذات صلة بمنع الأنواع الغريبة المجتاحة (نعم/لا)	نعم	نعم	...
تشريعات وطنية ذات صلة بمراقبة الأنواع الغريبة المجتاحة (نعم/لا)	نعم	نعم	...
إتاحة الأموال اللازمة للإجراء المتبع (نعم/لا)	نعم	نعم	...

توفرت بيانات حول المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام من المملكة العربية السعودية فقط (المؤشر المؤشر 1.أ.15)، حيث بلغت قيمة هذه المساعدات حوالي 61 مليون دولار أمريكي عام 2015م، و 48.25 مليون دولار أمريكي في عام 2016م.

وللمقارنة مع دول أخرى تم اختيار كل من النمسا حيث قدمت مساعدات بقيمة 19.68 مليون دولار أمريكي عام 2016م، وأستراليا قدمت مساعدات بقيمة 268.28 مليون دولار أمريكي، وألمانيا قدمت مساعدات بقيمة 1111.23 مليون دولار أمريكي عام 2016 م للحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها بشكل مستدام (انظر ملحق جدول 7.15).

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

- 1- جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لديها مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس لحقوق الإنسان
- 2- معدلات ضحايا القتل العمد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفضة في جميع الدول
- 3- جميع الأطفال دون سن الخامسة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية

تشير البيانات في جدول 1.16 إلى أن معدلات ضحايا القتل عمدا لكل مائة ألف من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة بلغت 0.21 حالة قتل عمد لكل مائة ألف من الذكور و 0.16 حالة قتل عمدا من الإناث لكل مائة ألف أنثى وذلك عام 2017م، وفي مملكة البحرين بلغ عدد ضحايا القتل العمد لكل مائة ألف نسمة 0.41 حالة عام 2017م. وفي المملكة العربية السعودية بلغ المعدل 1.4 حالة قتل عمدا لكل مائة ألف نسمة عام 2016م، ولكن تفاوت المعدل بين الذكور والإناث وبحسب الفئة العمرية أيضا، فكان المعدل أعلى بين الذكور مقارنة مع الإناث، فمثلا في عام 2016م بلغت النسبة 0.5 حالة قتل عمدا لكل مائة ألف ذكر في الفئة العمرية أقل من 18 سنة وبين الإناث 0.1 حالة في نفس الفئة العمرية، وفي الفئة العمرية 19-24 سنة بين الذكور 4.7 حالة وبين الإناث لنفس الفئة العمرية 0.3 حالة (انظر تابع جدول 16.1). وبلغت 0.5 حالة لكل مائة ألف نسمة في سلطنة عمان عام 2017م. وبلغت 0.44 حالة لكل مائة ألف نسمة في دولة قطر عامي 2017م و 2018م. وفي دولة الكويت بلغ معدل عدد حالات القتل عمدا لكل مائة ألف نسمة 2.1 حالة عام 2017م و 1.6 حالة عام 2018م..

وللمقارنة مع دول أخرى فقد تم استخدام البيانات في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لمقارنة واقع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى، فمن خلال ملحق جدول 1.16 نجد أن معدل عدد حالات القتل عمدا لكل مائة ألف من السكان عام 2017م يبلغ 0.93 حالة في أستراليا، 0.53 حالة في النرويج و 0.53 حالة في سويسرا.

جدول 1.16: المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مائة ألف نسمة

المؤشر	الإمارات 2017	البحرين 2017	عمان 2017	قطر		الكويت	
				2017م	2018م	2017م	2018م
عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة	ذكور: 0.21 إناث: 0.16	0.41	0.5	0.44	0.44	2.1	1.6

تابع جدول 1.16: المؤشر 1.1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة - المملكة العربية السعودية . 2016م

نوع الجنس	الفئة العمرية	عدد ضحايا القتل عمداً لكل مئة ألف نسمة
ذكور	أقل من 18 سنة	0.5
	19-24 سنة	4.7

4.4	25 - 30 سنة	إناث
3.1	31 - 36 سنة	
1.8	37 - 42 سنة	
1.6	43 - 48 سنة	
1.8	49 - 54 سنة	
2	+55	
0.1	أقل من 18 سنة	
0.3	19-24 سنة	
0.4	25 - 30 سنة	
0.5	31 - 36 سنة	
0.6	37 - 42 سنة	
0.6	43 - 48 سنة	
0.2	49 - 54 سنة	
1.3	+55	
1.4	الإجمالي	

ملحق جدول 1.16: المؤشر 1.16: عدد ضحايا القتل عمداً لكل 100,000 نسمة، 2017م

أستراليا	النرويج	سويسرا
0.83	0.53	0.53

وحول نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال اثني عشر شهراً ماضياً (المؤشر 3.1.16) في سلطنة عمان خلال الفترة 2015م و 2018م، فقد تراوح عدد الذين تعرضوا للعنف البدني بين 1.0 و 1.6 فرد لكل مائة ألف نسمة، بينما تراوح عدد الذين تعرضوا للعنف الجنسي لكل مائة ألف نسمة بين 3.0 و 3.6 فرد لكل مائة ألف نسمة خلال الفترة 2015م - 2018م.

تشير بيانات دولة قطر حول نسبة المحتجزين غير المحكوم عليهم من مجموع السجناء (جدول 2.16) إلى أن النسبة بلغت 0.0% خلال الفترة 2015 - 2017م. وبلغت النسبة في دولة الكويت 38.5% عام 2015م وانخفضت إلى 28.2% عام 2017م. ولم تتوفر بيانات عن باقي الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال هذه الفترة.

ولأغراض المقارنة مع دول أخرى فيشير ملحق جدول 2.16 إلى أنه في عام 2017م كان 30.1% من السجناء في أستراليا غير محكوم عليهم، ونحو 24.7% من السجناء في اليونان كانوا غير محكوم عليهم، و42.4% من السجناء في سويسرا كانوا غير محكوم عليهم.

جدول 2.16: المؤشر 2.3.16: المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	0.0	38.5
2016م	0.0	35.0

28.2	0.0	2017م
------	-----	-----	-----	-----	-----	-------

ملحق جدول 2.16: المؤشر 2.3.16: المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء (%). 2017م

أستراليا	النرويج	سويسرا
30.1	24.7	42.4

يعرض جدول 3.16 بيانات النفقات الحكومية حسب القطاع لكل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، إلا أن المقصود بالبيانات يختلف بين الدولتين، فبيانات مملكة البحرين تمثل التوزيع النسبي لمجموع النفقات على القطاعات المختلفة للعامين 2017م و2018م. بينما بيانات المملكة العربية السعودية تمثل نسبة الصرف النهائي على كل قطاع من الموازنة الأولية التي كانت مخصصة للقطاع بداية العام وذلك للفترة 2012م إلى 2016م.

جدول 3.16: المؤشر 1.6.16: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الموازنة الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الموازنة أو نحوها) (%)

البحرين		القطاع
2018 م	2017 م	
25.0	23.0	قطاع خدمات الإدارة العامة
14.0	15.0	قطاع الدفاع
12.0	13.0	قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة
12.0	13.0	قطاع الشؤون الاقتصادية والبنية التحتية
0.2	0.2	قطاع حماية البيئة
3.0	3.0	قطاع الإسكان ومرافق المجتمع
9.0	9.0	قطاع الصحة
2.0	2.0	قطاع الشباب والثقافة
11.0	11.0	قطاع التعليم
12.0	11.0	قطاع الحماية الاجتماعية
100	100	إجمالي

تابع جدول 3.16: المؤشر 1.6.16: النفقات الحكومية الأولية كنسبة من الموازنة الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الموازنة أو نحوها) (%)

السنة					القطاع
2016 م	2015 م	2014 م	2013 م	2012 م	
12.0	17.0	9.0	15.0	14.0	قطاع الإدارة العامة
7.0	9.0	4.0	13.0	18.0	القطاع العسكري (الدفاع - الحرس)
4.0	7.0	5.0	4.0	3.0	قطاع الأمن والمناطق الإدارية

16.0	19.0	10.0	43.0	54.0	قطاع خدمات البلدية
7.0	12.0	9.0	6.0	7.0	قطاع التعليم
24.0	12.0	2.0	3.0	2.0	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
20.0	32.0	27.0	33.0	26.0	قطاع الموارد الاقتصادية
25.0	25.0	15.0	32.0	43.0	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
48.0	36.0	30.0	21.0	30.0	وحدة البرامج العامة
16.0	18.0	10.0	15.0	19.0	الخلاصة

تشير البيانات في جدول 4.16 والتي تمثل عام 2017م إلى أن جميع الأطفال في الفئة العمرية 0-5 سنوات في دولة الإمارات العربية المتحدة و مملكة البحرين ودولة قطر (بيانات عام 2018م) وسلطنة عمان ودولة الكويت تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، وبلغت نسبة الأطفال الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية 98.0% في المملكة العربية السعودية.

وعند مقارنة بيانات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى، نجد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد حققت هذا المؤشر بالكامل (الدول التي توفرت حولها بيانات)، وهي بذلك تتساوى مع الدول المتقدمة مثل أستراليا وأمريكا الشمالية وسويسرا التي حققت تسجيلًا كاملاً للأطفال لدى سلطة مدنية كما تشير بيانات عام 2019م في ملحق جدول 5.16.

جدول 4.16: المؤشر 1.9.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، بحسب السن 2018م (%)

العمر بالسنوات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
أقل من سنة	100.0	100.0	...	100.0	100.0	100.0
1-5 سنوات	100.0	100.0	...	100.0	100.0	100.0
الإجمالي	100.0	100.0	98.0	100.0	100.0	100.0

ملحق جدول 4.16: المؤشر 1.9.16: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تم تسجيل ولادتهم لدى سلطة مدنية، 2019م

أستراليا	أمريكا الشمالية	سويسرا
100	100	100

وحول وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بنصوص "مبادئ باريس لحقوق الإنسان" (https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/ParisPrinciples20yearsguidingtheworkofNHRI.aspx)، حيث يتضح من الجدول 5.16 أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي(دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت) أفادت بوجود مثل هذه المؤسسات.

ويبين ملحق جدول 5.16 أمثلة من دول أخرى لديها مثل هذه المؤسسات.

جدول 5.16: المؤشر 1.أ.16: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

ملحق جدول 5.16: المؤشر 1.أ.16: وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان التزاما بمبادئ باريس

أستراليا	النرويج	السويد
نعم	نعم	نعم

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

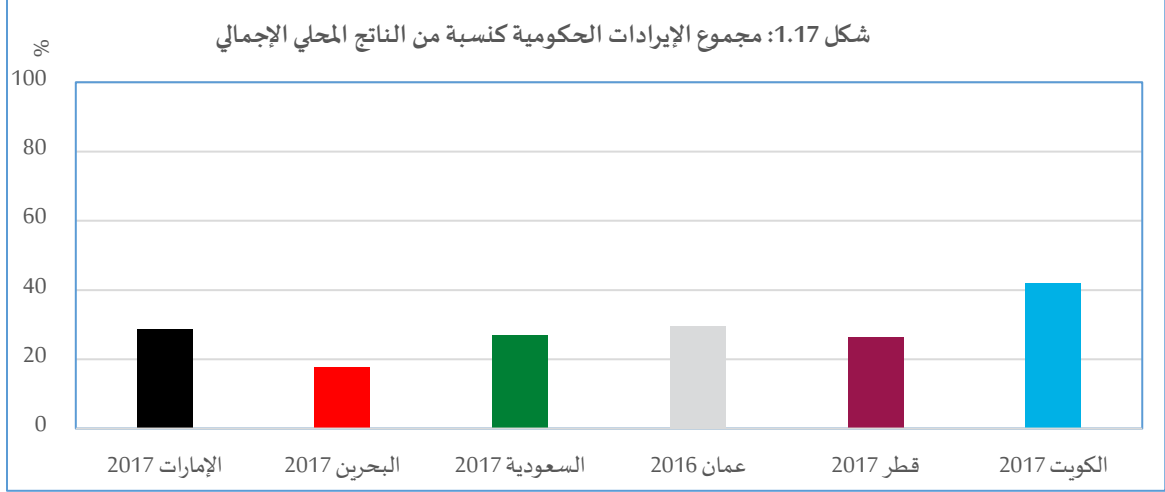
يعتبر هذا الهدف متحققا بشكل كبير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمكن تأكيد هذا الاستنتاج من خلال التالي:

1. تتقارب مساهمة الإيرادات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
2. تشكل نسبة التحويلات إلى الخارج نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي
3. ارتفاع معدلات الاشتراك في الإنترنت لكل 100 شخص
4. ارتفاع نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تتشابه في مستواها مع الدول المتقدمة وأعلى بكثير من مثيلاتها في الدول النامية.
5. يتوفر لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

تشير البيانات في جدول 1.17 إلى أن الإيرادات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2017م شكلت 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 27.4% إيرادات غير ضريبية و 0.0% إيرادات ضريبية. وفي مملكة البحرين عام 2017م شكلت الإيرادات الحكومية 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 13.3% إيرادات نفطية و 4.4% إيرادات غير نفطية. وشكلت الإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية 21.83% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016م و 27.02% عام 2017م بواقع 17.1% إيرادات نفطية و 9.9% إيرادات غير نفطية، بينما في سلطنة عمان شكلت الإيرادات الحكومية 35.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018م بواقع 28.4% إيرادات نفطية و 6.7% إيرادات غير نفطية، وفي دولة قطر شكلت الإيرادات الحكومية 27.0% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017م بواقع 5.0% إيرادات نفطية و 22.0% إيرادات غير نفطية، وفي دولة الكويت شكلت الإيرادات الحكومية 40.0% عام 2016م و 42.1% عام 2017م بواقع 37.6% إيرادات نفطية و 4.5% إيرادات غير نفطية.

جدول 1.17: المؤشر 1.1.17: مجموع الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر

مصدر الإيرادات	الإمارات	مصدر الإيرادات	البحرين	السعودية		عمان		قطر	الكويت	
				2017م	2016م	2017م	2018م		2016م	2017م
إيرادات غير ضريبية	27.4	الإيرادات النفطية	13.3	13.6	17.1	32.7	28.4	5.0	37.6	37.6
إيرادات ضريبية	0.0	الإيرادات غير النفطية	4.4	7.7	9.9	6.0	6.7	22.0	2.4	4.5
المجموع	27.4	المجموع	17.8	21.3	27.02	38.7	35.1	27.0	40.0	42.1



بلغت نسبة صافي المساعدة الإنمائية الرسمية وإجمالها، والمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل نمواً، كنسبة من الدخل الوطني الإجمالي للجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المؤشر 1.2.17) التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة 1.33% عام 2017م.

يشير جدول 2.17 إلى أن حجم التحويلات المالية من مملكة البحرين إلى خارجها 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م وارتفعت إلى 8.6% عام 2018م، وبلغت التحويلات من المملكة العربية السعودية إلى خارجها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 5.9% عام 2015م وبلغت 5.3% عام 2017م، بينما وصلت إلى نحو 13.87% من الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان عام 2017م مقارنة بنحو 15.95% عام 2015م. وبلغت 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة قطر عام 2015م وارتفعت إلى 7.52% عام 2018م، وفي دولة الكويت بلغت نسبة التحويلات من دولة الكويت 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015م وانخفضت إلى 11.4% عام 2017م. وتبين من هذه الأرقام بأن دول مجلس التعاون الخليجي تساهم بشكل غير مباشر بنسب عالية في ميزانيات الدول الأخرى حيث إن هذه التحويلات هي تحويلات عاملين

ولم تتوفر بيانات قابلة للمقارنة معها في قاعدة بيانات الأمم المتحدة حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولكن ما هو متوفر يبين مساهمة التحويلات من خارج الدولة إلى الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فعلى سبيل المثال في عام 2018م بلغت التحويلات من الخارج ما نسبته 0.13% من الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا، و 0.15% من الناتج المحلي للترويج و 0.36% من الناتج المحلي لسويسرا.

جدول 2.17: المؤشر 2.3.17: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)*

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	...	7.60	5.90	15.95	7.30	13.10
2016م	...	7.40	5.90	15.64	7.80	13.60
2017م	...	7.00	5.30	13.87	7.50	11.40
2018م	...	8.60	7.52	...

*: تحويلات العاملين إلى الخارج

ملحق جدول 2.17 : المؤشر 2.3.17: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي لإجمالي (التحويلات إلى الدولة ليس من الدولة)،
2018م (%)

أستراليا	النرويج	سويسرا
0.13	0.15	0.36

بلغت تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات في المملكة العربية (المؤشر 1.4.17) 2.4% عام 2017م و 4.1% عام 2016م في حين كانت 0.3% عام 2015م.

يعرض جدول 3.17 بيانات حول عدد الاشتراكات في الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ عدد الاشتراكات لكل مائة شخص في دولة الإمارات العربية المتحدة 15 اشتراكا لكل مائة شخص عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغت معدلات الاشتراك لكل مائة شخص عام 2017م كما يلي: 0.05 مشترك لكل مائة شخص في النطاق من 256 كيلوبايت إلى 2 ميغابايت، و 0.64 مشترك لكل مائة شخص في النطاق من 2 ميغابايت إلى 10 ميغابايت، و 11.51 مشتركا في النطاق 10 ميغابايت فأكثر. وفي المملكة العربية السعودية بلغت معدلات الاشتراك لكل مائة من السكان عام 2017م كما يلي: 0.01 في النطاق من 256 كيلوبايت إلى 2 ميغابايت و 1.72 في النطاق من 2 ميغابايت إلى 10 ميغابايت و 4.6 في النطاق أكثر من 10 ميغابايت. وفي سلطنة عمان عام 2017م بلغ عدد الاشتراكات لكل مائة شخص عام 2018م كما يلي: في نطاق السرعة من 256 كيلوبايت في الثانية/ثانية إلى أقل من 2 ميغابايت في الثانية 0.11 مشترك لكل مائة شخص، وفي نطاق السرعة من 2 ميغابايت/ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت/ثانية بلغ عدد الاشتراكات 7.11 مشترك لكل مائة شخص وعدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت/ثانية أو أكثر 1.93 مشترك لكل مائة شخص. بينما في دولة قطر عام 2018م بلغت عدد الاشتراكات لكل مائة من السكان في نطاق السرعة من 256 كيلوبايت في الثانية/ثانية إلى أقل من 2 ميغابايت في الثانية 0.2 مشترك لكل مائة شخص، وفي نطاق السرعة من 2 ميغابايت/ثانية إلى أقل من 10 ميغابايت/ثانية بلغ عدد الاشتراكات 0.2 مشترك لكل مائة شخص وعدد الاشتراكات في نطاق السرعة من 10 ميغابايت/ثانية أو أكثر 9.3 مشترك لكل مائة شخص.

يعرض ملحق جدول 3.17 مقارنة مع بعض الدول حول عدد الاشتراكات لكل مائة شخص وفق مستوى السرعة، ففي أفغانستان تعتبر الاشتراكات في جميع أنواع السرعة متدنية جدا عام 2016م، وفي بلجيكا عام 2016م تراوحت بين 0.11 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة من 256 كيلوبايت إلى 2 ميغابايت و 34.49 مشتركا لكل مائة شخص في مستوى السرعة أكثر من 10 ميغابايت، وفي جنوب شرق آسيا عام 2015م مبلغ عدد الاشتراكات 0.19 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة من 256 كيلوبايت إلى 2 ميغابايت، و 4.92 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة من 2 ميغابايت إلى 10 ميغابايت و 9.66 مشترك لكل مائة شخص في مستوى السرعة أكثر من 10 ميغابايت وذلك عام 2015م.

جدول 3.17: المؤشر 2.6.17: عدد الاشتراكات في الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، بحسب السرعة

الكويت 2016م	قطر		عمان			السعودية 2017م	البحرين * 2017م	الإمارات 2016م	مستوى السرعة
	2018م	2017م	2018م	2017م	2016م				
...	0.20	0.40	0.11	0.14	0.19	0.01	0.05	...	من 256 كيلوبايت إلى 2 ميغابايت
...	0.20	0.20	7.11	6.39	5.31	1.72	0.64	...	من 2 ميغابايت إلى 10 ميغابايت
...	9.30	8.80	1.93	1.12	0.55	4.60	11.51	...	أكثر من 10 ميغابايت
...	9.70	9.40	15.00	الإجمالي

*: لا يشمل المشتركين بالهاتف النقال

ملحق جدول 3.17: المؤشر 2.6.17: عدد الاشتراكات في الإنترنت السلبي ذي النطاق العريض لكل 100 شخص، بحسب مستوى السرعة

مستوى السرعة	أفغانستان 2016م	بلجيكا 2016م	شرق وجنوب آسيا 2015م
من 256 كيلوبايت إلى 2 ميغابايت	0.02	0.11	0.19
من 2 ميغابايت إلى 10 ميغابايت	0.00	2.99	4.92
أكثر من 10 ميغابايت	0.00	34.49	9.66

تشير البيانات في جدول 4.17 أن نسبة مستخدمي الإنترنت من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018م بلغت 98.5% مقارنة بنسبة 90.60% عام 2016م، وفي مملكة البحرين بلغت النسبة 96% عام 2017م في حين كانت 93% عام 2015م، وفي المملكة العربية السعودية بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت 86.72% عام 2018م مقارنة بـ 83.69% عام 2017م، وفي سلطنة عمان ارتفعت النسبة من 73.6% عام 2015م لتصل إلى 90.9% عام 2019م، وفي دولة قطر ارتفعت النسبة من 67.2% عام 2015م لتصل إلى 76.8% عام 2017م.

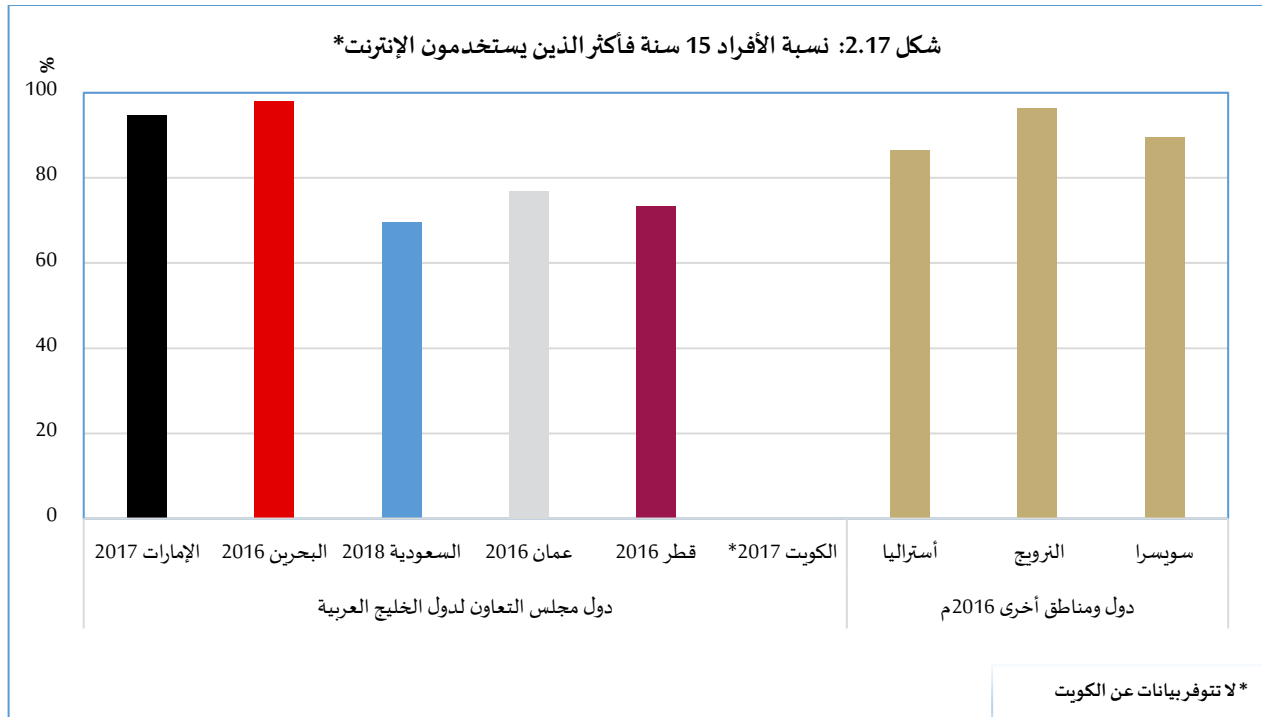
وعند مقارنة نسبة استخدام الأفراد للإنترنت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دول أخرى حسب البيانات المتوفرة لعام 2016م (انظر ملحق جدول 4.17) نجد أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتشابه مع الدول المتقدمة، فقد بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في أستراليا 86.5% عام 2016م، و 96.5% في النرويج و 89.7% في سويسرا عام.

جدول 4.17: المؤشر 1.8.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت (%)

السنة	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
2015م	...	93.00	...	73.60	67.20	...
2016م	90.60	98.00	...	77.00	73.40	...
2017م	94.80	96.00	83.69	...	76.80	...
2018م	98.50	...	86.72
2019م	90.90

ملحق جدول 4.17: المؤشر 1.8.17: نسبة الأفراد 15 سنة فأكثر الذين يستخدمون الإنترنت (%) لعام 2016م

أستراليا	النرويج	سويسرا
86.5	96.5	89.7



أفادت جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجود تشريعات إحصائية وطنية لديها تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية باستثناء مملكة البحرين التي أفادت بوجود تشريعات إحصائية وطنية جزئية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (أنظر جدول 5.17).

جدول 5.17: 2.18.17: عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية وطنية والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، 2017م

الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين	الإمارات	هل يوجد تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؟ (نعم/لا)
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم جزئياً	نعم	هل يوجد تشريعات إحصائية وطنية تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؟ (نعم/لا)

يشير جدول 6.17 إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة يتوفر لديها خطة جزئية، وكل من مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بينما لا يوجد لدى المملكة العربية السعودية مثل هذه الخطة. ولم تتوفر بيانات حول مملكة البحرين وسلطنة عمان.

وتشير المعلومات حول دول أخرى من العالم بأنه ليس لدى جميع الدول مثل هذه الخطط، فمثلاً تتوفر خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها في كل من النمسا والصين.

جدول 6.17: المؤشر 3.18.17: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل، 2017م

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
جزئي (يوجد خطة، جاري العمل على التمويل)	نعم	نعم	نعم
هل يوجد خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل (نعم / لا)					

ملحق جدول 6.17: المؤشر 3.18.17: عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية كاملة التمويل ويجري تنفيذها، بحسب مصدر التمويل، 2017م

النمسا 2016م	الصين 2016م
نعم	نعم

أفادت كل من مملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت بأنها أجرت على الأقل تعداداً عاماً للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية، (ب) وحققت تسجيل 100 بالمائة من المواليد وتسجيل أكثر 80 بالمائة من الوفيات. (جدول 7.17)

جدول 7.17: المؤشر 2.19.17: نسبة البلدان التي (أ) أجرت على الأقل تعداداً عاماً للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية، (ب) وحققت تسجيل 100 بالمائة من المواليد وتسجيل 80 بالمائة من الوفيات (%)

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	نوع الإنجاز:
لا	نعم	...	نعم	نعم	نعم	(أ) هل نفذت الدولة تعداداً سكانياً خلال السنوات العشر الماضية؟ (نعم/لا)
100	100	100	100	(ب) نسبة تسجيل المواليد (%)
100	100	100	100	(ج) نسبة تسجيل الوفيات (%)